# التقرير الاقتصادي

٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

# مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعـــام ٢٠١٤

**الدكتور محمد يوسف الهاشل**

المحافظ

**رئيس مجلس الادارة**

**السيد يوسف جاسم العبيد**

نائب المحافظ

عضـــــواً

**السيد خليفة مساعد خلف حماده**

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــواً

**السيد عبدالعزيز مشعان الخالدي**

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــواً

**السيد محمد علي القاضي**

عضـــــواً

**السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن**

عضـــــواً

**السيد ناصر عبدالله الروضان**

عضـــــواً

**السيد أسامة محمد النصف**

عضـــــواً

# تقديـــم

يُسعدني أن أُقدِّم التقرير الاقتصادي عن عام ٢٠١٤ لجميع المهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي، مُنطويًا على توثيق لأهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال ذلك العام. ويُمثِّل هذا التقرير الإصدار الثالث والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها بصفة سنوية منتظمة، ليتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور. ويعرض التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٤ تلك التطورات ضمن ستة أجزاء، وبحيث يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويبدأ هذا التقرير الاقتصادي في **الجزء الأول** منه بتناول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام ٢٠١٤، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٤٢١,٤ مليون دينار وبمعدل ٢,١% لتصل إلى نحو ٢٠٥٤١,١ مليون دينار، مقابل نحو ٢٠١١٩,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٣. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٤١٦,٤ مليون دينار وبمعدل ١,٧% لتصل إلى نحو ٢٤٠٠٦,١ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٤٤٢٢,٥ مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٣٨٤٧٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٣٩١١١,٤ مليونًا للعام السابق، وبما يُمثل تراجعًا قيمته ٦٣٤,٥ مليونًا ومعدله ١,٦%. وبموازاة ذلك، ارتفعت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٦,٢%، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعًا بنسبة ١٠,٦%. ومحصلةً لذلك، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٤ نحو ٤٦٥٦٤,١ مليون دينار، بتراجع بلغت نسبته ٥,٧% مقارنةً بعام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تأثُّر قيمة الناتج للقطاعات النفطية بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية ليصل إلى نحو ٩٦,٢٩ دولارًا للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٤، مقارنة بنحو ١٠٥,٨٧ دولارات للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٣، وبما يُمثل انخفاضًا قيمته ٩,٥٨ دولارات ونسبته ٩%. وبالتوازي مع ذلك، سجَّل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام ٢٠١٤ انخفاضًا ليصل إلى نحو ٩٥,٢١ دولارًا للبرميل، مقارنةً بنحو ١٠٥,٧٨ دولارات للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يُمثل انخفاضًا قيمته ١٠,٥٧ دولارات ونسبته ١٠%.

من جانبٍ آخر، بلغ معدل التضخم مقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢,٧% خلال العام السابق. وأشارت الإحصاءات المتوافرة أيضًا إلى ارتفاع معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو ٢,٧% خلال عام ٢٠١٤، في حين تباطأ معدل نمو السكان غير الكويتيين خلال عام ٢٠١٤ ليبلغ نحو ٣,٤% مقارنة بنمو بلغ معدله ٤,٣% خلال عام ٢٠١٣، ليبلغ بذلك معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت ٣,٢% خلال عام ٢٠١٤. هذا، وقد بلغ معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت ٣,٦% خلال عام ٢٠١٤. وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٤ ليبلغ نحو ٢,٩% مقابل ٢,٧% خلال العام السابق.

ويستعرض التقرير في **الجزء الثاني** منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٤، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية على استقراره النسبي خلال عام ٢٠١٤ وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، وقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ١٠,٥٥ فلوس ومعدله ٣,٧% في نهاية عام ٢٠١٤. من جانبٍ آخر، حقق عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ارتفاعًا بما نسبته ٣,٤% بنهاية عام ٢٠١٤، وارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بما نسبته ٦,٤% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٧,٩% في نهاية العام السابق. كما ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٤ بما نسبته ٣% مقارنة بنحو ٩,٩% في نهاية عام ٢٠١٣. إلى جانب ذلك، واصل بنك الكويت المركزي جهوده في تنظيم مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٤ وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابةً عن وزارة المالية. وشهد رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي ارتفاعًا بلغت نسبته ٨% ليصل ذلك الرصيد إلى نحو ٥٧٧٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

وفي مجال الجهود الرقابية والإشرافية التي يقوم بها بنك الكويت المركزي على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٤ جهوده من خلال إصدار ومتابعة تنفيذ توجيهاته المرتبطة بالتعليمات الرقابية، ومن أبرزها ما يتعلق بجهوده لتطبيق أحدث المعايير الرقابية المصرفية الصادرة عن

لجنة بازل والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) التي تضمنت إدخال العديد من التعديلات الأساسية على معيار كفاية رأس المال بازل (٢)، بالإضافة إلى استحداث معايير جديدة للرفع المالي والسيولة قصيرة وطويلة الأجل. إلى جانب ذلك، وفي مجال تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك، يتابع البنك المركزي تنفيذ توجيهاته للبنوك في شأن إجراء اختبارات الضغط المالي بصفة دورية. وعلى صعيد سياسات التحوط الكلي للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي تعليمات إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل بشأن ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص. إلى جانب ذلك، واصل البنك المركزي خلال عام ٢٠١٤ جهوده في مجال تطبيق معايير الحوكمة لدى البنوك المحلية، حيث تم إجراء تفاتيش متعددة على البنوك المحلية للتحقق من تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في شأن تطبيق قواعد ونظم الحوكمة بالبنوك والتي بدأ العمل بها اعتبارًا من ٢٠١٣/٧/١.

ويتابع التقرير الاقتصادي في **الجزء الثالث** منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرِزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، وشركات التمويل، وشركات الصرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وانعكاساتها وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو ٥٥٤٦٣,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، محققًا بذلك نموًا بلغ معدله نحو ٧,٧% مقارنة بمستواه خلال العام السابق، كما بلغ إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو ١٠٥٣٣ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٤ بتراجع بلغت نسبته ١,٤% عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣. هذا، وقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته نحو ١٥٣,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ بارتفاع بلغت نسبته ٧,٥% عن مستواه في نهاية العام السابق.

أما **الجزء الرابع** من التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ (الموازنة العامة المعتمدة، والعمليات المالية الحكومية المُنفَّذة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤). وفي هذا الإطار، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٢٩٠٨,١ ملايين دينار، وبما يُمثّل ارتفاعًا نسبته ١,٦% مقارنةً بالسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض **الجزء الخامس** من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى خلال عام ٢٠١٤، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت للعام المذكور، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعًا خلال عام ٢٠١٤ بما قيمته ٣٥٤٣,٦ مليون دينار ونسبته ١٣,٩%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية على إثر التراجع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك منذ منتصف عام ٢٠١٤. وتراجع كذلك فائض الحساب الجاري بما قيمته ٥٠٧٠,٧ مليون دينار ونسبته ٢٥,١%. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٤ فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو ٣٦٢,٦ مليون دينار.

وأخيرًا يرصد **الجزء السادس** من هذا التقرير الاقتصادي تطورات النشاط في أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٤، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وفي هذا الإطار، فقد أقفل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية على انخفاض بنسبة ١٣,٤٣% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بإقفال عام ٢٠١٣، كما سجّل المؤشر الوزني انخفاضًا بنسبة أقل في نهاية عام ٢٠١٤ وبنسبة ٣,٠٩% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أن المؤشرات الرئيسية سجلت تراجعًا ملموسًا في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، حيث سجل كلٌّ من المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني ومؤشر "كويت ١٥" انخفاضًا بما نسبته ١٤,٢٥% و١١,٢٤% و١١,٩٥% على الترتيب مقارنةً بالربع الثالث من العام المذكور.

وختامًا، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعته وازدهاره، وذلك في ظل رعاية وتوجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

**والله ولي التوفيق،،،،،**

**د. محمد يوسف الهاشل**
**محافظ بنك الكويت المركزي**

# موجز التقرير الاقتصادي

## موجز التقرير الاقتصادي

يتناول التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٤ أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكلٍ موجز على النحو التالي:

### أولاً – أداء الاقتصاد المحلي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٤ إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو ٤٢١,٤ مليونًا ومعدله ٢,١% لتصل إلى نحو ٢٠٥٤١,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٠١١٩,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٣، بعد أن حققت نموًّا قيمته ٨٢٠,١ مليونًا ومعدله ٤,٢% خلال العام السابق. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٤١٦,٤ مليون دينار وبمعدل ١,٧% لتصل إلى نحو ٢٤٠٠٦,١ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٤٤٢٢,٥ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٣٨٤٧٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٣٩١١١,٤ مليونًا للعام السابق وبما يمثل تراجعًا قيمته ٦٣٤,٥ مليونًا ومعدله ١,٦%.

ومن جهةٍ أخرى، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية لتصل إلى نحو ٢٣٨١٩,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٢٤٣٦,٣ مليونًا خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل نموًّا قيمته ١٣٨٢,٨ مليونًا ومعدل ٦,٢%، بعد أن حققت نموًّا قيمته ١٠٦١,٩ مليونًا ومعدله ٥% خلال العام السابق. من جهةٍ أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٣٤٦٠,١ مليون دينار وبمعدل ١٠,٦% لتصل إلى نحو ٢٩٢٢٢,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٣٢٦٨٢,٦ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٤٦٥٦٤,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٤٩٣٩٢,٢ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته ٢٨٢٨,١ مليونًا ومعدله ٥,٧%.

وعلى صعيد مستويات الأسعار المحلية، سجل معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام ٢٠٠٧=١٠٠) خلال عام ٢٠١٤ ارتفاعًا طفيفًا ليبلغ نحو ٢,٩% مقابل نحو ٢,٧% خلال العام السابق. وقد جاء الارتفاع المشار إليه في معدل التضخم السنوي المسجَّل خلال عام ٢٠١٤ محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكوّنة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٣، حيث ارتفع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلٍّ من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩%) ليبلغ نحو ٤,٤% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٣، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٩,٣%) ليبلغ نحو ٢,٢% خلال عام ٢٠١٤ مقابل انخفاض بنحو ٠,١% خلال عام ٢٠١٣، وقسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي ٧,٩%) ليبلغ نحو ١,٥% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١,٣% خلال عام ٢٠١٣، هذا من جانب. ومن جانبٍ آخر، تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٤% خلال عام ٢٠١٣.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن عام ٢٠١٤ قد شهد تباطؤًا في معدل نمو السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو ٣,٤% مقارنةً بنمو معدله ٤,٣% خلال عام ٢٠١٣. وفي المقابل، ارتفع معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو ٢,٧% خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنمو معدله ٢,٥% خلال عام ٢٠١٣. وعلى إثر ذلك، شهد معدل نمو إجمالي السكان في دولة الكويت تباطؤًا ليبلغ نحو ٣,٢% خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنمو معدله نحو ٣,٧% خلال عام ٢٠١٣. وقد اقترن بذلك نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت بمعدل ٣,٦% خلال عام ٢٠١٤، مقابل زيادة نسبتها ٣,٣% خلال العام السابق، كما ارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام ٢٠١٤ ليبلغ نحو ٢,٩% مقابل ٢,٧% خلال عام ٢٠١٣.

### ثانيًا – التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) بما نسبته ٣,٤% بنهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنمو نسبته ١٠% بنهاية عام ٢٠١٣. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، حيث حققت زيادة في نهاية عام ٢٠١٤ نسبتها ٣,٠% مقارنة بنحو ٩,٩% في نهاية عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية

المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ٦,٤% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بنحو ٧,٩% في نهاية عام ٢٠١٣.

وفي مجال تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٤، فقد واصل بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كما في نهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته ١٠,٥٥٠ فلوس ونسبته ٣,٧%.

من جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات أكثر وضوحاً في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو ١٤,٤% مقابل الين الياباني، ونحو ١٢,٨% مقابل اليورو، ونحو ١٠,٧% مقابل الفرنك السويسري، ونحو ٥,٨% مقابل الجنيه الإسترليني. أما على صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٤، فيلاحظ تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ضمن هوامش ضيقة نسبيًا أيضًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو ٤,٤%، أما العملات الأخرى فقد سجّل سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعًا مقابل الين الياباني بما نسبته ٢٠,١%، ومقابل اليورو بما نسبته ١٤,٥%، ومقابل الفرنك السويسري بما نسبته ١٣,٢%، ومقابل الجنيه الإسترليني بما نسبته ١٠,٥%.

أما فيما يتعلق بأرصدة حسابات البنوك المحلية مع بنك الكويت المركزي، فتشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا بلغت قيمته نحو ٤٢٨,٦ مليون دينار ونسبته ٨,٠%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٥٧٧٨,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٥٣٤٩,٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بتنظيم مستويات السيولة المحلية، فقد واصل بنك الكويت المركزي جهوده في هذا المجال من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه (أذونات وسندات الخزانة الكويتية). حيث قام بنك الكويت المركزي نيابةً عن وزارة المالية خلال عام ٢٠١٤ بطرح ٢٥ إصدارًا من سندات الخزانة الكويتية بلغ مجموع

قيمها الإسمية نحو ١٢١٠,٠ ملايين دينار، بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢٣ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١١٥٠,٠ مليون دينار، وقد ترتّب على ذلك ارتفاع الرصيد القائم لسندات الخزانة بما قيمته ٦٠ مليون دينار ونسبته ٣,٩% ليصل إلى نحو ١٥٨٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وذلك مقابل نحو ١٥٢٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. ولم يقم بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٤ بطرح أي إصدار من أذونات الخزانة.

وعلى صعيد إصدارات سندات بنك الكويت المركزي، فقد قام البنك المركزي بطرح ٤٢ إصدارًا من تلك السندات ليبلغ إجمالي القيمة الإسمية لما تم إصداره من تلك السندات خلال عام ٢٠١٤ نحو ٦١٥٠,٠ مليون دينار، وفي الوقت ذاته استحق ٤٠ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٦١٢٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤. وترتب على هذه التطورات ارتفاع الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٤ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٢٥,٠ مليون دينار ليصل إلى ١٩٢٥ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٩٠٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال عام ٢٠١٤ جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

### ثالثًا – المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعددها ٢٣ بنكًا محليًا منها ٥ بنوك تقليدية، و٥ بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، و١٢ فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي) نحو ٥٥٤٦٣,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٥١٤٨٤,٨ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بمعدل ٧,٧% وبقيمة ٣٩٧٨,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقارنةً بنمو معدله ٩,٢% وقيمته ٤٣٣٩,٥ مليوناً خلال عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى ٨٩ شركة (منها ٤٩ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام ٢٠١٤، مقارنةً بعدد ٩٢ شركة في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات

التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته نحو ١٠٥٣٣,٠ مليون دينار، مقارنةً بنحو ١٠٦٨٦,٥ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٣ بتراجع قيمته ١٥٣,٥ مليون دينار ونسبته ١,٤%.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (٣٩ شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو ١٥٣,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، مرتفعًا بما قيمته ١٠,٨ ملايين دينار ونسبته ٧,٥% عن مستواه البالغ ١٤٣,٠ مليونًا في نهاية العام السابق.

### رابعًا – المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٣١٨١١,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣٢٠٠٨,٥ ملايين للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضًا قيمته نحو ١٩٧,١ مليون دينار ونسبته ٠,٦%. وجاء ذلك الانخفاض في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بالسنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢ ليعكس في الجانب الرئيسي منه انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ٦٧٧,٧ مليون دينار ونسبته ٢,٣% لتصل إلى نحو ٢٩٢٩١,٩ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بنحو ٢٩٩٦٩,٦ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ انخفاضًا بنحو ٤٠٤,٣ ملايين دينار وبنسبة ٢,١% لتصل إلى نحو ١٨٩٠٣,٣ ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٩٣٠٧,٦ ملايين دينار للسنة المالية السابقة. ويعكس ذلك الانخفاض في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ انخفاض المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ٤٢١,٤ مليون دينار وبنسبة ١١,٦% لتصل إلى نحو ٣٢١٩,٣ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقابل ٣٦٤٠,٧ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بنحو ١٢١,٣ مليون دينار وبنسبة ٧,٣%، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ١١٨,٣ مليون دينار وبنسبة ١,٣% لتصل الى نحو ٨٩٠٦,٥ ملايين دينار خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقابل ٩٠٢٤,٨ مليون دينار للسنة المالية السابقة.

ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّل الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٢٩٠٨,١ ملايين دينار (وبنسبة ٢٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣) مقابل فائض فعلي

بلغت قيمته نحو ١٢٧٠٠,٩ مليونًا (وبنسبة ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢) للسنة المالية السابقة، وبما يُمثل ارتفاعًا قيمته ٢٠٧,٢ ملايين دينار ونسبته ١,٦%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تشير بيانات كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ٢٧٨٢,٦ مليون دينار ونسبته ١١,٦% لتصل إلى نحو ٢١٢٠١,٧ مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ والتي بلغت نحو ٢٣٩٨٤,٣ مليونًا. ويُعزَى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) بنحو ٢٧٩٠,٧ مليون دينار وبنسبة ١٢,٦% لتصل إلى نحو ١٩٤٠٥,٦ مليون دينار مقابل نحو ٢٢١٩٦,٣ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. من جانبٍ آخر، فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) بما قيمته ٨,٢ مليون دينار ونسبته ٠,٥% لتصل إلى نحو ١٧٩٦,٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٧٨٨ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤)، فقد سجلت ارتفاعًا قيمته نحو ٩٣٢,٥ مليون دينار ونسبته ٩,٢% لتصل إلى نحو ١٠٥٧٤,٤ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٩٦٤١,٩ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وكمحصلةٍ لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٠٦٢٧,٣ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٤٣٤٢,٤ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، وبما يمثل تراجعاً قيمته نحو ٣٧١٥,١ مليون دينار ونسبته ٢٥,٩%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

### خامسًا – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تُشير إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٤ إلى أن الحساب الجاري قد حقَّق فائضًا بلغ نحو ١٥١٣٩,٧ مليون دينار (أو ما يمثل نحو ٣٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤) مقارنة بفائض

بلغ نحو ٢٠٢١٠,٥ ملايين دينار في العام السابق (أو ما يمثل نحو ٤٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام)، متراجعًا بنحو ٥٠٧٠,٧ مليون دينار وبنسبة ٢٥,١%. ويرتبط الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الأساس بالفائض الذي يُحققه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى تراجع قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٤ ليصل إلى نحو ٢٢٠٢٧,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٥٥٧٠,٩ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٣٥٤٣,٦ مليون دينار ونسبته ١٣,٩%. وعلى مستوى التطورات في جانبي الميزان السلعي، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٤ نحو ٢٩٨٢٠,٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣٢٨٢٤,١ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٣٠٠٣,٩ ملايين ونسبته ٩,٢%. وفي مقابل ذلك، ارتفع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور (على أساس "سيف") ليصل إلى نحو ٨٩٦١,٢ مليون دينار مقابل نحو ٨٣٠٨,٨ ملايين خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٦٥٢,٤ ملايين دينار ونسبته ٧,٩%.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر تدفقًا صافيًا من الخارج بلغت قيمته نحو ١١٣٥,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ١٢٦٥ مليونًا خلال العام السابق، لتنخفض قيمة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج خلال عام ٢٠١٤ بنحو ١٢٩,٣ مليون دينار وبنسبة ١٠,٢% مقارنةً بالعام السابق. وتشير الإحصاءات الأولية للحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت إلى نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية للاقتصاد المحلي (التغيرات الحقيقية في الموجودات الخارجية ناقصًا التغيرات الحقيقية في المطلوبات الأجنبية) بنحو ١٦٥٨٣,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية بنحو ٢٠٤٣٢,٩ مليونًا خلال العام السابق.

ومحصلةً للتطورات سالفة الذكر، حقّق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام ٢٠١٤ فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو ٣٦٢,٦ مليون دينار، مقارنةً بفائضٍ كلي بلغت قيمته نحو ٩٥٧,٢ مليونًا خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو ١٥٧٤٨,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بفائض بنحو ١٦٦٠٨,٧ ملايين دينار خلال العام السابق.

## سادسًا – تطورات سوق الكويت للأوراق المالية:

سجلت مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية تراجعًا بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٤، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا ملموسًا وبنسبة ٤٥,١٨% و٥٨,١٢% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام ٢٠١٣. وفي نهاية عام ٢٠١٤، أقفل المؤشر العام للأسعار على انخفاض بنسبة ١٣,٤٣% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٣، كما سجل المؤشر الوزني للسوق انخفاضًا ولكن بنسبة أقل من المؤشر العام للأسعار بما نسبته ٣,٠٩% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٣. هذا، وقد سجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة انخفاضًا لتصل إلى نحو ٢٩٧٣٣,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ بانخفاض قيمته ١٢٥٣,٢ مليون دينار ونسبته ٤,٠٤% عن نهاية عام ٢٠١٣.

وفي هذا الإطار، تأثر أداء السوق خلال عام ٢٠١٤ بمجموعة من العوامل المتباينة، حيث تأثر أداء السوق إيجابيًا بارتفاع الأرباح المرحلية للشركات المدرجة، حيث سجل مجموع الأرباح زيادة نسبتها ٤,٠% مقارنةً بما حققته ذات الشركات عن عام ٢٠١٣، وبما ساهم في تعزيز الأجواء الإيجابية التي انعكست آثارها على الثقة بين المتعاملين في السوق خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة إجمالي التوزيعات النقدية من أرباح عام ٢٠١٣ التي تمت خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ١١,٨٩% مقارنةً بالعام السابق لها. ومن جهة أخرى، تأثر أداء السوق سلبًا في نهاية عام ٢٠١٤، وذلك بتراجع أسعار النفط الخام في الفترة الأخيرة من عام ٢٠١٤، واستمرار حدة التوترات والاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية في المنطقة مما ترتب عليه تراجع أداء بعض الشركات المدرجة في السوق خلال العام.

# أداء الاقتصاد المحلي

## أداء الاقتصاد المحلي

### أولاً – الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام ٢٠١٤ إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو ٤٢١,٤ مليون دينار وبمعدل ٢,١% لتصل إلى نحو ٢٠٥٤١,١ مليونًا، مقابل نحو ٢٠١١٩,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٣، بعد أن حققت خلال عام ٢٠١٣ نموًّا قيمته ٨٢٠,١ مليونًا ومعدله ٤,٢% مقارنةً بعام ٢٠١٢، وارتفعت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٥٣,٤%، مقابل نحو ٥١,٤% خلال عام ٢٠١٣.

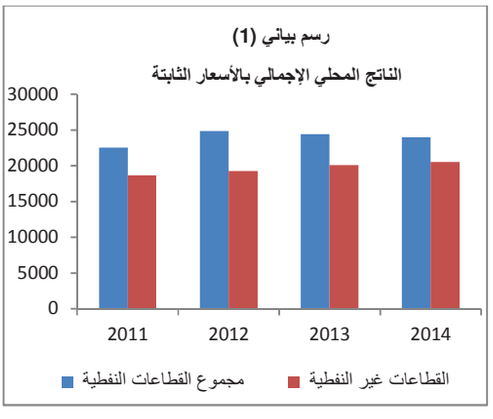


ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٤١٦,٤ مليون دينار وبمعدل ١,٧% لتصل إلى نحو ٢٤٠٠٦,١ ملايين خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٤٤٢٢,٥ مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو ٣٨٤٧٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٣٩١١١,٤ مليونًا للعام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته ٦٣٤,٥ مليونًا ومعدله ١,٦% مقارنةً بنمو قيمته ٤٤٤,٤ مليونًا ومعدله ١,١% خلال العام السابق. ويبين (جدول ١) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤).

**جدول (١)**

**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)**

(مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| **١- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي** | **٢١٣٥٦,٩** | **٢٣٤٩٠,٢** | **٢٣٠٦٥,٣** | **٢٢٨٦٢,٨** |
| معدل التغير (%) | ١٦,٠ | ١٠,٠ | ١,٨- | ٠,٩- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)*** | ٥٨,٩ | ٦٠,٧ | ٥٩,٠ | ٥٩,٤ |
| **٢- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي** | **١١٩٠,٦** | **١٣٨١,٢** | **١٣٥٧,٣** | **١١٤٣,٣** |
| معدل التغير (%) | ٨,٨ | ١٦,٠ | ١,٧- | ١٥,٨- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٣,٣ | ٣,٦ | ٣,٥ | ٣,٠ |
| **٣- مجموع القطاعات النفطية (١+٢)** | **٢٢٥٤٧,٥** | **٢٤٨٧١,٤** | **٢٤٤٢٢,٥** | **٢٤٠٠٦,١** |
| معدل التغير (%) | ١٥,٦ | ١٠,٣ | ١,٨- | ١,٧- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٦٢,٢ | ٦٤,٣ | ٦٢,٤ | ٦٢,٤ |
| **٤- القطاعات غير النفطيـة** | **١٨٦٦٨,٢** | **١٩٢٩٩,٦** | **٢٠١١٩,٧** | **٢٠٥٤١,١** |
| معدل التغير (%) | ٣,٤ | ٣,٤ | ٤,٢ | ٢,١ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٥١,٥ | ٤٩,٩ | ٥١,٤ | ٥٣,٤ |
| **المجموع الجزئي (٣+٤)** | **٤١٢١٥,٧** | **٤٤١٧١,٠** | **٤٤٥٤٢,٢** | **٤٤٥٤٧,٢** |
| معدل التغير (%) | ٩,٧ | ٧,٢ | ٢,١ | ٠,٠١ |
| **الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة** | **١٧٠٩,٤-** | **١٦٨٥,٢-** | **١٧٨٨,٥-** | **١٧٥٤,٨-** |
| معدل التغير (%) | ٣,١- | ١,٤- | ٠,٥ | ١,٩- |
| **الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)** | **٣٢٤٢,٢-** | **٣٨١٨,٧-** | **٣٦٤٢,٢-** | **٤٣١٥,٣-** |
| معدل التغير (%) | ١٩,٢ | ١٧,٨ | ٤,٠- | ١٨,٥ |
| **الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري** | **٣٦٢٦٤,١** | **٣٨٦٦٧,١** | **٣٩١١١,٤** | **٣٨٤٧٧,٠** |
| معدل التغير (%) | ٩,٦ | ٦,٦ | ١,١ | ١,٦- |

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًّا لتصل إلى نحو ٢٣٨١٩,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٢٤٣٦,٣ مليونًا خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل نموًا قيمته ١٣٨٢,٨ مليونًا ومعدله ٦,٢%، بعد أن حققت نموًا قيمته ١٠٦١,٩ مليونًا ومعدله ٥% خلال العام السابق. وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٥١,٢% خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٤٥,٤% خلال عام ٢٠١٣.

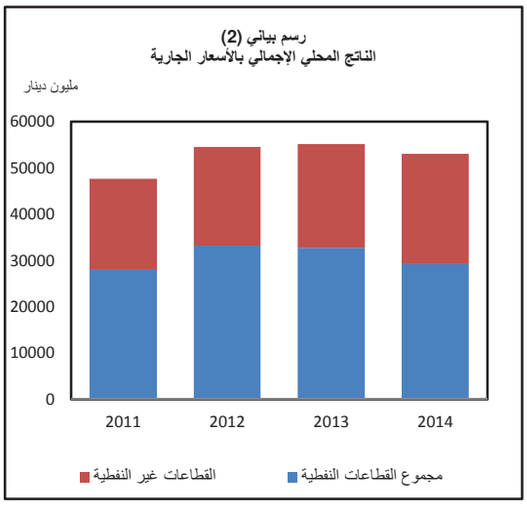

ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية بنحو ٣٤٦٠,١ مليون دينار وبمعدل ١٠,٦% لتصل إلى نحو ٢٩٢٢٢,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٣٢٦٨٢,٦ مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو ٤٦٥٦٤,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٤٩٣٩٢,٢ مليونًا للعام السابق، (بما يمثل تراجعًا قيمته ٢٨٢٨,١ مليونًا ومعدله ٥,٧% مقارنَة بنمو قيمته ٦٧٠ مليونًا ومعدله ١,٤% خلال العام السابق). ويبين (جدول ١- أ، ورسم البياني ٢) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤).

**جدول (١ – أ)**

**الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)** (مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| **١- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي** | **٢٦٨٩٦,١** | **٣١٧٦٤,٨** | **٣١٢٩٧,٧** | **٢٨٠٥٩,٢** |
| معدل التغير (%) | ٤٦,١ | ١٨,١ | ١,٥- | ١٠,٣- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)*** | ٦٣,٣ | ٦٥,٢ | ٦٣,٤ | ٦٠,٣ |
| **٢- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي** | **١٢٠٣,٤** | **١٤٠٦,٦** | **١٣٨٤,٩** | **١١٦٣,٣** |
| معدل التغير (%) | ٩,٩ | ١٦,٩ | ١,٥- | ١٦,٠- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٢,٨ | ٢,٩ | ٢,٨ | ٢,٥ |
| **٣- مجموع القطاعات النفطية (١+٢)** | **٢٨٠٩٩,٥** | **٣٣١٧١,٤** | **٣٢٦٨٢,٦** | **٢٩٢٢٢,٥** |
| معدل التغير (%) | ٤٤,١ | ١٨,٠ | ١,٥- | ١٠,٦- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٦٦,١ | ٦٨,١ | ٦٦,٢ | ٦٢,٨ |
| **٤- القطاعات غير النفطيـة** | **١٩٥١٠,٧** | **٢١٣٧٤,٤** | **٢٢٤٣٦,٣** | **٢٣٨١٩,١** |
| معدل التغير (%) | ٨,٠ | ٩,٦ | ٥,٠ | ٦,٢ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٤٥,٩ | ٤٣,٩ | ٤٥,٤ | ٥١,٢ |
| **المجموع الجزئي (٣+٤)** | **٤٧٦١٠,٢** | **٥٤٥٤٥,٨** | **٥٥١١٨,٩** | **٥٣٠٤١,٦** |
| معدل التغير (%) | ٢٦,٧ | ١٤,٦ | ١,١ | ٣,٨- |
| **الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة** | **١٧٦٠,١-** | **١٧٨٣,١-** | **١٩٥٦,٦-** | **١٩٧٦,٤-** |
| معدل التغير (%) | ٠,٣- | ١,٣ | ٩,٧ | ١,٠ |
| **الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)** | **٣٣٣٨,٥-** | **٤٠٤٠,٥-** | **٣٧٧٠,١-** | **٤٥٠١,١-** |
| معدل التغير (%) | ٢٢,٧ | ٢١,٠ | ٦,٧- | ١٩,٤ |
| **الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري** | **٤٢٥١١,٦** | **٤٨٧٢٢,٢** | **٤٩٣٩٢,٢** | **٤٦٥٦٤,١** |
| معدل التغير (%) | ٢٨,٥ | ١٤,٦ | ١,٤ | ٥,٧- |

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد أوجه الإنفاق، تشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري) بالأسعار الثابتة، والذي يمثل مجموع إنفاقهم (بالأسعار الثابتة) على كلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي والواردات من السلع والخدمات، قد بلغ نحو ٢٦١٧٩,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مسجلاً بذلك نموًا قيمته نحو ١٠٩٨,١ مليون دينار ومعدله ٤,٤% بعد أن حقق نموًا قيمته نحو ١٥١٧,٨ مليونًا ومعدله ٦,٤% خلال عام ٢٠١٣. وجاء النمو في هذا البند محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بِشِقّيه الحكومي والخاص بنحو ٩٦٢,٥ مليون دينار ونسبته ٥,٢% مقابل نمو قيمته ٩٨٢,١ مليون دينار ومعدله ٥,٦% خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ١٣٥,٦ مليون دينار ومعدله ٢,١% ليصل إلى نحو ٦٦٦٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نمو قيمته نحو ٥٣٥,٧ مليون دينار ومعدله ٨,٩% خلال العام السابق.

ومن ناحية أوجه إنفاق غير المقيمين على الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة (جدول ٢)، تفيد البيانات المتوافرة بتراجع إنفاق غير المقيمين على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٨٠٥,٤ ملايين دينار ونسبته ٣,١% ليصل إلى نحو ٢٥٢٤٨,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقارنًة بنحو ٢٦٠٥٤,١ مليونًا خلال عام ٢٠١٣. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعًا بنحو ١٧١ مليون دينار وبمعدل ١,٣% ليصل إلى نحو ١٣٢٢٨,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٣٠٥٧,٤ مليونًا خلال عام ٢٠١٣.

وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة، فقد زاد ليصل إلى نحو ١٢٩٥١,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنًة بنحو ١٢٠٢٤,٣ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ٩٢٧,١ مليون دينار ونسبته ٧,٧%. وترتيبًا على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات، والذي يمثل الفارق الحسابي بين قيمة كلٍ من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، قد سجل تراجعًا قيمته نحو ١٧٣٢,٥ مليون دينار ومعدله ١٢,٣% ليصل إلى نحو ١٢٢٩٧,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٤٠٢٩,٧ مليونًا لعام ٢٠١٣، وهـو ما أدى إلى انخفاض نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليصل إلى نحو ٣٢% مقابل نحو ٣٥,٩% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

**جدول (٢)**

**الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**

(مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| **١- الاستهلاك النهـائي** | **١٥٩١٩,٣** | **١٧٥٦٧,٢** | **١٨٥٤٩,٣** | **١٩٥١١,٨** |
| معدل التغير (%) | ٤,٦ | ١٠,٤ | ٥,٦ | ٥,٢ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٧٣,٦ | ٧٤,٦ | ٧٤,٠ | ٧٤,٥ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٤٣,٩ | ٤٥,٤ | ٤٧,٤ | ٥٠,٧ |
| **- الاستهلاك الحكومي** | **٦٠٩١,٤** | **٦٩٢١,١** | **٧٣٧٨,٥** | **٨٠٢٤,٤** |
| معدل التغير (%) | ٧,٥ | ١٣,٦ | ٦,٦ | ٨,٨ |
| الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%) | ٣٨,٣ | ٣٩,٤ | ٣٩,٨ | ٤١,١ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٢٨,٢ | ٢٩,٤ | ٢٩,٤ | ٣٠,٧ |
| **- الاستهلاك الخاص** | **٩٨٢٧,٩** | **١٠٦٤٦,١** | **١١١٧٠,٨** | **١١٤٨٧,٤** |
| معدل التغير (%) | ٢,٨ | ٨,٣ | ٤,٩ | ٢,٨ |
| الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%) | ٦١,٧ | ٦٠,٦ | ٦٠,٢ | ٥٨,٩ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٤٥,٥ | ٤٥,٢ | ٤٤,٥ | ٤٣,٩ |
| **٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي** | **٥٧٠٤,١** | **٥٩٩٦,٧** | **٦٥٣٢,٤** | **٦٦٦٨,٠** |
| معدل التغير (%) | -٢,٣ | ٥,١ | ٨,٩ | ٢,١ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٢٦,٤ | ٢٥,٤ | ٢٦,٠ | ٢٥,٥ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ١٥,٧ | ١٥,٥ | ١٦,٧ | ١٧,٣ |
| **٣- إجمالي إنفاق المقيمين (١+٢)** | **٢١٦٢٣,٤** | **٢٣٥٦٣,٩** | **٢٥٠٨١,٧** | **٢٦١٧٩,٨** |
| معدل التغير (%) | ٢,٧ | ٩,٠ | ٦,٤ | ٤,٤ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%) | ٥٩,٦ | ٦٠,٩ | ٦٤,١ | ٦٨,٠ |
| **٤- الصادرات من السلع والخدمات** | **٢٥٢٠٠,٥** | **٢٧١٣٧,٧** | **٢٦٠٥٤,١** | **٢٥٢٤٨,٧** |
| معدل التغير (%) | ١٤,٣ | ٧,٧ | -٤,٠ | -٣,١ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٦٩,٥ | ٧٠,٢ | ٦٦,٦ | ٦٥,٦ |
| **٥- الواردات من السلع والخدمات** | **١٠٥٥٩,٩** | **١٢٠٣٤,٥** | **١٢٠٢٤,٣** | **١٢٩٥١,٤** |
| معدل التغير (%) | ٥,٢ | ١٤,٠ | -٠,١ | ٧,٧ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٤٨,٨ | ٥١,١ | ٤٧,٩ | ٤٩,٥ |
| **٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)** | **٣٦٢٦٤,١** | **٣٨٦٦٧,١** | **٣٩١١١,٤** | **٣٨٤٧٧,٠** |
| معدل التغير (%) | ٩,٦ | ٦,٦ | ١,١ | -١,٦ |
| **٧- فائض الموارد المحلية (٦-٣)** | **١٤٦٤٠,٧** | **١٥١٠٣,٢** | **١٤٠٢٩,٧** | **١٢٢٩٧,٢** |
| معدل التغير (%) | ٢١,٩ | ٣,٢ | -٧,١ | -١٢,٣ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٤٠,٤ | ٣٩,١ | ٣٥,٩ | ٣٢,٠ |

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (جدول ٢ – أ، ورسم بياني ٣)، تفيد البيانات المتوافرة بتراجع إنفاق غير المقيمين على ذلك الناتج (الصادرات من السلع والخدمات) بما قيمته نحو ٣٣٩٥,٩ مليون دينار ونسبته ٩,٧% ليصل إلى نحو ٣١٦٠٣,٩ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٤، مقارنةً بنحو ٣٤٩٩٩,٨ مليونًا خلال عام ٢٠١٣. أما صافي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد ارتفاعًا بنحو ٥٦٨ مليون دينار وبمعدل ٣,٩% ليصل إلى نحو ١٤٩٦٠,٣ مليون دينار مقابل نحو ١٤٣٩٢,٣ مليونًا خلال العامين المذكورين على الترتيب.

وتشير البيانات إلى أن إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري) قد بلغ نحو ٢٩٥٢٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مسجلاً بذلك نموًا قيمته نحو ١٩٢٠ مليون دينار ومعدله ٧% بعد أن حقق نموًا قيمته نحو ٢٤٨٦,٨ مليونًا ومعدله ٩,٩% خلال عام ٢٠١٣. وجاء النمو في هذا البند محصلة لنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص بنحو ١٦٤٤,٩ مليون دينار ونسبته ٨% ليصل إلى نحو ٢٢١٥٨,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢٠٥١٣,٥ مليونًا خلال العام السابق، والنمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي بنحو ٢٧٥,١ مليون دينار ومعدله ٣,٩% ليصل إلى نحو ٧٣٦٣,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نمو قيمته نحو ٨٣٥ مليون دينار ومعدله ١٣,٤% خلال العام السابق.

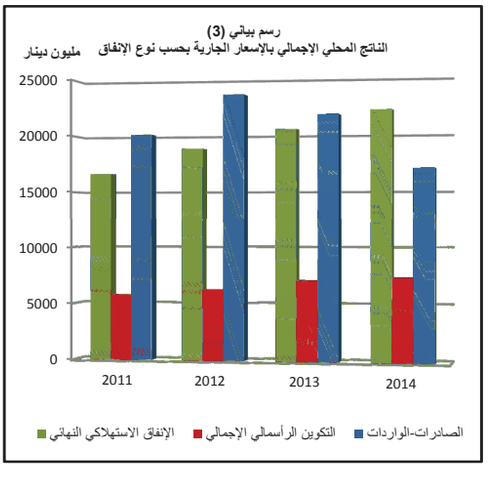


وعلى صعيد إنفاق المقيمين على الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، فقد زاد إلى نحو ١٤٥٦١,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ١٣٢٠٩,٧ ملايين خلال العام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته نحو ١٣٥٢ مليون دينار ونسبته ١٠,٢%. وترتيبًا على ما سبق، فإن فائض الموارد المحلية أو صافي الصادرات قد سجل تراجعًا قيمته نحو ٤٧٤٧,٩ مليون دينار ومعدله ٢١,٨% ليصل إلى نحو ١٧٠٤٢,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢١٧٩٠,١ مليونًا لعام ٢٠١٣، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة ذلك الفائض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ٣٦,٦% مقابل نحو ٤٤,١% خلال العامين المذكورين على الترتيب.

**جدول (٢ – أ)**

**الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية**

(مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| **١- الاستهلاك النهائي** | **١٦٦٣٦,١** | **١٨٨٦١,٧** | **٢٠٥١٣,٥** | **٢٢١٥٨,٤** |
| معدل التغير (%) | ٩,٣ | ١٣,٤ | ٨,٨ | ٨,٠ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٧٤,٣ | ٧٥,١ | ٧٤,٣ | ٧٥,١ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٣٩,١ | ٣٨,٧ | ٤١,٥ | ٤٧,٦ |
| **- الاستهلاك الحكومي** | **٦٣٢٦,٦** | **٧٣٣٧,٤** | **٨٠٩٣,٨** | **٩٠١١,٣** |
| معدل التغير (%) | ١١,٦ | ١٦,٠ | ١٠,٣ | ١١,٣ |
| الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%) | ٣٨,٠ | ٣٨,٩ | ٣٩,٥ | ٤٠,٧ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٢٨,٢ | ٢٩,٢ | ٢٩,٣ | ٣٠,٥ |
| **- الاستهلاك الخاص** | **١٠٣٠٩,٥** | **١١٥٢٤,٣** | **١٢٤١٩,٧** | **١٣١٤٧,١** |
| معدل التغير (%) | ٧,٩ | ١١,٨ | ٧,٨ | ٥,٩ |
| الأهمية النسبية للاستهلاك النهائي (%) | ٦٢,٠ | ٦١,١ | ٦٠,٥ | ٥٩,٣ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٤٦,٠ | ٤٥,٩ | ٤٥,٠ | ٤٤,٥ |
| **٢- التكوين الرأسمالي الإجمالي** | **٥٧٥٩,٥** | **٦٢٥٣,٥** | **٧٠٨٨,٥** | **٧٣٦٣,٦** |
| معدل التغير (%) | ١,٤- | ٨,٦ | ١٣,٤ | ٣,٩ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٢٥,٧ | ٢٤,٩ | ٢٥,٧ | ٢٤,٩ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ١٣,٥ | ١٢,٨ | ١٤,٤ | ١٥,٨ |
| **٣- إجمالي إنفاق المقيمين (١+٢)** | **٢٢٣٩٥,٦** | **٢٥١١٥,٢** | **٢٧٦٠٢,٠** | **٢٩٥٢٢,٠** |
| معدل التغير (%) | ٦,٣ | ١٢,١ | ٩,٩ | ٧,٠ |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي لإجمالي (%) | ٥٢,٧ | ٥١,٥ | ٥٥,٩ | ٦٣,٤ |
| **٤- الصادرات من السلع والخدمات** | **٣١١٢٦,٠** | **٣٦٤١١,٠** | **٣٤٩٩٩,٨** | **٣١٦٠٣,٩** |
| معدل التغير (%) | ٤١,١ | ١٧,٠ | ٣,٩- | ٩,٧- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٧٣,٢ | ٧٤,٧ | ٧٠,٩ | ٦٧,٩ |
| **٥- الواردات من السلع والخدمات** | **١١٠١٠,٠** | **١٢٨٠٤,٠** | **١٣٢٠٩,٧** | **١٤٥٦١,٧** |
| معدل التغير (%) | ٩,٧ | ١٦,٣ | ٣,٢ | ١٠,٢ |
| الأهمية النسبية لإنفاق المقيمين (%) | ٤٩,٢ | ٥١,٠ | ٤٧,٩ | ٤٩,٣ |
| **٦- الناتج المحلي الإجمالي (٣+٤-٥)** | **٤٢٥١١,٦** | **٤٨٧٢٢,٢** | **٤٩٣٩٢,١** | **٤٦٥٦٤,٢** |
| معدل التغير (%) | ٢٨,٥ | ١٤,٦ | ١,٤ | ٥,٧- |
| **٧- فائض الموارد المحلية (٦-٣)** | **٢٠١١٦,٠** | **٢٣٦٠٧,٠** | **٢١٧٩٠,١** | **١٧٠٤٢,٢** |
| معدل التغير (%) | ٦٧,٤ | ١٧,٤ | ٧,٧- | ٢١,٨- |
| الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%) | ٤٧,٣ | ٤٨,٥ | ٤٤,١ | ٣٦,٦ |

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بالمجاميع الرئيسية الأخرى للحسابات القومية بالأسعار الجارية (جدول ٣)، فقد ارتفع صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (والمتمثل أساسًا في صافي الدخل المتحصل من الأصول الكويتية المستثمرة بالخارج) بما قيمته ٤٣٩ مليون دينار ومعدله ١١,٧% ليصل إلى نحو ٤١٩٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنًة بنحو ٣٧٥٩ مليونًا خلال عام ٢٠١٣. وفي ضوء ذلك، سجل الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (والذي يعكس حاصل جمع كل من الناتج المحلي الإجمالي وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج) تراجعًا قيمته نحو ٢٣٨٩,١ مليون دينار ومعدله ٤,٥% ليصل إلى نحو ٥٠٧٦٢,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقارنًة بنحو ٥٣١٥١,٢ مليونًا خلال العام السابق.

**جدول (٣)**

**المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية** (مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| ١- **الناتج المحلي الإجمالي** | ٤٢٥١١,٦ | ٤٨٧٢٢,٢ | ٤٩٣٩٢,٢ | ٤٦٥٦٤,١ |
| معدل التغير (%) | ٢٨,٥ | ١٤,٦ | ١,٤ | ٥,٧- |
| ٢- **صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج** | ٢٤٨١,٠ | ٢٥٦١,٠ | ٣٧٥٩ | ٤١٩٨ |
| معدل التغير (%) | ٨,١- | ٣,٢ | ٤٦,٨ | ١١,٧ |
| ٣- **الناتج القومي الإجمالي (١+٢)** | ٤٤٩٩٢,٦ | ٥١٢٨٣,٢ | ٥٣١٥١,٢ | ٥٠٧٦٢,١ |
| معدل التغير (%) | ٢٥,٨ | ١٤,٠ | ٣,٦ | ٤,٥- |
| ٤- **إهلاك رأس المال الثابت** | ٢٦٧٢,٢ | ٢٩٤٨,١ | ٣٠٠١,٠ | ٣١١٢,٤ |
| ٥- **الدخل القومي بأسعار السوق (٣-٤)** | ٤٢٣٢٠,٤ | ٤٨٣٣٥,١ | ٥٠١٥٠,٢ | ٤٧٦٤٩,٧ |
| معدل التغير (%) | ٢٧,٢ | ١٤,٢ | ٣,٨ | ٥,٠- |
| ٦- **صافي التحويلات الجارية** | ٤٠٦٣,٧- | ٤٨١٦,٠- | ٤٩١٥,٤- | ٦١٠٠,٣- |
| معدل التغير (%) | ٨,٦ | ١٨,٥ | ٢,١ | ٢٤,١ |
| ٧- **الدخل القومي المتاح (٥+٦)** | ٣٨٢٥٦,٧ | ٤٣٥١٩,١ | ٤٥٢٣٤,٨ | ٤١٥٤٩,٤ |
| معدل التغير (%) | ٢٩,٦ | ١٣,٨ | ٣,٩ | ٨,١- |
| ٨- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي** | ١٦٦٣٦,١ | ١٨٨٦١,٧ | ٢٠٥١٣,٦ | ٢٢١٥٨,٤ |
| معدل التغير (%) | ٩,٣ | ١٣,٤ | ٨,٨ | ٨,٠ |
| ٩- **صافي الادخار (٧-٨)** | ٢١٦٢٠,٦ | ٢٤٦٥٧,٤ | ٢٤٧٢١,٢ | ١٩٣٩١,٠ |
| معدل التغير (%) | ٥١,٢ | ١٤,٠ | ٠,٣ | ٢١,٦- |
| ١٠- **صافي التكوين الرأسمالي** | ٣٠٨٧,٣ | ٣٣٠٥,٤ | ٤٠٨٧,٥ | ٤٢٥١,٢ |
| معدل التغير (%) | ٧,٢- | ٧,١ | ٢٣,٧ | ٤,٠ |
| ١١- **الفائض من الصفقات الجارية (٩-١٠)** | ١٨٥٣٣,٣ | ٢١٣٥٢,٠ | ٢٠٦٣٣,٧ | ١٥١٣٩,٨ |
| معدل التغير (%) | ٦٨,٩ | ١٥,٢ | ٣,٤- | ٢٦,٦- |

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفي الاتجاه ذاته، حقق الدخل القومي الإجمالي، والذي يمثل قيمة الناتج القومي الإجمالي بعد استقطاع قيمة مخصصات إهلاك رأس المال الثابت، تراجعًا قيمته نحو ٢٥٠٠,٥ مليون دينار ومعدله ٥% ليصل إلى نحو ٤٧٦٤٩,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٥٠١٥٠,٢ مليونًا خلال عام ٢٠١٣. وكمحصلة لهذا التراجع في قيمة الدخل القومي الإجمالي من جانب، والارتفاع في قيمة صافي التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي بنسبة ٢٤,١% من جانب آخر، انخفض الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٤ بما قيمته نحو ٣٦٨٥,٤ مليون دينار ونسبته ٨,١% ليبلغ نحو ٤١٥٤٩,٤ مليون دينار مقابل نحو ٤٥٢٣٤,٨ مليونًا لعام ٢٠١٣. وقد أدى ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية بما قيمته ١٢٥١ دينارًا ونسبته ١٠,٣% ليبلغ نحو ١٠٩١٤ دينارًا خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٢١٦٥ دينارًا للعام السابق، أخذًا في الاعتبار نمو عدد السكان كما سيأتي بيان ذلك لاحقًا.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة إلى تراجع صافي الادخار (الذي يمثل الفارق بين الدخل القومي المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي) بما قيمته نحو ٥٣٣٠,٢ مليون دينار ونسبته ٢١,٦% ليصل إلى نحو ١٩٣٩١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤. وبلغت نسبة صافي الادخار نحو ٤٦,٧% من الدخل القومي المتاح خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٥٤,٦% لعام ٢٠١٣. وكمحصلة لهذا التراجع في صافي الادخار، والنمو في قيمة صافي التكوين الرأسمالي بنسبة ٤%، انخفض الفائض من الصفقات الجارية مع العالم الخارجي (أو ما يُعرف بفائض الموارد القومية) خلال عام ٢٠١٤ بما قيمته نحو ٥٤٩٣,٩ مليون دينار ونسبته ٢٦,٦% ليصل إلى نحو ١٥١٣٩,٨ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢٠٦٣٣,٧ مليونًا للعام السابق.

وفيما يلي نتناول، وبشيءٍ من التفصيل، تطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

### أ- القطاعات النفطية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي) تراجعًا خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٣٤٦٠,١ مليون دينار وبنسبة ١٠,٦% لتصل إلى نحو ٢٩٢٢٢,٥ مليون دينار بعد تراجع بنحو ٤٨٨,٨ مليون دينار وبنسبة ١,٥% خلال عام ٢٠١٣. ويأتي التراجع خلال عام ٢٠١٤ كمحصلة لتراجع القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي لتصل إلى نحو ٢٨٠٥٩,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣١٢٩٧,٧ مليون دينار خلال العام السابق، أي بتراجع قيمته نحو ٣٢٣٨,٥ مليون

دينار ونسبته ١٠,٣% من جهة، وأيضًا التراجع في القيمة المضافة لقطاع صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي بنحو ٢٢١,٦ مليون دينار وبنسبة ١٦% لتصل إلى نحو ١١٦٣,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٣٨٤,٩ ملايين دينار خلال العام السابق من جهةٍ أخرى.

وتُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية، ليصل إلى نحو ٩٦,٢٩ دولارًا للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ١٠٥,٨٧ دولارات للبرميل كمتوسط لعام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٩,٥٨ دولارات ونسبته ٩%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام ٢٠١٤ انخفاضًا ليصل إلى نحو ٩٥,٢١ دولارًا للبرميل مقارنةً بنحو ١٠٥,٧٨ دولارات للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ١٠,٥٧ دولارات ونسبته ١٠%. كذلك، شهدت أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضًا، حيث انخفض المتوسط المُرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المُكررة من نحو ١١١,٣٤ دولارًا للبرميل خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٠٧,٠٨ دولارات للبرميل في المتوسط خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٤,٢٦ دولارات ونسبته ٣,٨%. كما سجل المتوسط المُرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز المسال (البروبان والبيوتان) انخفاضًا قيمته ٩,١٥ دولارات ونسبته ١٢% ليصل إلى نحو ٦٦,٨٠ دولارًا خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٧٥,٩٥ دولارًا خلال العام السابق.

وفي السياق ذاته، سجلت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضًا من نحو ٢,٩٢٥ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢,٨٦٧ مليون برميل يوميًا كمتوسط لعام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا بواقع ٠,٠٥٨ مليونًا وبنسبة ٢%. وفي مقابل ذلك، ارتفعت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو ٨٦٣,٤ ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ٨٧١,٨ ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل ارتفاعًا بواقع ٨,٤ آلاف وبنسبة ١%. أما كمية إنتاج الغاز الطبيعي المسُال، فقد انخفضت من نحو ١٤٨,٩ ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٤٤,٨ ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا بواقع ٤,١ آلاف برميل وبنسبة ٢,٨%. وعلى صعيد الكميات المُصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو ٢,٠٦١ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٣ إلى نحو ١,٩٩٥ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ٠,٠٦٦ مليونًا وبنسبة ٣,٢%.

### ب- القطاعات غير النفطية:

كما تمت الإشارة لذلك آنفًا، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام ٢٠١٤ قيمته نحو ٤٢١ مليون دينار ومعدله ٢,١% لتصل إلى نحو ٢٠٥٤١,١ مليون دينار، مقارنًة بنمو قيمته نحو ٨٢٠,١ مليونًا ومعدله ٤,٢% خلال عام ٢٠١٣. ويوضح (جدول ٤) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١١ – ٢٠١٤).

وتشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في نشاط الوساطة المالية والتأمين (يمثل نحو ٣٥% من الناتج المحلي غير النفطي) قد سجلت نموًا قيمته ١٥٦ مليون دينار ومعدله ٥,٣% ليصل إلى نحو ٣٠٧٥,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نموًا قيمته ٤٧,٩ مليون دينار ومعدله ١,٧% خلال عام ٢٠١٣. في حين سجل نشاط التشييد والبناء (يمثل نحو ٣,٩% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا في قيمته المضافة بنحو ١٢١,١ مليون دينار ومعدله ٢,٧% لتصل إلى نحو ٨٠٦,٩ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنمو قيمته ١٥,٤ مليون دينار ومعدله ٢% خلال عام ٢٠١٣. وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط الكهرباء والماء (يمثل نحو ٣,٩% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام ٢٠١٤ نحو ٧٩٦,٤ مليون دينار مقابل نحو ٧٧٨,٧ مليونًا خلال عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل نموًا قيمته ٢٢,٤ مليون دينار ومعدله ١,٦%.

وفيما يخص نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو ٣٤,٢% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد حافظ على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي، فقد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو ١٣٩,٣ مليون دينار وبمعدل ٢% لتصل إلى نحو ٧٠١٥,٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، بعد نمو قيمته نحو ٥٤٣ مليون دينار ومعدله ٨,٦% خلال عام ٢٠١٣. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ٣٣,١% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٤ المشار إليه آنفًا (الجدول ٤).

أما فيما يتعلق بالأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (يمثل نحو ١٤,٤% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت نموًا في قيمتها المضافة خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٤٧,٣ مليون دينار ومعدله ١,٦% لتصل إلى

نحو ٢٩٦٧,٩ مليون دينار مقارنةً بتراجع قيمته ٠,٨ مليون دينار ومعدله ٠,٠٣% خلال عام ٢٠١٣. كما شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو ٦,٨% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًّا قيمته ٢٢,٤ مليون دينار ومعدله ١,٦% لتصل إلى نحو ١٤٠٣,٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنمو قيمته ٤٣,٧ مليون دينار ومعدله ٣,٣% خلال عام ٢٠١٣. هذا، وقد سجل نشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو ٦,٨% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًّا في قيمته المضافة بنحو ١٢,٣ مليون دينار ومعدله ٠,٩% لتصل إلى نحو ١٣٩٧,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل تراجعًا بنحو ١٢,٧ مليون دينار وبمعدل ٠,٩% خلال عام ٢٠١٣.

إلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط النقل والتخزين والمواصلات (يمثل ١٢% من الناتج المحلي غير النفطي) تراجعًا قيمته ٣١ مليون دينار ومعدله ١,٢% لتصل إلى نحو ٢٤٧١,٤ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنمو قيمته ٧٥,٧ مليون دينار ومعدله ٣,١% خلال عام ٢٠١٣.

**جدول (٤)**

**الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي**

(مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة وصيد البحر | ١٦٥,٨ | ١٦٣,٧ | ١٦٥,٠ | ١٧٨,٠ |
| أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز | ٨٦,٢ | ٨١,٢ | ٨٢,٩ | ٨٥,٩ |
| الصناعات التحويلية*** | ١١٣٤,٤ | ١٣٩٨,٠ | ١٣٨٥,٣ | ١٣٩٧,٦ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ٧٣٧,١ | ٦٩٨,٥ | ٧٧٨,٧ | ٧٩٦,٤ |
| التشييد والبناء | ٧٤٤,٨ | ٧٧٠,٤ | ٧٨٥,٨ | ٨٠٦,٩ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ١٣٣٠,٦ | ١٣٣٧,٧ | ١٣٨١,٤ | ١٤٠٣,٨ |
| المطاعم والفنادق | ٢٩٠,٢ | ٢٩٧,٦ | ٣٢٢,٣ | ٣٤٢,٦ |
| النقل والتخزين والاتصالات | ٢٢٦٠,٥ | ٢٤٢٦,٧ | ٢٥٠٢,٤ | ٢٤٧١,٤ |
| الوساطة المالية والتأمين | ٢٨٧١,٢ | ٢٨٧١,٢ | ٢٩١٩,١ | ٣٠٧٥,١ |
| الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية | ٢٩٠١,٣ | ٢٩٢١,٤ | ٢٩٢٠,٦ | ٢٩٦٧,٩ |
| خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية | ٦١٤٦,١ | ٦٣٣٣,٢ | ٦٨٧٦,٢ | ٧٠١٥,٥ |
| **إجمالي القطاعات غير النفطية** | **١٨٦٦٨,٢** | **١٩٢٩٩,٦** | **٢٠١١٩,٧** | **٢٠٥٤١,١** |

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

*** باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام ٢٠١٤ قيمته نحو ١٣٨٢,٨ مليون دينار ومعدله ٦,٢% لتصل إلى نحو ٢٣٨١٩,١ مليون دينار، مقارنًة بنمو قيمته نحو ١٠٦١,٩ مليونًا ومعدله ٥% خلال عام ٢٠١٣. ويوضح (جدول ٤ – أ) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١١ – ٢٠١٤).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو ٣٥,٢% من الناتج المحلي غير النفطي) قد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو ٧٣٣,١ مليون دينار وبمعدل ٩,١% لتصل إلى نحو ٨٧٩٦,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، بعد نمو قيمته نحو ٥٢١,٦ مليون دينار ومعدله ٦,٩% خلال عام ٢٠١٣. وقد ساهم ذلك النمو بنحو ٥٣% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام ٢٠١٤ المشار إليه آنفًا (الجدول ٤ – أ).

وجاء نشاط الوساطة المالية والتأمين في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية (يمثل نحو ١٤,٥% من الناتج المحلي غير النفطي) سجل نموًا قيمته نحو ٢٦٧,٤ مليون دينار ومعدله ٨,٤% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو ٣٤٥٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقارنًة بنمو قيمته نحو ١٥١,٥ مليون دينار ومعدله ٥% خلال عام ٢٠١٣، وتجدر الإشارة إلى أن نشاط المؤسسات المالية يشكّل ما نسبته ٩٧,٧% من نشاط الوساطة المالية والتأمين. من جانب آخر، تُشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الجارية في الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (يمثل نحو ١٤,٢% من الناتج المحلي غير النفطي) قد سجلت نموًا قيمته نحو ١٦٤,٨ مليون دينار ومعدله ٥,١% لتصل إلى نحو ٣٣٩١,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نمو معدله ٣,٣% خلال عام ٢٠١٣.

أما نشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو ٦,٨% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجل نموًّا في قيمته المضافة بنحو ٧٤,٤ مليون دينار وبمعدل ٤,٨% لتصل إلى نحو ١٦١٨,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ١٥٤٣,٩ مليون دينار خلال العام السابق. وشكّلت القيمة المضافة من نشاط النقل والتخزين والاتصالات (يمثل نحو ١٠% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام ٢٠١٤ نحو ٢٣٨٢,٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٧٧,٥ مليونًا خلال عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٩٥,٢ مليون دينار ومعدله ٣,٨%، مقارنًة بنمو قيمته نحو ٢١,٧ مليونًا ومعدله ٠,٩% للعام السابق.

**جدول (٤ – أ)**

**الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية**

**حسب أقسام النشاط الاقتصادي**

(مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣* | ٢٠١٤** |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة وصيد البحر | ١٨٦,٦ | ١٧٥,٣ | ١٧٥,٤ | ٢٠٨,٤ |
| أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز | ٨٨,٧ | ٨٤,١ | ٨٥,٩ | ٨٩,١ |
| الصناعات التحويلية*** | ١١٨٢,٩ | ١٤٩٩,٥ | ١٥١٩,٣ | ١٥٨٤,٤ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ٧٧٢,٦ | ٨٦٢,٥ | ٩١٩,٩ | ٩٥٤,٨ |
| التشييد والبناء | ٧٧٢,٩ | ٨٣٢,٧ | ٨٩٧,٣ | ٩٦٩,٤ |
| تجارة الجملة والتجزئة | ١٤٠٠,٨ | ١٤٤٩,٠ | ١٥٤٣,٩ | ١٦١٨,٣ |
| المطاعم والفنادق | ٢٨٨,٩ | ٣٠٩,٧ | ٣٣٦,٥ | ٣٦٦,٥ |
| النقل والتخزين والاتصالات | ٢٢٨٢,٨ | ٢٤٥٥,٨ | ٢٤٧٧,٥ | ٢٣٨٢,٣ |
| الوساطة المالية والتأمين، ومنها: | ٢٩٥٨,١ | ٣٠٣٩,١ | ٣١٩٠,٦ | ٣٤٥٨,٠ |
| – المؤسسات المالية | ٢٨٥٨,٨ | ٢٩٣٣,٧ | ٣١٠٩,٥ | ٣٣٧٩,٣ |
| الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية | ٣٠٢٧,٧ | ٣١٢٥,١ | ٣٢٢٦,٩ | ٣٣٩١,٧ |
| خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية | ٦٥٤٨,٧ | ٧٥٤١,٥ | ٨٠٦٣,١ | ٨٧٩٦,٢ |
| **إجمالي القطاعات غير النفطية** | **١٩٥١٠,٧** | **٢١٣٧٤,٤** | **٢٢٤٣٦,٣** | **٢٣٨١٩,١** |

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

*** باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بنشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو ٦,٧% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجَّل نموًا في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٦٥,١ مليون دينار ومعدل ٤,٣% لتصل إلى نحو ١٥٨٤,٤ مليون دينار، مقارنًة بنحو ١٥١٩,٣ مليونًا وبنمو قيمته نحو ١٩,٨ مليون دينار ومعدله ١,٣% خلال عام ٢٠١٣. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط التشييد والبناء (يمثل نحو ٤,١% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا بنحو ٧٢,١ مليون دينار وبمعدل ٨% خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٩٦٩,٤ مليون دينار مقارنًة بنحو ٦٤,٦ مليون دينار وبمعدل ٧,٨% في العام السابق. وتشير البيانات كذلك إلى أن نشاط الكهرباء والغاز والمياه (يمثل نحو ٤% من الناتج المحلي غير النفطي) قد شهد زيادة في قيمته المضافة خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٩٥٤,٨ مليون دينار بارتفاع قيمته نحو ٣٤,٩ مليون دينار ومعدله ٣,٨%، مقارنًة بنحو ٩١٩,٩ مليون وبنمو قيمته نحو ٥٧,٤ مليونًا ومعدله ٦,٧% خلال العام السابق.

## ثانيًا – المستوى العام للأسعار المحلية:

### ١- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك(*):

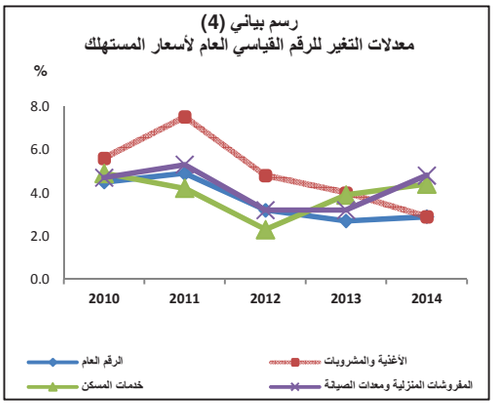


يبين (جدول ٥ ورسم بياني ٤) تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية المكوِّنة للإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٤). وتشير بيانات ذلك الجدول (وكذلك الرسم البياني ٤) إلى ارتفاع طفيف في معدل التضخم السنوي محسوبًا على أساس التغير النسبي في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليبلغ نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢,٧% خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق له.

وقد جاء الارتفاع المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام ٢٠١٤ محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٣، حيث ارتفع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلٍّ من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٢٨,٩%) ليبلغ نحو ٤,٤% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٣، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ٩,٣%) ليبلغ نحو ٢,٢% خلال عام ٢٠١٤ مقابل انخفاض بنحو ٠,١% خلال عام ٢٠١٣، وقسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي ٧,٩%) ليبلغ نحو ١,٥% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١,٣% خلال عام ٢٠١٣، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو ١٨,٤%) ليبلغ نحو ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٤% خلال عام ٢٠١٣.

(*) تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك استنادًا على مسح الدخل والإنفاق الأسري (ميزانية الأسرة) لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٣، تم تحديث الأوزان الترجيحية للمكونات المختلفة لذلك الرقم واتخاذ عام ٢٠٠٧ كسنة أساس (٢٠٠٧=١٠٠) في حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

**جدول (٥)**

**تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك**

(سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠)

| البيـــان | الأوزان الترجيحية | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | التغير (%) | | المساهمة النسبية في تغير الرقم العام % | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
| **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:** | **١٠٠** | **١٢٥,٨** | **١٢٩,٢** | **١٣٣,٠** | **٢,٧** | **٢,٩** | **١٠٠** | **١٠٠** |
| **١- بحسب أقسام الإنفاق** | | | | | | | | |
| - الأغذية والمشروبات | ١٨,٤ | ١٣٦,٤ | ١٤١,٩ | ١٤٦,٠ | ٤,٠ | ٢,٩ | ٣٠,٠ | ٢٠,٢ |
| - السجائر والتبغ | ٠,٣ | ١٢٣,٨ | ١٣٢,٦ | ١٤٢,٩ | ٧,١ | ٧,٨ | ٠,٧ | ٠,٧ |
| - الكساء وملبوسات القدم | ٩,٣ | ١٢٧,٠ | ١٢٦,٩ | ١٢٩,٧ | ٠,١- | ٢,٢ | ٠,٤- | ٦,٩ |
| - خدمات المسكن | ٢٨,٩ | ١٢٢,٩ | ١٢٧,٧ | ١٣٣,٢ | ٣,٩ | ٤,٤ | ٤٠,٧ | ٤٢,٧ |
| - المفروشـــات المنزليـــة ومعـــدات الصيانة | ١١,٣ | ١٢٧,٨ | ١٣١,٩ | ١٣٨,٣ | ٣,٢ | ٤,٨ | ١٣,٦ | ١٩,١ |
| - الصحة | ١,٦ | ١٢٥,٣ | ١٢٦,٨ | ١٢٦,١ | ١,٢ | ٠,٦- | ٠,٧ | ٠,٣- |
| - النقل | ٧,٩ | ١٢١,١ | ١٢٢,٦ | ١٢٤,٥ | ١,٣ | ١,٥ | ٣,٦ | ٤,٠ |
| - الاتصالات | ٤,٠ | ١٠١,٤ | ١٠١,٣ | ١٠٠,٦ | ٠,١- | ٠,٨- | ٠,١- | ٠,٨- |
| - الترفيه والثقافة | ٤,٣ | ١٢٥,٧ | ١٢٨,٢ | ١٢٩,٣ | ١,٩ | ٠,٩ | ٣,١ | ١,٣ |
| - التعليم | ٣,٠ | ١٢٣,٣ | ١٢٤,٢ | ١٣٠,٠ | ٠,٨ | ٤,٧ | ٠,٨ | ٤,٧ |
| - المطاعم والفنادق | ٣,٣ | ١٢٥,٩ | ١٢٦,٥ | ١٣٠,٥ | ٠,٥ | ٣,١ | ٠,٦ | ٣,٥ |
| - السلع والخدمات المتنوعة | ٧,٨ | ١٢٥,٩ | ١٢٨,٧ | ١٢٧,٩ | ٢,٣ | ٠,٧- | ٦,٦ | ١,٨- |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

## ٢- الرقم القياسي العام لأسعار الجملة(*):

يوضح (جدول ٦ ورسم بياني ٥) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) بحسب الأقسام الرئيسية، خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٤) في دولة الكويت. وتشير بيانات ذلك الجدول إلى تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو ٢,٤% خلال عام ٢٠١٤، وذلك بعد أن بلغ نحو ٣,٥% خلال عام ٢٠١٣.

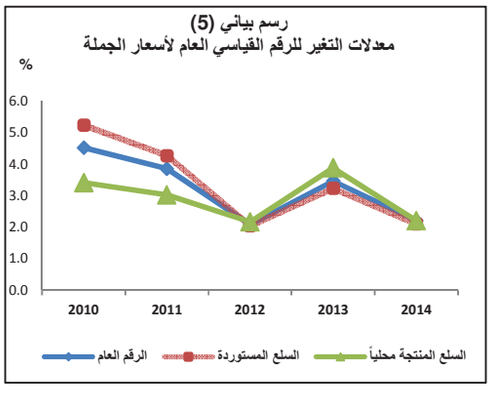


(*) قامت الإدارة المركزية للإحصاء في يونيو ٢٠١٢ بتحديث الرقم القياسي العام لأسعار الجملة واحتسابه على أساس سنة ٢٠٠٧ بعد أن كان يحتسب على أساس سنة ١٩٨٠، وقد شمل هذا التحديث إضافة إلى تحديث سنة الأساس تحديث الأوزان الترجيحية المستخدمة وسلة السلع وتصنيف السلع وعينة المصادر واستمارة البحث.

ويُستدَل من تحليل التطورات التي شهدتها أسعار الجملة، على تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٦٤,٤% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام ٢٠١٤ ليبلغ نحو ٢,٤%، وذلك بعد أن بلغ نحو ٣,٢% خلال العام ٢٠١٣. وكذلك، تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو ٣٥,٦% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو ٢,٤% خلال عام ٢٠١٤، وذلك بعد أن بلغ نحو ٣,٩% خلال عام ٢٠١٣.

**جدول (٦)**
**تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة**
**سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠ )**

| البيـــان | الأوزان الترجيحية | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | معدل التغير% ٢٠١٣ | معدل التغير% ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الرقم القياسي العام لأسعار الجملة** | **١٠٠٠,٠٠** | **١١٨,١** | **١٢٢,٢** | **١٢٥,٢** | **٣,٥** | **٢,٤** |
| – بحسب الأقسام الرئيسية: | | | | | | |
| * الزراعة والحراجة وصيد الأسماك | ٤٤,٩ | ١٤١,٠ | ١٤٤,٣ | ١٤٦,١ | ٢,٣ | ١,٣ |
| * استغلال المحاجر | ٣,٢ | ١١٦,٦ | ١١١,٥ | ١٠٥,٤ | ٤,٣- | ٥,٥- |
| * الصناعات التحويلية | ٩٠٠,٢ | ١١٨,٠ | ١٢٢,٤ | ١٢٥,٢ | ٣,٧ | ٢,٣ |
| * توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه | ٥١,٧ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| – الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة | ٦٤,٤ | ١١٩,٨ | ١٢٣,٧ | ١٢٦,٣ | ٣,٢ | ٢,٤ |
| – الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا | ٣٥,٦ | ١١٥,٠ | ١١٩,٥ | ١٢٢,١ | ٣,٩ | ٢,٤ |

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء.

## ثالثاً– السكان والقوى العاملة:

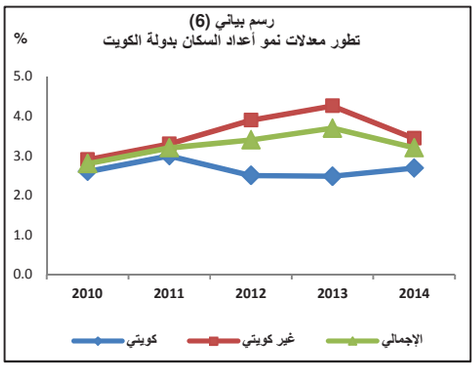


تُشير البيانات المتوافرة (جدول ٧، ورسم بياني ٦) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في عام ٢٠١٤ قد بلغ نحو ٣,٢% مقارنةً بنمو معدله ٣,٧% في عام ٢٠١٣، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٤,٠٩٢ ملايين نسمة مقابل نحو ٣,٩٦٥ ملايين في نهاية عام ٢٠١٣.

ويُعزى الجانب الأكبر (٧٣,٧%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢,٨١٦ مليون نسمة مقابل نحو ٢,٧٢٣ مليونًا في نهاية عام

٢٠١٣، وبمعدل نمو بلغ نحو ٣,٤% (٤,٣% في عام ٢٠١٣). أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام ٢٠١٤ فقد بلغ نحو ٢,٧% (٢,٥% في عام ٢٠١٣)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ١,٢٧٦ مليون نسمة مقابل نحو ١,٢٤٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، انخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام ٢٠١٤ بدرجة طفيفة، لتصل إلى نحو ٣١,٢% مقابل نحو ٣١,٣% في نهاية عام ٢٠١٣. وفي مقابل ذلك، ارتفعت، وبدرجة طفيفة، نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان لتصل إلى نحو ٦٨,٨% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ٦٨,٧ في نهاية العام السابق.

**جدول (٧)**

**تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت**

(نهاية الفترة)

| البيـــان | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| **السكان:** | | | |
| **١) الكويتيون:** | ١٢١٢٤٣٦ | ١٢٤٢٤٩٠ | ١٢٧٥٨٥٧ |
| معدل التغير (%) | ٢,٥ | ٢,٥ | ٢,٧ |
| الأهمية النسبية لجملة السكان (%) | ٣١,٧ | ٣١,٣ | ٣١,٢ |
| **٢) غير الكويتيين:** | ٢٦١١٢٩٢ | ٢٧٢٢٥٣٢ | ٢٨١٦١٣٦ |
| معدل التغير (%) | ٣,٩ | ٤,٣ | ٣,٤ |
| الأهمية النسبية لجملة السكان (%) | ٦٨,٣ | ٦٨,٧ | ٦٨,٨ |
| **٣) جملة السكان:** (١ + ٢) | ٣٨٢٣٧٢٨ | ٣٩٦٥٠٢٢ | ٤٠٩١٩٩٣ |
| معدل التغير (%) | ٣,٤ | ٣,٧ | ٣,٢ |
| الأهمية النسبية لأقل من ١٥ عام (%) | ٢١,٣ | ٢١,٥ | ٢١,٢ |
| الأهمية النسبية من ١٥ إلى أقل من ٦٠ عام (%) | ٧٥,٢ | ٧٤,٩ | ٧٥,٠ |
| الأهمية النسبية ٦٠ عام فأكثر (%) | ٣,٥ | ٣,٦ | ٣,٨ |

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلٍ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد ارتفعت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (ذوي الأعمار من ١٥ عامًا إلى أقل من ٦٠ عامًا) في جملة السكان عن العام السابق بشكل طفيف، حيث بلغت تلك النسبة نحو ٧٥,٠% في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٧٤,٩% في نهاية عام ٢٠١٣.

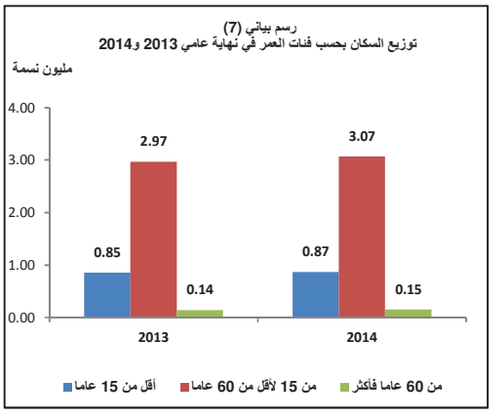

واتساقًا مع ذلك، انخفضت مؤشرات الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو ٦٦٦ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٦٧٢ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٣.

وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين (جدول ٨)، فقد انخفض ذلك المؤشر ليبلغ نحو ٢٠٢١ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢٠٢٩ فردًا في نهاية عام ٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل أكبر (٢,٩%) من معدل زيادة أعداد السكان الكويتيين (خارج قوة العمل) (٢,٦%) في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق. وفي ذات الاتجاه، انخفض مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو ٣٨٩ فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٣٨٤ فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل أكبر (٣,٧%) من معدل زيادة أعداد السكان غير الكويتيين (خارج قوة العمل) (٢,٦%) في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق.

**جدول (٨)**
**تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت**
(نهاية الفترة)

| البيـــان | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| **معدلات الإعالة (لكل ١٠٠٠ فرد من القوى العاملة):** | | | |
| ١) الكويتيون | ٢٠٣٦ | ٢٠٢٩ | ٢٠٢١ |
| ٢) غير الكويتيين | ٣٧٧ | ٣٨٩ | ٣٨٤ |
| **٣) جملة السكان** | **٦٦٥** | **٦٧٢** | **٦٦٦** |

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

**جدول (٩)**
**تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت**
(نهاية الفترة)

| البيـــان | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| **القوى العاملة:** | | | |
| **١) الكويتيون:** | **٣٩٩٣٤٥** | **٤١٠٢٥٤** | **٤٢٢٣٢٥** |
| معدل التغير (%) | ٢,٥ | ٢,٧ | ٢,٩ |
| الأهمية النسبية للجملة (%) | ١٧,٤ | ١٧,٣ | ١٧,٢ |
| **٢) غير الكويتيين:** | **١٨٩٦٩١٠** | **١٩٦٠٧٤٧** | **٢٠٣٤٢٧٣** |
| معدل التغير (%) | ٣,٢ | ٣,٤ | ٣,٧ |
| الأهمية النسبية للجملة (%) | ٨٢,٦ | ٨٢,٧ | ٨٢,٨ |
| **٣) جملة القوى العاملة: (١ + ٢)** | **٢٢٩٦٢٥٥** | **٢٣٧١٠٠١** | **٢٤٥٦٥٩٨** |
| معدل التغير (%) | ٣,١ | ٣,٣ | ٣,٦ |

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٤، تشير البيانات المتوافرة (جدول ٩) إلى زيادة معدل نمو إجمالي القوى العاملة ليبلغ نحو ٣,٦% لعام ٢٠١٤ بعد أن بلغ نحو ٣,٣% لعام ٢٠١٣، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٢,٤٥٧ مليونًا مقارنةً بنحو ٢,٣٧١ مليونًا في نهاية العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليبلغ نحو ٣,٧% لعام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣,٤% لعام ٢٠١٣، لتصل تلك الأعداد إلى نحو ٢,٠٣٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ١,٩٦١ مليونًا في نهاية العام السابق. وكذلك ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية ليبلغ نحو ٢,٩% لعام ٢٠١٤ مقابل ٢,٧% لعام ٢٠١٣، لتصل تلك الأعداد إلى نحو ٤٢٢ ألف في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٤١٠ آلاف في نهاية العام السابق.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٤ (جدول ١٠)، فقد استحوذت أنشطة الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية على نحو ٤٤,٩% من إجمالي تلك العمالة مقابل نحو ٤٦,٣% في نهاية عام ٢٠١٣، ثم الأنشطة المرتبطة بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٨,٨%، ثم التشييد والبناء بنسبة ١٣,٩%. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٤، فقد تركزت تلك العمالة أيضًا في الأنشطة المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية (٦٨,٠%)، ثم التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال (٦,٥%)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٥,٨%). ويوضح الجدول (١٠) التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية الأعوام الثلاثة (٢٠١٢-٢٠١٤).

**جدول (١٠)**

**التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%)**

**(نهاية الفترة)**

| أقسام النشاط الاقتصادي | ٢٠١٢ | | | ٢٠١٣ | | | ٢٠١٤ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كويتي | غير كويتي | جملة | كويتي | غير كويتي | جملة | كويتي | غير كويتي | جملة |
| الزراعة والصيد | ٠,١ | ٢,٠ | ١,٦ | ٠,١ | ١,٨ | ١,٥ | ٠,٢ | ٢,٤ | ٢,١ |
| المناجم والمحاجر | ١,٣ | ٠,١ | ٠,٣ | ١,٣ | ٠,١ | ٠,٣ | ١,٤ | ٠,١ | ٠,٣ |
| الصناعات التحويلية | ٢,٤ | ٦,١ | ٥,٥ | ١,٧ | ٥,٩ | ٥,٢ | ٢,٢ | ٦,٦ | ٥,٩ |
| الكهرباء والغاز والماء | ٣,٥ | ٠,١ | ٠,٧ | ٣,٥ | ٠,١ | ٠,٧ | ٣,٥ | ٠,١ | ٠,٧ |
| التشييد والبناء | ٢,٩ | ٩,٨ | ٨,٧ | ٣,١ | ١٠,٤ | ٩,٢ | ٥,٥ | ١٥,٧ | ١٣,٩ |
| التجارة والمطاعم والفنادق | ٣,٨ | ١٨,٢ | ١٥,٧ | ٣,٩ | ١٧,٩ | ١٥,٤ | ٥,٨ | ٢١,٥ | ١٨,٨ |
| النقل والتخزين والمواصلات | ٢,٣ | ٣,٢ | ٣,٠ | ٢,٠ | ٣,٠ | ٢,٨ | ٢,٠ | ٣,٣ | ٣,١ |
| التمويل والتأمين والعقار وخدمات الأعمال | ٤,٩ | ٥,٢ | ٥,٢ | ٥,٧ | ٥,٤ | ٥,٥ | ٦,٥ | ٦,٤ | ٦,٤ |
| الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية | ٦٩,٢ | ٤١,١ | ٤٦,٠ | ٦٨,٩ | ٤١,٦ | ٤٦,٣ | ٦٨,٠ | ٤٠,١ | ٤٤,٨ |
| غير مبين | ٩,٦ | ١٤,٢ | ١٣,٣ | ٩,٧ | ١٣,٨ | ١٣,١ | ٥,٠ | ٣,٨ | ٤,٠ |
| **الإجمالي** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما على صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول ١١، ورسم بياني ٨) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل ٦,٣% خلال عام ٢٠١٤، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو ٥٥,٥% في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٥٦,٩% في نهاية عام ٢٠١٤ (نحو ٩٣,٥% غير كويتي ونحو ٦,٥% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص).

وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي، فقد بلغ نحو ٣,٤% لعام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي واكبه استقرار الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة عند نحو ١٨,٥% في نهاية عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ (نحو ٧٠,٥% كويتي ونحو ٢٩,٥% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). وفي مقابل ذلك، انخفض مجموع أعداد المتعطلون في نهاية عام ٢٠١٤ بنحو ٤,٥% مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو ١,٧% (نحو ٧٢,٩% غير كويتي ونحو ٢٧,١% كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو ١,٨% في نهاية العام السابق.

رسم بياني (٨)
الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام ٢٠١٤

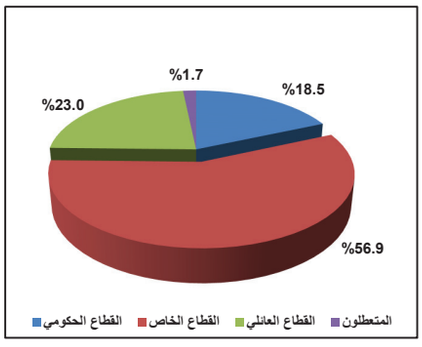


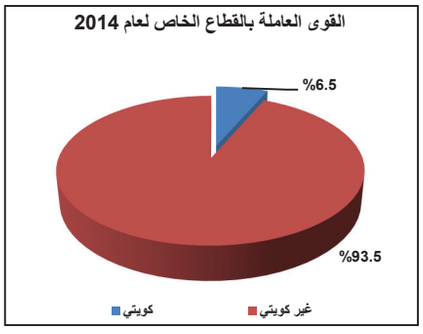


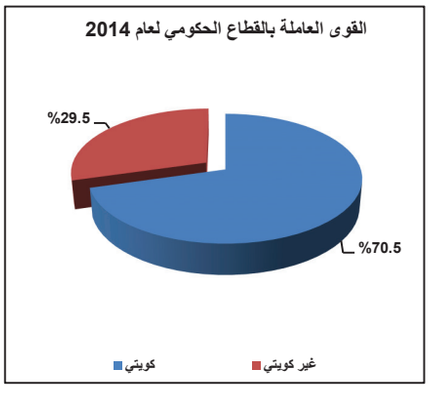

**جدول (١١)**

**التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع (%)**

**(نهاية الفترة)**

| القطاع | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| **القطاع الحكومي** | **١٨,٧** | **١٨,٥** | **١٨,٥** |
| كويتي | ١٣,٢ | ١٣,١ | ١٣,٠ |
| غير كويتي | ٥,٥ | ٥,٤ | ٥,٥ |
| **القطاع الخاص** | **٥٤,٧** | **٥٥,٥** | **٥٦,٨** |
| كويتي | ٣,٦ | ٣,٨ | ٣,٦ |
| غير كويتي | ٥١,١ | ٥١,٧ | ٥٣,٢ |
| **القطاع العائلي** | **٢٤,٦** | **٢٤,٢** | **٢٣,٠** |
| كويتي | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| غير كويتي | ٢٤,٦ | ٢٤,٢ | ٢٣,٠ |
| **المتعطلون** | **٢,٠** | **١,٨** | **١,٧** |
| كويتي | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٤ |
| غير كويتي | ١,٥ | ١,٣ | ١,٢ |
| **إجمالي القوى العاملة** | **١٠٠,٠** | **١٠٠,٠** | **١٠٠,٠** |
| كويتي | ١٧,٤ | ١٧,٣ | ١٧,٢ |
| غير كويتي | ٨٢,٦ | ٨٢,٧ | ٨٢,٨ |

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

# التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

## التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

### مقدمة:

شهد عام ٢٠١٤ العديد من التطورات والمستجدات النقدية والمصرفية التي تعكس في مجملها استمرار جهود بنك الكويت المركزي بما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، وتطورات الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. وتبرز في هذا الصدد جهود بنك الكويت المركزي في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتوجهاتها الرامية إلى ترسيخ أجواء الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني بما يدعم النمو الاقتصادي، إلى جانب جهوده الرقابية لتعزيز أجواء الاستقرار المالي.

وجاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٤ لتعكس جهود بنك الكويت المركزي في مجال المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقًا لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٧. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت، وتشير تلك التطورات إلى أن الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام ٢٠١٤ قد بلغ ما نسبته ٤,٣٩% في حين كان تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هوامش أوسع، فقد بلغ الفرق ما نسبته ٢٠,١٠% مقابل الين الياباني، و١٤,٤٥% مقابل اليورو، و ١٣,٢١% مقابل الفرنك السويسري، و ١٠,٤٧% مقابل الجنيه الإسترليني.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بما نسبته ٣,٤% بنهاية عام ٢٠١٤، ونمو أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بنهاية عام ٢٠١٤ بنحو ٦,٤%. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ إلى نمو بنسبة ٣,٠% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية عام ٢٠١٣.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام ٢٠١٤، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

## ١- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٤ تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به اعتبارًا من ٢٠ مايو ٢٠٠٧، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يعزز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيّما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

فعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق (جدول ١٢)، فيُلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته ١٠,٥٥٠ فلوس ومعدله ٣,٧%. كما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال ذات الفترة ارتفاعًا مقابل كلٍّ من اليورو بما نسبته ١٢,٨%، والفرنك السويسري بما نسبته ١٠,٧%، والجنيه الإسترليني بما نسبته ٥,٨%، والين الياباني بما نسبته ١٤,٤%.

**رسم بياني (٩)**

**سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (فلس)**

**خلال عام ٢٠١٤**

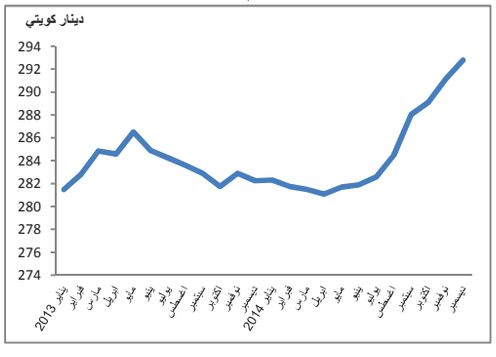


**جدول (١٢)**

**تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلٍّ من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق**

| نهاية الفترة | دينار كويتي (*) | اليورو | ين ياباني | فرنك سويسري | جنيه إسترليني |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣ | ٢٨٢,٢٥٠ | ٠,٧٢٨ | ١٠٥,١٧٠ | ٠,٨٩٢ | ٠,٦٠٧ |
| ٢٠١٤ | ٢٩٢,٨٠٠ | ٠,٨٢١ | ١٢٠,٣ | ٠,٩٨٧ | ٠,٦٤٢ |
| التغير | ١٠,٥٥٠ | ٠,٠٩٣ | ١٥,١٣٠ | ٠,٠٩٥ | ٠,٠٣٦ |
| معدل التغير (%) | ٣,٧٣٨ | ١٢,٧٥ | ١٤,٣٦٨ | ١٠,٦٧٧ | ٥,٨٥١ |

المصدر : بنك الكويت المركزي.

(*) بالفلس.

وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٤ كانت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو ٤,٤%. أما العملات الرئيسية الأخرى، فتشير البيانات إلى تقلبات ملموسة، حيث وصلت إلى معدلات بلغت ٢٠,١% مقابل الين الياباني، و١٠,٥% مقابل الجنيه الإسترليني، و١٣,٢% مقابل الفرنك السويسري، و١٤,٥% مقابل اليورو (جدول ١٣).

**جدول (١٣)**

**سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي**

**وبعض العملات الرئيسية من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٤**

| العملات | أعلى | أدنى | الفرق | التغير % |
|---|---|---|---|---|
| دينار كويتي (فلس) | ٢٩٢,٨٠٠ | ٢٨٠,٥٠٠ | ١٢,٣٠٠ | ٤,٣٩ |
| جنيه إسترليني | ٠,٦٤٤ | ٠,٥٨٣ | ٠,٠٦١ | ١٠,٤٧ |
| اليورو | ٠,٨٢١ | ٠,٧١٨ | ٠,١٠٤ | ١٤,٤٥ |
| فرنك سويسري | ٠,٩٨٨ | ٠,٨٧٣ | ٠,١١٥ | ١٣,٢١ |
| ين ياباني | ١٢١,٥١٠ | ١٠١,١٧٠ | ٢٠,٣٤٠ | ٢٠,١٠ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ٢- تطورات عرض النقد:

تُشير البيانات (جدول ١٤، ورسم بياني ١٠) إلى تباطؤ وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام ٢٠١٤، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) ليصل إلى نحو ٣٣٩٧٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ محققًا ارتفاعًا قيمته نحو ١١٠٥,٧ ملايين دينار ونسبته ٣,٤%، وذلك بعد ارتفاع قيمته ٢٩٧٨,٨ مليون دينار ونسبته ١٠,٠% في نهاية عام ٢٠١٣.

**جدول (١٤)**

**تطور إجماليات عرض النقد**

(مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | تغير نهاية عام ٢٠١٤ عن نهاية العام السابق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | قيمة | % |
| **الكتلة النقدية (ن١)** | ٧٨٧٣,٣ | ٨٩٨٥,١ | ٩٦٠٥,٢ | ٦٢٠,١ | ٦,٩ |
| ومنها: النقد المتداول | ١٣٣٩,٩ | ١٤٨١,٣ | ١٤٩٢,٦ | ١١,٣ | ٠,٨ |
| **شبه النقد** | ٢٢٠١٤,٩ | ٢٣٨٨١,٨ | ٢٤٣٦٧,٥ | ٤٨٥,٧ | ٢,٠ |
| الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب) | ١٩٧٤٢,٧ | ٢٠٧٦٠,١ | ٢١٤٧٦,٠ | ٧١٥,٩ | ٣,٤ |
| الودائع بالعملات الأجنبية | ٢٢٧٢,٢ | ٣١٢١,٧ | ٢٨٩١,٤ | -٢٣٠,٣ | -٧,٤ |
| **عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢)** | ٢٩٨٨٨,١ | ٣٢٨٦٦,٩ | ٣٣٩٧٢,٦ | ١١٠٥,٧ | ٣,٤ |
| الودائع لدى شركات الاستثمار (*) | ٢٨,١ | ٥٦,٥ | ٢٠,٠ | -٣٦,٦ | -٦٤,٧ |
| **عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن٣)** | ٢٩٩١٦,٢ | ٣٢٩٢٣,٤ | ٣٣٩٩٢,٦ | ١٠٦٩,١ | ٣,٢ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.

رسم بياني (١٠)

تطورات عرض النقد (ن٢)

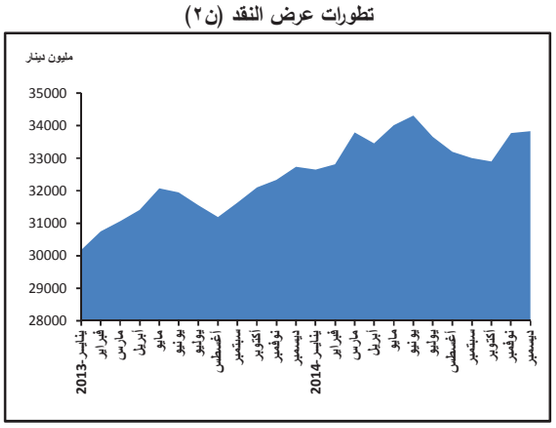


وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) خلال عام ٢٠١٤ ليشمل ارتفاع شبه النقد بما قيمته ٤٨٥,٧ مليون دينار ونسبته ٢,٠%، وارتفاع الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٦٢٠,١ مليون دينار وبنسبة ٦,٩%.

جدول (١٥)

أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٤

(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

| البيان | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | تغير نهاية عام ٢٠١٤ عن نهاية العام السابق | |
|---|---|---|---|---|
| | | | القيمة | المعدل (%) |
| **الودائع الدينارية** | ٢٨٢٦٤,٠ | ٢٩٥٨٨,٦ | ١٣٢٤,٦ | ٤,٧ |
| تحت الطلب | ٧٥٠٣,٩ | ٨١١٢,٦ | ٦٠٨,٧ | ٨,١ |
| الادخار | ٤٦٥٤,٩ | ٤٨٣٨,٣ | ١٨٣,٤ | ٣,٩ |
| لأجل | ١٦١٠٥,٢ | ١٦٦٣٧,٧ | ٥٣٢,٥ | ٣,٣ |
| شهادات الإيداع | – | – | – | – |
| **الودائع بالعملات الأجنبية** | ٣١٢١,٧ | ٢٨٩١,٤ | -٢٣٠,٢ | -٧,٤ |
| **الإجمالي** | ٣١٣٨٥,٧ | ٣٢٤٨٠,٠ | ١٠٩٤,٤ | ٣,٥ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء الارتفاع الذي شهده شبه النقد خلال عام ٢٠١٤ محصلةً للارتفاع في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم المُحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) لدى البنوك المحلية بنحو ٧١٥,٩ مليون دينار وبنسبة ٣,٤% من جهة، وانخفاض أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى تلك البنوك بالعملات الأجنبية بما قيمته ٢٣٠,٢ مليون دينار ونسبته ٧,٤% من جهةٍ أخرى (جدول ١٥).

وضمن الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد – وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلٍّ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان ١٦ و١٧) – إلى أن الزيادة المشار إليها آنفاً في عرض النقد (ن٢) خلال عام ٢٠١٤، قد جاءت نتيجةً للارتفاع في كلٍّ من صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو ٥٦٢,٨ مليون دينار وبنسبة ٣,٧%، وصافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٤٩٩,٤ مليون دينار وبنسبة ٢,٩%.

وجاء الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية (جدول ١٦) نتيجةً للارتفاع في كلٍّ من صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو ٣٣٧,٧ مليون دينار وبنسبة ٤,١%، وصافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو ٢٢٥,٠ مليون دينار وبنسبة ٣,١%.

ويُعزَى الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية إلى ارتفاع إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل ١٤٧٨,٤ مليون دينار وبنسبة ١٤,٥%) بما يفوق الارتفاع في مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل ١٢٥٣,٤ مليون دينار وبما نسبته ٤١,٢%).

**جدول (١٦)**

**صافي الموجودات الأجنبية المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية**

(القيمة بالمليون دينار)

| البيـان | نهاية عام ٢٠١٣ | | | نهاية عام ٢٠١٤ | | | التغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الموجودات الأجنبية | المطلوبات الأجنبية | الصافي | الموجودات الأجنبية | المطلوبات الأجنبية | الصافي | قيمة | (%) |
| البنك المركزي | ٨٢٥٥,٦ | ٥,١- | ٨٢٥٠,٤ | ٨٥٩٦,٦ | ٨,٤- | ٨٥٨٨,٢ | ٣٣٧,٧ | ٤,١ |
| البنوك المحلية | ١٠٢٠٢,٢ | ٣٠٤٤,٠- | ٧١٥٨,٢ | ١١٦٨٠,٦ | ٤٢٩٧,٤- | ٧٣٨٣,٢ | ٢٢٥,٠ | ٣,١ |
| **الإجمالي** | **١٨٤٥٧,٨** | **٣٠٤٩,١-** | **١٥٤٠٨,٦** | **٢٠٢٧٧,٢** | **٤٣٠٥,٨-** | **١٥٩٧١,٤** | **٥٦٢,٨** | **٣,٧** |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاءت الزيادة المشار إليها في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة محصلة لعدد من التطورات في العناصر المكونة للموجودات والمطلوبات المحلية لتلك الجهات، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع أرصدة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٤ بما قيمته ١٦٢٠,٨ مليون دينار وبنسبة ٥,٢% عن نهاية العام السابق.

- انخفاض صافي المطالب على الحكومة بما قيمته ١٥٠,٣ مليون دينار ونسبته ٣,٦% وجاء ذلك الانخفاض محصلةً لانخفاض صافي مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ١٦٩,١ مليون دينار وبما نسبته ٤,٨% من جهة، وارتفاع صافي مطالب البنك المركزي على الحكومة بنحو ١٨,٨ مليون دينار وبما نسبته ٣,٠% من جهة أخرى.

**جدول (١٧)**
**العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢)**
(القيمة بالمليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | التغيـر قيمة | التغيـر (%) | المساهمة في معدل نمو عرض النقد (%)* |
|---|---|---|---|---|---|
| **عرض النقد (ن٢)** | ٣٢٨٦٦,٩ | ٣٣٩٧٢,٦ | ١١٠٥,٧ | ٣,٤ | ٣,٤ |
| **صافي الموجودات المحلية:** | ١٧١٤٩,٧ | ١٧٦٤٩,١ | ٤٩٩,٤ | ٢,٩ | ١,٥ |
| **المطالب على الحكومة (صافي):** | -٤١٨٩,٤ | -٤٣٣٩,٧ | -١٥٠,٣ | -٣,٦ | -٠,٥ |
| البنك المركزي (صافي) | -٦٣٥,١ | -٦١٦,٣ | ١٨,٨ | ٣,٠ | ٠,١ |
| مطالب على الحكومة | - | - | - | - | - |
| حسابات الحكومة | -٦٣٥,١ | -٦١٦,٣ | ١٨,٨ | ٣,٠ | ٠,١ |
| البنوك المحلية (صافي): | -٣٥٥٤,٣ | -٣٧٢٣,٤ | -١٦٩,١ | -٤,٨ | -٠,٥ |
| مطالب على الحكومة: | **١٥٠٢,٤** | ١٥٦٢,٦ | ٦٠,٢ | ٤,٠ | ٠,٢ |
| سندات شراء المديونية | - | - | - | - | - |
| أدوات الدين العام | **١٥٠٢,٤** | ١٥٦٢,٦ | ٦٠,٢ | ٤,٠ | ٠,٢ |
| ودائع الحكومة | -٥٠٥٦,٧ | -٥٢٨٦,٠ | -٢٢٩,٣ | -٤,٥ | -٠,٧ |
| **المطالب على القطاع الخاص:** | ٣١٠٩٩,٢ | **٣٢٧١٩,٩** | **١٦٢٠,٨** | **٥,٢** | **٤,٩** |
| تسهيلات ائتمانية للمقيمين | **٢٨٩١١,٣** | ٣٠٧٥٠,٦ | ١٨٣٩,٣ | ٦,٤ | ٥,٦ |
| استثمارات محلية أخرى | ٢١٨٧,٨ | ١٩٦٩,٣ | -٢١٨,٥ | -١٠,٠ | -٠,٧ |
| **البنود الأخرى (صافي)، ومنها:** | -٩٧٦٠,١ | **-١٠٧٣١,٢** | **-٩٧١,١** | **-٩,٩** | **-٣,٠** |
| رأس المال والاحتياطي | ٧٤٨٠,٠ | ٧٧٨٧,٥ | ٣٠٧,٥ | ٤,١ | ٠,٩ |
| أخرى | ٢٢٨٠,١ | **٣٢٢٢,٣** | **٩٤٢,٢** | ٤١,٣ | ٢,٩ |
| **صافي الموجودات الأجنبية:** | ١٥٤٠٨,٦ | **١٥٩٧١,٤** | **٥٦٢,٨** | **٣,٧** | **١,٧** |
| **البنك المركزي** | ٨٢٥٠,٤ | ٨٥٨٨,٢ | ٣٣٧,٧ | ٤,١ | ١,٠ |
| **البنوك المحلية** | ٧١٥٨,٢ | ٧٣٨٣,٢ | ٢٢٥ | ٣,١ | ٠,٧ |

- المصدر: بنك الكويت المركزي.
* تُعبّر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشي على نمو عرض النقد (ن٢)، في حين تُعبّر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن٢).

## ٣- تطور الائتمان المصرفي:

تشير البيانات (جدول ١٨) إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته ١٨٣٩,٣ مليون دينار ونسبته ٦,٤%، لتصل إلى نحو ٣٠٧٥٠,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢٨٩١١,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٣ بلغت قيمته ٢١١٤,٥ مليون دينار ونسبته ٧,٩%.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته ٤٠,٥% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وتفيد تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجّهة إلى كلٍّ من القروض المقسطة (بما قيمته ١٠٨١,٢ مليون دينار ونسبته ١٥,٤%)، وأرصدة التسهيلات لشراء الأوراق المالية (بما قيمته ٩٥,٦ مليون دينار ونسبته ٣,٥%)، والقروض الاستهلاكية (بما قيمته ٤٠,٥ مليون دينار ونسبته ٣,٥%)، واستحوذت التسهيلات الشخصية بذلك على نحو ١١٨٠,٢ مليون

دينار أو نحو ٦٤,٢% من الزيادة في إجمالي التسهيلات الائتمانية. إلى جانب ذلك، جاء باقي الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية محصلةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلٍّ من قطاع العقار (بقيمة ٢٨٨,٦ مليون دينار وبنسبة ٣,٨%)، وقطاع النفط والغاز (بقيمة ٢٠٣,٧ ملايين دينار وبنسبة ٩٧,٥%)، وقطاع "أخرى" (بقيمة ١٩٧,٤ مليون دينار وبنسبة ١٠,٩%)، وقطاع التجارة (بقيمة ٩٣,٩ مليون دينار وبنسبة ٣,٤%) من جهة، والانخفاض في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلٍّ من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بقيمة ١٥٠,١ مليون دينار وبنسبة ٩,٦%)، وقطاع الصناعة (بقيمة ٣٠,٨ مليون دينار وبنسبة ١,٧%)، وقطاع الإنشاء (بقيمة ١٠,٣ ملايين دينار وبنسبة ٠,٥%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة ١,٣ مليون دينار وبنسبة ٨,١%) من جهةٍ أخرى.

**جدول (١٨)**

**تطور أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية** (القيمة بالمليون دينار)

| القطـــــاع | الرصيد في نهاية عام | | | التغيـر القيمـة | | التغيـر المعدل (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
| التجارة | ٢٤٧٥,١ | ٢٧٤٣,٩ | ٢٨٣٧,٩ | ٢٦٨,٨ | ٩٣,٩ | ١٠,٩ | ٣,٤ |
| الصناعة | ١٧٦٧,٨ | ١٧٧٣,٦ | ١٧٤٢,٨ | ٥,٨ | ٣٠,٨- | ٠,٣ | ١,٧- |
| الإنشاء | ١٧٤٤,٩ | ١٩١٦,٦ | ١٩٠٦,٣ | ١٧١,٧ | ١٠,٣- | ٩,٨ | ٠,٥- |
| الزراعة وصيد الأسماك | ١١,٠ | ١٥,٩ | ١٤,٦ | ٤,٩ | ١,٣- | ٤٥,٠ | ٨,١- |
| المؤسسات المالية (غير البنوك) | ١٨٥٦,٦ | ١٥٦٢,٥ | ١٤١٢,٤ | ٢٩٤,١- | ١٥٠,١- | ١٥,٨- | ٩,٦- |
| التسهيلات الشخصية: | ١٠٠٥٥,٤ | ١١٢٨١,٦ | ١٢٤٦١,٨ | ١٢٢٦,٣- | ١١٨٠,٢- | ١٢,٢- | ١٠,٥ |
| – القروض الاستهلاكية | ١٠٣٦,١ | ١١٥٨,٥ | ١١٩٩,٠ | ١٢٢,٤ | ٤٠,٥ | ١١,٨ | ٣,٥ |
| – القروض المُقسطة | ٦٠٣٥,٥ | ٧٠٣٠,٦ | ٨١١١,٨ | ٩٩٥,١ | ١٠٨١,٢ | ١٦,٥ | ١٥,٤ |
| – شراء أوراق مالية | ٢٧٠٠,٣ | ٢٧٣١,٣ | ٢٨٢٦,٩ | ٣١ | ٩٥,٦ | ١,١ | ٣,٥ |
| – أخرى | ٢٨٣,٤ | ٣٦١,٢ | ٣٢٤,٢ | ٧٧,٨ | ٣٧,٠- | ٢٧,٥ | ١٠,٣- |
| العقار | ٧١١٤,٣ | ٧٦٠٠,٧ | ٧٨٨٩,٣ | ٤٨٦,٣ | ٢٨٨,٦ | ٦,٨ | ٣,٨ |
| النفط الخام والغاز | ١٦٥,٠ | ٢٠٩,١ | ٤١٢,٨ | ٤٤,٠ | ٢٠٣,٧ | ٢٦,٧ | ٩٧,٥ |
| الخدمات العامة | – | – | ٦٧,٨ | ٠,٠ | ٦٧,٨ | ٠,٠ | – |
| أخرى | ١٦٠٦,٧ | ١٨٠٧,٥ | ٢٠٠٤,٩ | ٢٠٠,٧ | ١٩٧,٤ | ١٢,٥ | ١٠,٩ |
| **المجموع** | ٢٦٧٩٦,٧ | ٢٨٩١١,٣ | ٣٠٧٥٠,٦ | ٢١١٤,٥ | ١٨٣٩,٣ | ٧,٩ | ٦,٤ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام ٢٠١٤ إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدَل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد

في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدَل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت في نهاية عام ٢٠١٤ بما قيمته ٢٧١٠,٧ ملايين دينار ونسبته ١٨,٣% لتصل إلى نحو ١٧٥٣٥ مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته ١٤٨٢٤,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كلٍّ من قطاع الخدمات العامة (بما قيمته ٢٣٩,٨ مليون دينار ونسبته ١٦٠٩,١%)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بما قيمته ١٢٣٤,٢ مليونًا ونسبته ٣٢,١%)، وقطاع العقار (بما قيمته ٧٣٣,٦ مليون دينار ونسبته ١٨,٣%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بما قيمته ٣٢٢ مليون دينار ونسبته ١٦٨,١%) وقطاع الإنشاء (بما قيمته ٢٨٩,٣ مليون ونسبته ٣٦,٧%)، وقطاع التجارة (بما قيمته ٢٢٩,٥ مليون دينار ونسبته ١٠,١%) من جهة، والانخفاض في اتفاقيات التسهيلات الممنوحة لكلٍّ من قطاع الصناعة (بما قيمته ٧١,٢ مليون دينار ونسبته ٦,٧%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بما قيمته ٤,٤ ملايين دينار ونسبته ٣٧,٠%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بما قيمته ١٤٠ مليون دينار ونسبته ٩,٤%) من جهةٍ أخرى.

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفع بنحو ١٢٣,٧ مليون دينار وبنسبة ٣,٢%، ليبلغ نحو ٤٠٠٨,٨ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣٨٨٥,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣. وقد جاء الارتفاع المذكور في قيمة تمويل الواردات محصلةً لارتفاع قيمة التمويل بكلٍّ من الين الياباني (من نحو ٤٤١,١ مليون دينار إلى نحو ٤٩٣,٢ مليون دينار)، واليورو (من نحو ٢٨٨,٥ مليون دينار إلى نحو ٣٣٧,٤ مليون دينار)، والجنيه الاسترليني (من نحو ٢٩ مليون دينار إلى نحو ٢٩,٣ مليونًا)، ومجموعة العملات الأخرى (من نحو ٨٦٠,٨ مليون دينار إلى نحو ٩٣٨,٤ مليونًا)، هذا من جهة، وانخفاض قيمة ذلك التمويل للواردات بالدولار الأمريكي (من نحو ٢٢٦١ مليون دينار إلى نحو ٢٢٠٥,٦ ملايين دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. ونتيجةً لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة

رسم بياني (١١)
الأهمية النسبية للعملات المستخدمة في تمويل
الواردات الكويتية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

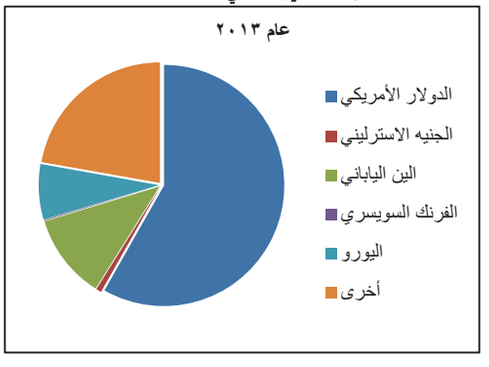


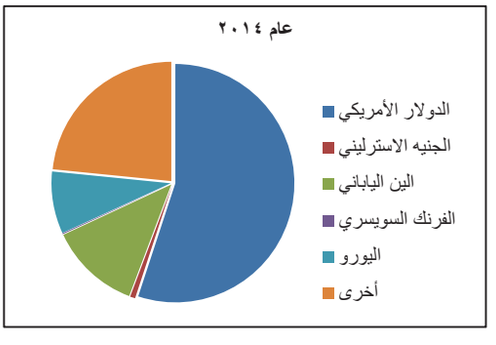

المدفوعات بكلٍّ من الين الياباني (من ١١,٤% إلى ١٢,٣%)، واليورو (من ٧,٤% إلى ٨,٤%)، ومجموعة العملات الأخرى (من ٢٢,٢% إلى ٢٣,٤%)، وانخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بالدولار الأمريكي (من ٥٨,٢% إلى ٥٥%)، بينما استقرت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكلٍّ من الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري عند نحو ٠,٧% و٠,١% على الترتيب (جدول ١٩).

**جدول (١٩)**
**الأهمية النسبية للعملات المستخدمة في تمويل الواردات الكويتية**
**(%)**

| العملات | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|
| دولار أمريكي | ٥٨,٢ | ٥٥,٠ |
| جنيه استرليني | ٠,٧ | ٠,٧ |
| ين ياباني | ١١,٤ | ١٢,٣ |
| فرنك سويسري | ٠,١ | ٠,١ |
| اليورو | ٧,٤ | ٨,٤ |
| أخرى | ٢٢,٢ | ٢٣,٤ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ٤- تطور أسعار الفائدة المحلية:

أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم لديه عند مستوى ٢,٠% خلال عام ٢٠١٤. وكان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم قد تم بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣ نزولاً بما مقداره ٥٠ نقطة أساس ليبلغ معدل الخصم ٢,٠%، وهو أدنى مستوى تاريخي لسعر الخصم (جدول ٢٠). كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٤ في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ ٣٠ مارس ٢٠٠٨، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية تُضاف إلى سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية) فإنها تُمنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بندًا ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبّق كل خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبّق عند المراجعة متماشيًا مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى أن لا يتجاوز مقدار التغيير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادة أو نقصًا عن سعر الفائدة المطبّق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، يكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

**جدول (٢٠)**

**تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي** (% سنويًا)

| نهاية لفترة | الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي | | | |
|---|---|---|---|---|
| | سعر الخصم | معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة | معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة | القروض الاستهلاكية |
| | المعدل | المعدل | المعدل | |
| ٢٠٠٩ | ٣,٠٠ | ٥,٥ | ٧,٠٠ | ٦,٠٠ |
| ٢٠١٠ | ٢,٥٠ | ٥,٠٠ | ٦,٥٠ | ٥,٥٠ |
| ٢٠١١ | ٢,٥٠ | ٥,٠٠ | ٦,٥٠ | ٥,٥٠ |
| ٢٠١٢ | ٢,٠٠ | ٤,٥ | ٦,٠٠ | ٥,٠٠ |
| ٢٠١٣ | ٢,٠٠ | ٤,٥ | ٦,٠٠ | ٥,٠٠ |
| ٢٠١٤ | ٢,٠٠ | ٤,٥ | ٦,٠٠ | ٥,٠٠ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ بالمقارنة بعام ٢٠١٣ إلى ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الآجال بنحو ٠,٠٣١ نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو ٠,٥٦٣% إلى نحو ٠,٥٩٤%)، وبنحو ٠,٠٣٠ نقطة مئوية على ودائع استحقاق ٣ شهر (من نحو ٠,٧٥٠% إلى نحو ٠,٧٧٩%). من جهةٍ أخرى، استقرت تقريبًا متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال عام ٢٠١٤ مقابل عام ٢٠١٣، لتبلغ على ودائع استحقاق شهر (نحو ٠,١٥٧% مقابل نحو ٠,١٦٤% للعام السابق)، وعلى ودائع استحقاق ٣ أشهر (نحو ٠,٢٧٧% مقابل نحو ٠,٢٨٧% للعام السابق). وفي ضوء ذلك، فقد استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل عام ٢٠١٣، وذلك على النحو المبيّن في (جدول ٢١)، حيث بلغ الهامش نحو ٠,٤٣٦ نقطة مئوية مقابل نحو ٠,٣٩٩ نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو ٠,٥٠٢ نقطة مئوية مقابل نحو ٠,٤٦٢ نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق ٣ أشهر خلال الفترة المذكورة. إلى جانب ذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعًا محدودًا لجميع الآجال خلال عام ٢٠١٤، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام ٢٠١٣.

**جدول (٢١)**

**متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية**

| الفترة | متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%) | | الهامش لصالح الدينار | متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل ٣ أشهر (%) | | الهامش لصالح الدينار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالدينار الكويتي | بالدولار الأمريكي | | بالدينار الكويتي | بالدولار الأمريكي | |
| ٢٠١٢ | ٠,٧٣٧ | ٠,٢٠٨ | ٠,٥٢٩ | ٠,٩٨٥ | ٠,٣٥٣ | ٠,٦٣٢ |
| ٢٠١٣ | ٠,٥٦٣ | ٠,١٦٤ | ٠,٣٩٩ | ٠,٧٥٠ | ٠,٢٨٧ | ٠,٤٦٢ |
| ٢٠١٤ | ٠,٥٩٤ | ٠,١٥٧ | ٠,٤٣٦ | ٠,٧٧٩ | ٠,٢٧٧ | ٠,٥٠٢ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة على أدوات الدين العام والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية، فقد استقرت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة عند مستوى ١,٠% لعام ٢٠١٤. كما استقرت متوسطات أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق سنتان عند مستوى ١,١٢٥% لعام ٢٠١٤. هذا، ولم تصدر أيًّا من أذونات الخزانة خلال عام ٢٠١٤.

وعلى صعيد متوسط أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي، فقد استقرت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق ٣ أشهر عند مستوى ٠,٧٥% خلال عام ٢٠١٤، بينما انخفضت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي استحقاق ٦ أشهر لتصل إلى نحو ٠,٨٦٣٦% خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٠,٨٧٥% خلال العام السابق.

### ٥- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

#### أ – إصدار أدوات الدين العام:

كما تمّت الإشارة أعلاه، يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابةً عن وزارة المالية. وقام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٤ بطرح ٢٥ إصدارًا من تلك السندات بلغت قيمتها الإسمية نحو ١٢١٠,٠ مليون دينار (منها ٢٢ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١١٠٠,٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق سنتان بلغت قيمتهما الإسمية نحو ١٠٠,٠ مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق ١٠ سنوات بلغت قيمته الإسمية نحو ١٠,٠ مليون دينار). بينما استحق خلال الفترة ذاتها ٢٣ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمهما الإسمية نحو ١١٥٠,٠ مليون دينار (منها ٢١ إصدارًا استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٠٥٠,٠ مليون دينار، وإصداران استحقاق سنتان بلغت قيمتهما الإسمية نحو ١٠٠,٠ مليون دينار). وقد ترتّب على ذلك ارتفاع الرصيد القائم لسندات الخزانة بما قيمته ٦٠,٠ مليون دينار ونسبته ٣,٩% ليصل إلى نحو ١٥٨٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وذلك مقابل نحو ١٥٢٧,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام ٢٠١٤، فتشير البيانات إلى أن الارتفاع الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام انعكس من جهة في رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته ٦٠,٢ مليون دينار ونسبته ٤%، وذلك من نحو ١٥٠٢,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٥٦٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، حيث شكّل ذلك الرصيد ما نسبته ٩٨,٤% من الإجمالي في نهاية العام المذكور، ومن جهةٍ أخرى انخفاض رصيد مقتنيات الجهات الأخرى من تلك الأدوات بما قيمته ٠,٢ مليون دينار ونسبته ٠,٨%، وذلك من نحو ٢٤,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢٤,٦ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

**جدول (٢٢)**

**تطورات أدوات الدين العام** (مليون دينار )

| البيـان | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| **الإصدارات:** | **٢٠١٠,٠** | **١٢١٧,٣** | **١٢١٠,٠** |
| أذونات | ٣٧٥,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| سندات | ١٦٣٥,٠ | ١٢١٧,٢٥ | ١٢١٠,٠ |
| **الاستحقاقات:** | **٢١٠٣,٠** | **١٤٤٥,٠** | **١١٥٠,٠** |
| أذونات | ٣٧٥,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| سندات | ١٧٢٨,٠ | ١٤٤٥,٠ | ١١٥٠,٠ |
| **الأرصدة بنهاية الفترة:** | **١٧٥٥,٠** | **١٥٢٧,٣** | **١٥٨٧,٣** |
| أذونات | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| سندات | ١٧٥٥,٠ | ١٥٢٧,٣ | ١٥٨٧,٣ |

المصدر : بنك الكويت المركزي.

### ب – إصدارات سندات البنك المركزي:

في إطار جهوده في مجال إدارة مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار "سندات بنك الكويت المركزي" والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٤ بطرح ٤٢ إصدارًا من سنداته بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو ٦١٥٠,٠ مليون دينار (منها ٣٢ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ٤٦٠٠,٠ مليون دينار، و١٠ إصدارات استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٥٥٠,٠ مليون دينار) (جدول ٢٣).

**جدول (٢٣)**

**تطورات سندات بنك الكويت المركزي** (مليون دينار)

| البيـان | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ |
|---|---|---|---|
| **الإصدارات:** | **٥٤٤٣,٠** | **٦٠٩٢,٠** | **٦١٥٠,٠** |
| ٣ أشهر | ٣٢٣٧,٠ | ٤٥١٤,٠ | ٤٦٠٠,٠ |
| ٦ أشهر | ٢٢٠٦,٠ | ١٥٧٨,٠ | ١٥٥٠,٠ |
| **عدد الإصدارات:** | **٣٧** | **٤١** | **٤٢** |
| ٣ أشهر | ٢٣ | ٣١ | ٣٢ |
| ٦ أشهر | ١٤ | ١٠ | ١٠ |
| **الاستحقاقات:** | **٥٠٤٤,٠** | **٦١٤٤,٠** | **٦١٢٥,٠** |
| ٣ أشهر | ٣٥٨٦,٠ | ٣٨٦٩,٠ | ٤٦٢٥,٠ |
| ٦ أشهر | ١٤٥٨,٠ | ٢٢٧٥,٠ | ١٥٠٠,٠ |
| **عدد الاستحقاقات:** | **٣٦** | **٤١** | **٤٠** |
| ٣ أشهر | ٢٤ | ٢٨ | ٣٠ |
| ٦ أشهر | ١٢ | ١٣ | ١٠ |
| **الأرصدة بنهاية الفترة:** | **١٩٥٢,٠** | **١٩٠٠,٠** | **١٩٢٥,٠** |
| ٣ أشهر | ٥٣٠,٠ | ١١٧٥,٠ | ١١٥٠,٠ |
| ٦ أشهر | ١٤٢٢,٠ | ٧٢٥,٠ | ٧٧٥,٠ |
| **العدد بنهاية الفترة:** | **٣٧** | **٣٩** | **٤٤** |
| ٣ أشهر | ١٥ | ٢٢ | ٢٨ |
| ٦ أشهر | ٢٢ | ١٧ | ١٦ |

المصدر : بنك الكويت المركزي.

وفي الوقت ذاته استحق ٤٠ إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو ٦١٢٥,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ (منها ٣٠ إصدارًا استحقاق ٣ أشهر بلغ مجموع قيمها

الإسمية نحو ٤٦٢٥,٠ مليون دينار، و١٠ إصدارات استحقاق ٦ أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو ١٥٠٠,٠ مليون دينار). ونجم عن هذه التطورات ارتفاع الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠١٤ لسندات البنك المركزي بما قيمته ٢٥,٠ مليون دينار عن رصيد نهاية عام ٢٠١٣ (من ١٩٠٠,٠ مليون دينار إلى ١٩٢٥,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤)

## ٦- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٤، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو ٨٨,٩ بليون دينار مقابل نحو ٥٤,٣ بليون دينار خلال عام ٢٠١٣، بارتفاع قيمته ٣٤,٦ بليون دينار ونسبته ٦٣,٧% (جدول ٢٤). وتشير البيانات إلى ارتفاع في الأهمية النسبية لقيمة المعاملات، وعلى وجه الخصوص قيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية شهر إلى ما نسبته ٥٣,٦٥% مقابل ما نسبته ٤١,٤% خلال عام ٢٠١٣، فيما تراجعت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لكلٍّ من أجل ليلة واحدة لتصل إلى ما نسبته ٤٣,٤% للإجمالي مقابل ما نسبته ٥٥,٣% خلال عام ٢٠١٣، ولأجل أكثر من شهر ولغاية ٦ أشهر إلى ما نسبته ٢,٦% مقارنةً بأهمية نسبية بلغت ٢,٨%.

**جدول (٢٤)**

**توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية (*)**

**بحسب فترات الاستحقاق** (القيمة بالمليون دينار)

| فترة الاستحقاق | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % للمجموع | القيمة | % للمجموع |
| ليلة واحدة | ٢٩٩٨٨,٢ | ٥٥,٣ | ٣٨٥٦٦,١ | ٤٣,٤ |
| أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع | ١٧١٣٢,١ | ٣١,٦ | ٤٠٧٢١,٧ | ٤٥,٨ |
| أكثر من أسبوع ولغاية شهر | ٥٣٢٩,٥ | ٩,٨ | ٦٩٧٣,١ | ٧,٨ |
| أكثر من شهر ولغاية ٣ أشهر | ١١٢٦,٤ | ٢,١ | ١٢٦٩,٧ | ١,٤ |
| أكثر من ٣ أشهر ولغاية ٦ أشهر | ٤١٥,٢ | ٠,٨ | ١٠٥٨,٠ | ١,٢ |
| أكثر من ٦ أشهر | ٢٨٥,١ | ٠,٥ | ٢٩٧,٥ | ٠,٣ |
| **المجموع** | ٥٤٢٧٦,٤ | ١٠٠,٠ | ٨٨٨٨٦,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) لا تشمل عمليات البنك المركزي.

## ٧- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تُبرِز أرصدة الحسابات بين كل من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما. ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية

من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، الأمر الذي يعكس إمّا إمدادًا صافيًا للسيولة الدينارية من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصًا صافيًا لفائض السيولة الدينارية يقوم به البنك المركزي من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب (الجدول ٢٥) وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية.

وتُشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٤ قيمته ٤٢٨,٦ مليون دينار ونسبته ٨,٠%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو ٥٧٧٨,٠ مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو ٥٣٤٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وجاء ذلك الارتفاع محصلةً لزيادة كلٍّ من أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي بما قيمته ٥١٦,٣ مليون دينار ونسبته ١٧,٧%، ورصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بما قيمته ٢٥,٠ مليون دينار ونسبته ١,٣% من جهة، والانخفاض في أرصدة الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته ١١٢,٧ مليون دينار ونسبته ٢١,١% من جهةٍ أخرى. هذا، ولم تُسجَّل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٤. وفي ضوء هذه التطورات، ارتفع صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٤ بما قيمته ٤٢٨,٦ مليون دينار ونسبته ٨,٠% عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

**جدول (٢٥)**

**اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية** (القيمة بالمليون دينار)

| الفترة | مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي | | | | مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية | | | | الرصيد الصافي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ودائع تحت الطلب | سندات البنك المركزي | ودائع لأجل لدى البنك المركزي | المجموع | تبادل العملات لأجل | الخصم وإعادة الخصم | ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية | المجموع | |
| ٢٠١٢ | ١٨٥,٣ | ١٩٥٢,٠ | ٢٣٠٩,١ | ٤٤٤٦,٤ | – | – | – | – | ٤٤٤٦,٤– |
| ٢٠١٣ | ٥٣٣,٠ | ١٩٠٠,٠ | ٢٩١٦,٤ | ٥٣٤٩,٤ | – | – | – | – | ٥٣٤٩,٤– |
| ٢٠١٤ | ٤٢٠,٣ | ١٩٢٥,٠ | ٣٤٣٢,٧ | ٥٧٧٨,٠ | – | – | – | – | ٥٧٧٨,٠– |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول ٢٦) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٧٦,٣ ألف عملية وبنسبة ٣,٣%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو ٢٤١١,٢ ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٣٥٠٢ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٣٣٤,٩ ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٢٩٧٣,٠ مليون دينار خلال عام ٢٠١٣، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام ٢٠١٤ ارتفاعًا قيمته نحو ٥٢٩,٠

مليون دينار ونسبته ٤,٢% عن مستوياته في عام ٢٠١٣. وترتيبًا على ذلك، ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو ٤٧,٩ دينار وبنسبة ٠,٩% ليصل إلى نحو ٥٦٠٤,٠ دينار لعام ٢٠١٤ مقابل نحو ٥٥٥٦,١ دينار لعام ٢٠١٣.

كما تشير البيانات إلى أنّ قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت ارتفاعًا بلغت قيمته ٧٥,٩ بليون دينار ونسبته ٣٨,٤% لتصل إلى نحو ٢٧٣,٤ بليون دينار خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٩٧,٥ بليون دينار خلال عام ٢٠١٣.

جدول (٢٦)
عمليات المقاصة

| الفترة | الشيكات | | | عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة الإجمالية (مليون دينار) | عدد العمليات (ألف عملية) | متوسط العملية (دينار) | (مليون دينار) |
| ٢٠١٢ | ١١١٦٤,٨ | ٢٢٣٩,٥ | ٤٩٨٥,٥ | ١٥٦٦٥٩,٤ |
| ٢٠١٣ | ١٢٩٧٣,٠ | ٢٣٣٤,٩ | ٥٥٥٦,١ | ١٩٧٤٧٥,٨ |
| ٢٠١٤ | ١٣٥٠٢,٠ | ٢٤١١,٢ | ٥٦٠٤,٠ | ٢٧٣٤٤٨,٧ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ٩- العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

تشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام **البطاقات البلاستيكية** {التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليًا} إلى ارتفاع **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها** خلال عام ٢٠١٤ بما نسبته ٦,٤% لتصل إلى نحو ١٠٦٣٣,٤ مليون دينار (موزعة على ٨٢ مليون معاملة) مقابل نحو ٩٩٨٩,٨ مليون دينار (موزعة على ٧٩ مليون معاملة) خلال عام ٢٠١٣.

رسم بياني (١٢)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية
عبر أجهزة السحب الآلي

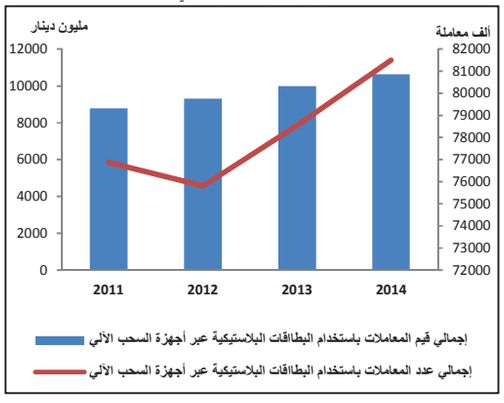


المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت** خلال عام ٢٠١٤ نحو ١٠٢٦٤,٢ مليون دينار (موزعة على ٧٨ مليون معاملة) مقابل نحو ٩٦٤٧,٤ مليون دينار (موزعة على ٧٥ مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته ٦,٤%.

إلى جانب ذلك، ارتفع **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع** داخل دولة الكويت وخارجها بنحو ٩٨٤,٢ مليون دينار وبنسبة ١٤,٨% لتصل إلى نحو ٧٦٣٢,٦ مليون دينار (موزعة على ١٢٣ مليون معاملة) خلال عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٦٦٤٨,٤ مليون دينار (موزعة على ١٠٥ مليون معاملة) خلال العام السابق.

**رسم بياني (١٣)**

**إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع**

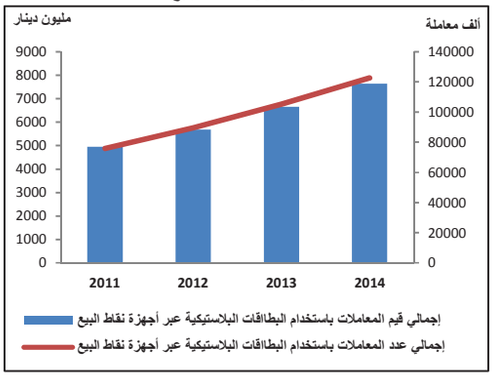


المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ **إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت** خلال عام ٢٠١٤ نحو ٦٩١٩,٧ مليون دينار (موزعة على ١١٢ مليون معاملة) مقابل نحو ٦٠٣٣,٢ مليون دينار (موزعة على ٩٦ مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته ١٤,٧%.

وتشير بيانات **عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت**، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد **أجهزة نقاط البيع** ليصل إلى ٣٨٣١٦ جهاز في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٣١٦٨٦ جهاز في نهاية عام ٢٠١٣ وبارتفاع نسبته ٢٠,٩%، وارتفاع عدد **أجهزة السحب الآلي** في نهاية عام ٢٠١٤ بما نسبته ١٠,٦% ليصل إلى ١٦٣٢ جهاز مقابل ١٤٧٥ جهاز في نهاية العام السابق.

## ١٠ – التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

نعرض فيما يلي أهم الإنجازات التي قام بها البنك المركزي في إطار المشروعات التالية المدرجة في الخطة السنوية ٢٠١٤/١٣، مع بيان أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة خلال السنة المذكورة للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته مع إيضاح موجز لأهدافها:

- **تكثيف جهود الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.**
- **التحقق من التزام وحدات القطاع المصرفي والمالي بتنفيذ التعليمات الرقابية وتطبيقها للممارسات المصرفية والمالية السليمة.**

- **مواصلة جهود تطوير النظم والتعليمات الرقابية والإشرافية على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يعزز متانة أوضاعها المالية ويكرّس دورها في الاقتصاد الوطني.**
- **مواصلة العمل لترسيخ كفاءة التنافسية في وحدات الجهاز المصرفي والمالي.**
- **تبنّي وتطبيق معايير الحوكمة السليمة من قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في ترسيخ المقومات الأساسية لمتانة المراكز المالية لهذه الوحدات وتحسين كفاءة أداءها وتحقيق الاستقرار المالي.**

### اختبارات الضغط المالي والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال:

- في إطار تطبيق الأساليب الرقابية المتطورة وبما يواكب المعايير الرقابية الدولية، تمت مطالبة البنوك بتنفيذ اختبارات الضغط المالي وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بصفة نصف سنوية، وذلك وفق مجموعة من النماذج والملاحق التفصيلية التي توضح المنهجيات التي اتبعها كل بنك والنتائج التي أسفرت عنها تلك الاختبارات في ظروف افتراضية صعبة متدرجة الشدة، وذلك وفق سيناريوهات جديدة وضعت من قبل بنك الكويت المركزي ليتم البدء بتطبيقها اعتباراً من ٢٠١٤/١٢/٣١، بالإضافة إلى السيناريوهات التي وضعت من قبل البنوك ذاتها. وقد أسفرت التقارير المقدمة من البنوك عن الوضع كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ وما تم من دراسات ومناقشات بشأنها بوجه عام عن متانة أوضاع البنوك وقدرتها على مقاومة الصدمات .

- هذا وفي إطار قيام بنك الكويت المركزي بإجراء دراسة للأوضاع الاقتصادية المحيطة، وأخذاً في الاعتبار انخفاض أسعار النفط وكذلك التذبذبات في الأسواق المالية، فقد قام بنك الكويت المركزي باستحداث سيناريوهات جديدة أكثر صعوبة لاختبارات الضغط المالي تأخذ في الاعتبار تلك المتغيرات، وقد صدر بشأنها تعميم إلى البنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ لإعداد اختباراتها لمدى منظور مدته عام بمراعاة افتراضات السيناريوهات الجديدة.

### إجراءات تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل (إصلاحات بازل ٣):

- في إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق المعايير الرقابية الدولية، وتحصين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، فلقد قام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣)، وذلك على النحو التالي:

أ- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤ تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٣) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بشكلها النهائي. حيث يبلغ الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بازل (٣) ١٣%، وقد سمحت تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بالتدرج في تكوين الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال على مدى ٣ سنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٦)، وفقًا للفترة الانتقالية الموضحة في التعليمات المصدرة. ويهدف هذا المعيار إلى تحسين جودة رأس المال، وزيادة نسبة رأس المال الرقابي، وتحسين إدارة المخاطر، بما يساعد البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدراتها على مواجهة الصدمات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية.

ب- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ معيار الرفع المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وفقاً لمتطلبات بازل (٣)، وقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ تعليماته في هذا الشأن، وبحيث يكون الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي ٣%. ويهدف هذا المعيار إلى الحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي مما يؤدي إلى الضغوط على النظام وعلى الاقتصاد بوجهٍ عام، وتعزيز متطلبات كفاية رأس المال، أخذاً بالاعتبار أن احتساب نسبة الرفع المالي لا يستند إلى حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق ما تقضي به تعليمات كفاية رأس المال بازل (٣)، وإنما إلى إجمالي أصول البنك داخل وخارج الميزانية.

ج- اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ معيار تغطية السيولة (LCR) للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وفقًا لمتطلبات بازل (٣)، وصدرت التعليمات اللازمة في ذات التاريخ. ويهدف هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط لمدة ٣٠ يوم.

ويتم حالياً إعداد معيار السيولة الثاني وهو معيار صافي التمويل المستقر (آخر متطلبات حزمة بازل ٣ ).

### التفتيش بأسلوب الرقابة على المخاطر:

- في إطار تطبيق منهجية التفتيش بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر، استمر بنك الكويت المركزي في تنفيذ مهام التفتيش على البنوك باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي

والنوعي لعناصر نشاط البنوك وفق آلية (CAMEL BCOM). كما تم كذلك تطبيق ذات المنهجية سالفة الذكر في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

**متابعة البنوك بشأن استراتيجية إدارة المخاطر لديها:**

- في إطار مواكبة التطورات الرقابية العالمية، وفي ضوء الأهمية التي يوليها بنك الكويت المركزي بشأن الانكشافات الكبيرة ومخاطر التركزات لدى عملاء الائتمان بالبنوك الكويتية والآلية التي تتبعها البنوك بشأن متابعة وإدارة المخاطر في هذا الخصوص، فقد تم التعميم على جميع البنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ لتقديم تقرير مختصر حول استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة لديهم وبالتحديد فيما يتعلق بالانكشافات الكبيرة والتركزات لدى عملاء الائتمان، والمنهجية المتبعة لدى البنك في شأن تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والأسس والقواعد المعمول بها لدى البنك في شأن تقييم أوضاع الضمانات المختلفة وجودتها، كما تمت مطالبة البنوك بإرسال بيان سنوي لمديونية أكبر ٢٥ عميل والأطراف ذات العلاقة بهم مرفقاً به تقييم ورؤية البنك المستقبلية لمستوى المخاطر التي يتعرض لها كل من هؤلاء العملاء على حدة.

**تحسن نسبة الديون غير المنتظمة لدى البنوك الكويتية:**

- في إطار متابعة البنك المركزي للمحفظة الائتمانية والتمويلية للبنوك الكويتية على مستوى المجموعة، وتنظيف هذه المحفظة من خلال حث البنوك على شطب الديون الرديئة، فقد بلغت الديون الرديئة المشطوبة كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ نحو ٤٠٠,٠ مليون دينار لجميع البنوك الكويتية. ومن جانب آخر، فقد بلغت نسبة الديون النقدية غير المنتظمة للبنوك الكويتية على مستوى النشاط المحلي إلى إجمالي محفظة التسهيلات النقدية نحو ٢,٢٤% كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ مقابل نحو ٢,٦% كما في ٢٠١٣/١٢/٣١.

**متابعة خطط التطوير الوظيفي والإحلال لدى البنوك الكويتية:**

- في ضوء المتابعة المستمرة التي يجريها بنك الكويت المركزي لموضوع المناصب القيادية في البنوك، والأهمية التي يوليها لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وإعطائها الأولوية عند شغل هذه المناصب، وإلحاقًا للتعميم الموجه للبنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ بشأن خطط وسياسات البنوك في مجال التطوير الوظيفي، والمتضمن التأكيد على البنوك لإعطاء الأولوية في تسكين الوظائف القيادية للموظفين الكويتيين، مع وضع برامج تدريب متقدمة لتحسين قدرات ومهارات هؤلاء الموظفين بما

يساهم في بناء قيادات وطنية جاهزة في الوقت المناسب لتولي مهامها في مختلف المجالات، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ تعميمًا لتلك البنوك للتأكيد على ذلك، وعلى أن يتم تكليف شاغلي هذه الوظائف من غير الكويتيين بتدريب كوادر وطنية وتأهيلها خلال فترة محددة مناسبة، لتكون قادرة على شغل هذه الوظائف في إطار خطط التطوير الوظيفي والإحلال التي تضعها البنوك في هذا الشأن.

**السماح للبنوك الأجنبية بدولة الكويت بفتح أكثر من فرع، والسماح بافتتاح مكاتب تمثيل لها:**

- في إطار سعي بنك الكويت المركزي إلى تعزيز أنشطة البنوك محلياً وتحسين أدائها وتحفيز المنافسة داخل القطاع المصرفي، وفي ضوء صدور التعديل التشريعي الذي يسمح للبنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت بفتح أكثر من فرع فضلاً عن السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح مكاتب تمثيل لها، فقد أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٥ تعميمًا إلى جميع البنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت متضمناً الضوابط والشروط والأسس التي يتعين الالتزام بها بشأن السماح للبنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع والتي أقرها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي. ولقد وافق مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ على افتتاح فرع ثاني لبنك قطر الوطني، ليكون بذلك أول بنك أجنبي في مجال تطبيق هذا التعديل.

**تطوير الأنظمة وتحسين جودة البيانات:**

- في مجال التطوير في الأنظمة وتحسين جودة البيانات المقدمة إلى البنك المركزي، والانتقال من النظام اليدوي إلى النظام الالكتروني لزيادة سرعة وكفاءة عملية الاشراف والرقابة على الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، فقد تم خلال العام محل التقرير، إنجاز و/أو العمل على إنجاز مجموعة من المشروعات في هذا الاطار، كما تم تنفيذ برامج تطوير أنظمة المعلومات على أنظمة البنك المركزي الخاصة بوحدة حماية العملاء.

**تعزيز الضوابط الرقابية على شركات الصرافة:**

- مع تنامي أهمية الدور الذي تقوم به شركات الصرافة في مجال التحويلات المالية، وبصفتها مؤسسات متخصصة في هذا النشاط، وفي اطار الاجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي لتعزيز الضوابط الرقابية على أعمال شركات الصرافة، وذلك من خلال استيفاء هذه الشركات لمجموعة من المعايير

والمتطلبات التي تتماشى مع التطورات الرقابية، وتعمل على تعزيز الممارسات السليمة لأعمال هذه الشركات وتحسين أداء هذا القطاع الذي يشكل أحد الأركان المهمة للنظام المالي في البلاد، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ مجموعة من الأسس والضوابط المتعلقة بتأسيس شركات الصرافة والرقابة على أنشطتها والتي تتمثل في تعيين الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال، ومتطلبات تأهيل الوظائف التنفيذية المهمة في هذه الشركات.

**تنظيم شراء وبيع البنوك والشركات المساهمة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي لأسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية:**

- استنادًا إلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، وإلى المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات وتعديله، وإلى تعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها والصادرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠، والتي استثنت الشركات المساهمة المدرجة في البورصة الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من تلك التعليمات، صدرت بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ تعليمات إلى جميع الشركات المساهمة والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بشأن تنظيم شرائها وبيعها لأسهمها.

- في إطار تنفيذ قانون صندوق دعم الأسرة والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠ بشأن صندوق دعم الأسرة، تمت متابعة نتائج فحص مكاتب تدقيق الحسابات على القروض الخاضعة لصندوق دعم الأسرة، حيث تم العرض على مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته في ٢٠١٤/١٠/٢١ واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه ما أسفر عنه الفحص في هذا الخصوص. وجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي قد انتهى من تنفيذ جميع الإجراءات المطلوب إنجازها من جانبه تنفيذاً لقانون صندوق دعم الأسرة ولائحته التنفيذية. وتجري بشكل أسبوعي متابعة التنفيذ من خلال البيانات الاحصائية التي ترد من البنوك من خلال اتحاد مصارف الكويت وذلك في إطار الدور الرقابي والإشرافي لبنك الكويت المركزي على تلك البنوك.

# المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

## المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٤ بعض أبرز المؤشرات المالية المجمّعة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، ومتخصصة، وإسلامية، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الاستثمار المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من ١٤٨ وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام ٢٠١٤، وتشمل ٢٣ بنكًا محليًا منها ٥ بنوك تقليدية و٥ بنوك إسلامية، و١ متخصص، و١٢ فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و٨٩ شركة استثمار (منها ٤٩ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال وشركتي تمويل (منها شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و٣٩ شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل، إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

جدول (٢٧)
**تطور هيكل الجهاز المصرفي**

| نهاية الفترة | البنوك المحلية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المكاتب الرئيسية | عدد الفروع المحلية | عدد الفروع الخارجية | عدد مكاتب التمثيل | مجموع الفروع ومكاتب التمثيل |
| ٢٠١٢ | ٢٢ | ٣٨٤ | ١٦ | ٣ | ٤٠٣ |
| ٢٠١٣ | ٢٢ | ٤٠٠ | ١٦ | ٣ | ٤١٩ |
| ٢٠١٤ | ٢٣ | ٤١٩ | ١٦ | ٤ | ٤٣٩ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية

استمرت البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ في بناء شبكة فروعها المحلية وزيادة انتشارها الجغرافي لمواكبة مستجدات نشاطها المحلي، حيث افتتحت ١٩ فرعًا محليًا جديدًا خلال عام ٢٠١٤ ليصل إجمالي عدد الفروع المحلية لتلك البنوك إلى ٤١٩ فرعًا في نهاية ذلك العام، مقابل ٤٠٠ فرعًا في نهاية العام السابق. في حين لم تشهد الفروع الخارجية للبنوك المحلية أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٤ ليبقى عددها ١٦ فرعًا

خارجيًا، وزادت مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج بواقع مكتب واحد ليصل عددها إلى ٤ مكاتب تمثيل خلال عام ٢٠١٤.

وبلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك المحلية) في نهاية عام ٢٠١٤ نحو ٥٥٤٦٣,٥ مليون دينار، مقابل نحو ٥١٤٨٤,٨ مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًّا بمعدل ٧,٧% وبقيمة ٣٩٧٨,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقارنةً بنمو معدله ٩,٢% وقيمته ٤٣٣٩,٥ مليونًا خلال عام ٢٠١٣.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعَّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجداول (٢٨، و٢٨–أ، و٢٨ – ب)، يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

### أولاً – الموجودات المحلية:

يمثِّل جانب الموجودات في الميزانية المجمَّعة للبنوك مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية وذلك على النحو التالي:

١ – **المطالب على القطاع الخاص:** ازدادت أرصدة هذه المطالب بنحو ١٦٢٠,٨ مليون دينار وبنسبة ٥,٢% لتصل في نهاية عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٢٧٢٠,٠ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣١٠٩٩,٢ مليون دينار في نهاية العام السابق. وجاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو ١٨٣٩,٣ مليون دينار من جانب، وتراجع الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٢١٨,٤ مليون دينار من جانبٍ آخر.

رسم بياني (١٤)
موجودات البنوك المحلية

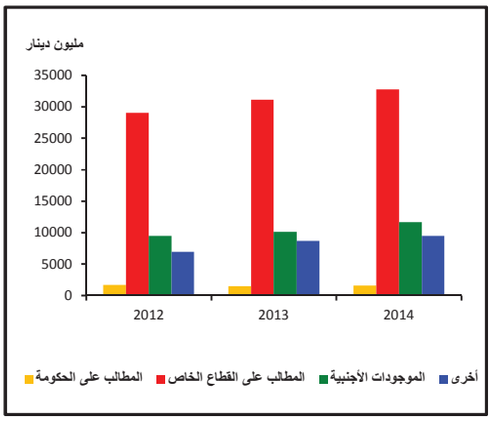

٢ – **المطالب على بنك الكويت المركزي:** تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي. وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام ٢٠١٤ بما قيمته نحو ٤٧٨,٨ مليون دينار ونسبته نحو ٨,٥% من ٥٦٥٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٦١٣٣,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

٣ – **المطالب على الحكومة:** تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام. وقد ارتفع الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة إلى ما قيمته ١٥٦٢,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، مقابل ١٥٠٢,٤ مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قيمته نحو ٦٠,٢ مليون دينار ونسبته ٤,٠%.

**جدول (٢٨)**

**الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الموجودات)***

| البنـود | الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار) | | التغير في عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| **المطالب على بنك الكويت المركزي** | **٥٦٥٤,٣** | **٦١٣٣,١** | **٤٧٨,٨** | **٨,٥** |
| ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي | ٢٩١٦,٤ | ٣٤٣٢,٧ | ٥١٦,٣ | ١٧,٧ |
| ودائع تحت الطلب | ٥٢٩,٣ | ٤٢٣,٢ | ١٠٦,١– | ٢٠,٠– |
| سندات بنك الكويت المركزي | ١٩٠٠,٠ | ١٩٢٥,٠ | ٢٥,٠ | ١,٣ |
| **الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية** | **١٢٦٣,٧** | **١٧٨٢,٥** | **٥١٨,٧** | **٤١,٠** |
| **المطالب على الحكومة:** | **١٥٠٢,٤** | **١٥٦٢,٦** | **٦٠,٢** | **٤,٠** |
| سندات الخزانة | ١٥٠٢,٤ | ١٥٦٢,٦ | ٦٠,٢ | ٤,٠ |
| أذونات الخزانة | ٠ | ٠ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| **المطالب على القطاع الخاص:** | **٣١٠٩٩,٢** | **٣٢٧٢٠,٠** | **١٦٢٠,٨** | **٥,٢** |
| تسهيلات ائتمانية للمقيمين | ٢٨٩١١,٤ | ٣٠٧٥٠,٦ | ١٨٣٩,٣ | ٦,٤ |
| استثمارات محلية أخرى | ٢١٨٧,٨ | ١٩٦٩,٣ | ٢١٨,٥– | ١٠,٠– |
| **الموجودات الأجنبية:** | **١٠٢٠٢,٢** | **١١٦٨٠,٦** | **١٤٧٨,٤** | **١٤,٥** |
| ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية | ٥٤٣١,٨ | ٦٢٠٥,٥ | ١٨٨٣,٦ | ١٤,٢ |
| استثمارات أجنبية | ٣٣٣٧,٦ | ٣٧٢٠,٩ | ٧٧٣,٣ | ١١,٥ |
| تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين | ١١٤,٤ | ١٧٦,٣ | ٦١,٩ | ٥٤,١ |
| تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين | ٨٧٦,٩ | ١٠٣٢,٩ | ١٥٦ | ١٧,٨ |
| موجودات أخرى | ١٧٦٣,٠ | ١٥٨٤,٨ | ١٧٨,٢– | ١٠,١– |
| **الموجودات** | **٥١٤٨٤,٨** | **٥٥٤٦٣,٥** | **٣٩٧٨,٧** | **٧,٧** |
| **عدد البنوك** | **٢٢** | **٢٣** | | |

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ثانيًا– المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتَّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبَر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

١ – **ودائع القطاع الخاص (المقيم):** ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٣٢٣٣٨,٧ مليون دينار، مقابل نحو ٣١٣٨٥,٧ مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل نموًّا قيمته نحو ٩٥٣ مليون دينار ونسبته ٣,٠%. وقد جاء هذا النمو محصلةً لارتفاع أرصدة الودائع الدينارية بنحو ١١٨٣,٢ مليون دينار أو بنسبة ٤,٢% من جهة، وتراجع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٢٣٠,٢ مليون دينار أو بنسبة ٧,٤% من جهةٍ أخرى.

**رسم بياني (١٥)**
**مطلوبات البنوك المحلية**

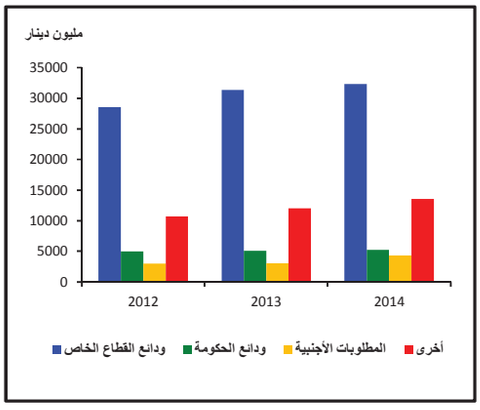


٢ – **ودائع الحكومة:** ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو ٥٢٨٦,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٥٠٥٦,٧ مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو ٢٢٩,٣ مليون دينار ونسبته نحو ٤,٥%.

جدول (٢٨ – أ)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (المطلوبات)*

| البنـود | الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار) | | التغير في عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| **ودائع القطاع الخاص:** | **٣١٣٨٥,٧** | **٣٢٣٣٨,٧** | **٩٥٣,٠** | **٣,٠** |
| الودائع الدينارية | ٢٨٢٦٤,٠ | ٢٩٤٤٧,٢ | ١١٨٣,٢ | ٤,٢ |
| الودائع بالعملات الأجنبية | ٣١٢١,٧ | ٢٨٩١,٤ | ٢٣٠,٢- | ٧,٤- |
| **ودائع الحكومة** | **٥٠٥٦,٧** | **٥٢٨٦,٠** | **٢٢٩,٣** | **٤,٥** |
| **الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية** | **١٢٥٨,٥** | **١٨٠٤,٩** | **٥٤٦,٤** | **٤٣,٤** |
| **حقوق المساهمين** | **٧١٨٠,٠** | **٧٣٥٠,٣** | **١٧٠,٣** | **٢,٤** |
| **المطلوبات الأجنبية:** | **٣٠٤٤,٠** | **٤٢٩٧,٤** | **١٢٥٣,٤** | **٤١,٢** |
| ومنها: ودائع من بنوك أجنبية | ٢٠٠١,٦ | ٢٩٢١,٤ | ٩١٩,٨ | ٤٦,٠ |
| ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية | ٨٩٥,٩ | ٩٩٦,٨ | ١٠٠,٩ | ١١,٣ |
| **مطلوبات أخرى** | **٣٥٦٠,٠** | **٤٣٨٦,٣** | **٨٢٦,٣** | **٢٣,٢** |
| **المطلوبات** | **٥١٤٨٤,٨** | **٥٥٤٦٣,٥** | **٣٩٧٨,٧** | **٧,٧** |
| **عدد البنوك** | **٢٢** | **٢٣** | | |

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٣ – **حقوق المساهمين:** ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو ١٧٠,٣ مليون دينار وبنسبة ٢,٤%، وذلك من نحو ٧١٨٠,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٧٣٥٠,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

## ثالثاً – صافي الموجودات الأجنبية:

تتعامل البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين وتندرج ضمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في **مجال التوظيفات المالية في الخارج** (حيازة استثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضافة **إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي** (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

١- **الموجودات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ بما قيمته ١٤٧٨,٤ مليون دينار ونسبته ١٤,٥% لتصل إلى ١١٦٨٠,٦ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو ١٠٢٠٢,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣. وتُشكّل الموجودات الأجنبية نحو ٢١,١% من إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ١٩,٨% في نهاية العام السابق.

٢ - **المطلوبات الأجنبية:** ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو ٤٢٩٧,٤ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣٠٤٤,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣، أي بارتفاع قيمته ١٢٥٣,٤ مليونًا ونسبته نحو ٤١,٢%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو ٧,٧% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٥,٩% في نهاية العام السابق.

٣ - **صافي الموجودات الأجنبية:** بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفًا، ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل ٢٢٥,٠ مليون دينار وبنسبة ٣,١% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق.

### رابعًا - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحيانًا بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات. وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها. ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحوّل. ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوُّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساسًا من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنَّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمَّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرَف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرَف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. ووفقًا لبيانات الجدول (٢٨ - ب)، فقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٤ نحو ١١٥٩٤,٤ مليون دينار، مقابل نحو ١٠٥٧٢,٣ مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته ١٠٢٢,١ مليونًا ونسبته ٩,٧%. وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات

إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو ٢٠,٩% في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٢٠,٥% في نهاية عام ٢٠١٣.

**جدول (٢٨ – ب)**

**الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)***

| البنـود | الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار) | | التغير في عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| كفالات مصرفية | ٩٢٧٨,٠ | ١٠١٧٢,٦ | ٨٩٤,٦ | ٩,٦ |
| اعتمادات مستندية | ١٠٢٦,٥ | ١٠٢٨,٨ | ٢,٣ | ٠,٢ |
| قبولات مصرفية | ٢٦٧,٨ | ٣٩٣,٠ | ١٢٥,٢ | ٤٦,٨ |
| **مجموع الحسابات النظامية** | **١٠٥٧٢,٣** | **١١٥٩٤,٤** | **١٠٢٢,١** | **٩,٧** |
| **عدد البنوك** | **٢٢** | **٢٣** | | |

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## خامسًا – التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية – سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيِّنها الجدول (٢٩) – معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام ٢٠١٤، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍّ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

### ١ – مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسَب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبِّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام ٢٠١٤ توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو ٢٩٠٣,٥ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٤٤٦٠,٦ مليونًا خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام ٢٠١٤ (ما قيمته نحو ٢٧٢٥,٣ مليون دينار ونسبته ٩٣,٩% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ ١٧٨,٢ مليون

دينار أو ٦,١% من مجموع الموارد المحلية) من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية.

## ٢ – استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثَّل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وقد انحصرت استخدامات البنوك المحلية للموارد المالية المحقَّقة من عملياتها المحلية خلال عام ٢٠١٤ في زيادة بعض عناصر الموجودات المحلية بما قيمته نحو ٢٦٧٨,٥ مليون دينار.

**جدول (٢٩)**

**خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤** (مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة التدفق | النسبة للمجموع (%) | قيمة التدفق | النسبة للمجموع (%) |
| **أولاً – العمليات المحلية:** | | | | |
| **١ – مجموع مصادر الأموال:** | **٤٤٦٠,٦** | **١٠٠** | **٢٩٠٣,٥** | **١٠٠,٠** |
| *** من الزيادة في المطلوبات:** | **٤٢٧٨,٧** | **٩٥,٥** | **٢٧٢٥,٣** | **٩٣,٩** |
| ودائع القطاع الخاص | ٢٨٣٧,٥ | ٦٣,٦ | ٩٥٣,٠ | ٣٢,٨ |
| ودائع الحكومة | ١٠١,٣ | ٢,٣ | ٢٢٩,٣ | ٧,٩ |
| حقوق المساهمين | ٥٨٧,٢ | ١٣,٢ | ١٧٠,٣ | ٥,٩ |
| ودائع البنوك المحلية | ٣٧٠,٩ | ٨,٣ | ٥٤٦,٤ | ١٨,٨ |
| مطلوبات محلية أخرى | ٣٨١,٩ | ٨,٦ | ٨٢٦,٣ | ٢٨,٥ |
| *** من النقص في الموجودات:** | **١٨١,٩** | **٤,١** | **١٧٨,٢** | **٦,١** |
| مطالب على الحكومة | ١٨١,٩ | ٤,١ | – | – |
| موجودات محلية أخرى | – | – | ١٧٨,٢ | ٦,١ |
| **٢ – مجموع استخدامات الأموال:** | **٣٨٠٧,١** | **١٠٠** | **٢٦٧٨,٥** | **١٠٠,٠** |
| *** في تخفيض المطلوبات:** | – | – | – | – |
| *** في زيادة الموجودات:** | **٣٨٠٧,١** | **١٠٠,٠** | **٢٦٧٨,٥** | **١٠٠,٠** |
| مطالب على القطاع الخاص | ٢٠٧٨,٦ | **٥٤,٢** | ١٦٢٠,٨ | ٦٠,٥ |
| مطالب على البنك المركزي | ٩٩٦,٠ | **٢٦,٢** | ٤٧٨,٨ | ١٧,٩ |
| مطالب على الحكومة | – | – | ٦٠,٢ | ٢,٢ |
| ودائع لدى البنوك المحلية | ٣٧٢,١ | ٩,٨ | ٥١٨,٧ | ١٩,٤ |
| موجودات محلية أخرى | ٣٦٠,٤ | ٩,٥ | – | – |
| **فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات** | **٦٥٣,٥** | – | **٢٢٥,٠** | – |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

**تابع / جدول (٢٩)**

**خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤** (مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | قيمة التدفق | النسبة للمجموع (%) | قيمة التدفق | النسبة للمجموع (%) |
| **ثانياً – العمليات الأجنبية:** | | | | |
| **١ – مجموع مصادر الأموال:** | ١٣٦,٨ | ١٠٠,٠ | ١٢٥٣,٤ | ١٠٠ |
| *** من الزيادة في المطلوبات:** | ١٣٦,٨ | ١٠٠,٠ | ١٢٥٣,٤ | ١٠٠,٠ |
| ودائع غير المقيمين (البنوك) | ١٣٦,٨ | ١٠٠,٠ | ٩١٩,٨ | ٧٣,٤ |
| ودائع غير المقيمين (غير البنوك) | – | – | ١٠٠,٩ | ٨,٠ |
| مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات) | – | – | ٢٣٢,٧ | ١٨,٦ |
| *** من النقص في الموجودات:** | ٠ | ٠,٠ | ٠ | ٠ |
| تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار | – | – | – | – |
| **٢ – مجموع استخدامات الأموال:** | ٧٩٠,٥ | ١٠٠,٠ | ١٤٧٨,٤ | ١٠٠,٠ |
| *** في تخفيض المطلوبات:** | ٧٦,٠ | ٩,٦ | – | – |
| ودائع غير المقيمين (غير البنوك) | ٥٥,٣ | ٧,٠ | – | – |
| مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات) | ٢٠,٨ | ٢,٦ | – | – |
| *** في زيادة الموجودات:** | ٧١٤,٤ | ٩٠,٤ | ١٤٧٨,٤ | ١٠٠,٠ |
| استثمارات أجنبية | ٢٠,٣ | ٢,٦ | ٣٨٣,٣ | ٢٥,٩ |
| ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية | ٣٩٠,٥ | ٤٩,٤ | ٧٧٣,٦ | ٥٢,٣ |
| تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار | ٧٣,١ | ٩,٢ | ٦١,٩ | ٤,٢ |
| تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية | ١٨٥,٦ | ٢٣,٥ | ١٥٦,٠ | ١٠,٦ |
| موجودات أجنبية أخرى | ٤٤,٩ | ٥,٧ | ١٠٣,٦ | ٧,٠ |
| **فائض(+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات** | **٦٥٣,٥–** | – | **٢٢٥,٠–** | – |

المصدر : بنك الكويت المركزي.

## ٣ – فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ عن فائضٍ صافٍ بلغت قيمته نحو ٢٢٥,٠ مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعه ٢٩٠٣,٥ مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها ٢٦٧٨,٥ مليون دينار. وقد تم استخدام هذا الفائض في تغطية الفجوة في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا صافيًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (٢٢٥,٠ مليون دينار).

### ٤ – التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٤ بلغت قيمتها ما يعادل ١٢٥٣,٤ مليون دينار كانت محصورة بزيادة بعض عناصر المطلوبات الأجنبية. وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياتها الأجنبية خلال عام ٢٠١٤ ما يعادل ١٤٧٨,٤ مليون دينار، استُخدِمَت حصريًا في زيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو ١٤٧٨,٤ مليون دينار أو ١٠٠,٠% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية). ونتج عن ذلك عجزٌ صافي بلغت قيمته ما يعادل ٢٢٥,٠ مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (٢٢٥,٠ مليون دينار) المشار إليه آنفًا.

## سادسًا – المؤشرات والنسب المالية:

يعرض هذا الجزء بعض مؤشرات الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام ٢٠١٤ وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المُستخلصة من تحليل البيانات المجمّعة المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، كما يبيّنها الجدول (٣٠)، وذلك على النحو التالي[١]:

### ١ – معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من **المعيار النقدي**، الذي يُقيس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية. **ومعيار السيولة**، الذي يُقيس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

وتُشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع في **المعيار النقدي** ليصل إلى نحو ٣٢,٩% بنهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٣٠,٨% في نهاية عام ٢٠١٣، وكذلك ارتفاع **معيار السيولة** إلى نحو ٤٠,٥% بنهاية عام ٢٠١٤

[١] المؤشرات والنسب المالية حسب البيانات المجمّعة للبنوك المحلية (Aggregated) وليست حسب البيانات المدمجة (Consolidated).

من نحو ٣٨,٧% بنهاية عام ٢٠١٣، وبهذا بلغ متوسط الفترة (٢٠١٣-٢٠١٤) لكلا المعيارين (٣١,٩% للمعيار النقدي، و٣٩,٦% لمعيار السيولة).

### ٢ - معايير التوظيف المالي:

يُشير التحليل إلى زيادة محدودة في نسب التوظيف المالي مع استمرارها عند مستويات مرتفعة نسبيًا، حيث وصلت النسبة الأولى، والتي تُبيّن مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع إلى نحو ٩٥,١% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٩٢,٣% في نهاية عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ يبلغ نحو ٩٣,٧%. وارتفعت النسبة الثانية التي تُظهِر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي لتصل إلى ١٠١,٢% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٩٩,٢% في نهاية عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ يبلغ نحو ١٠٠,٢%. وارتفعت النسبة الثالثة والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى نحو ٧٧,١% بنهاية عام ٢٠١٤، مقارنةً بنحو ٧٥,٥% بنهاية عام ٢٠١٣، بمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ يبلغ نحو ٧٦,٣%.

### ٣ - معايير الربحية:

يوضح (الجدول ٣٠) تطور نسبة صافي الربح إلى كلٍّ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بنهاية العام السابق. وبلغ مجموع صافي الربح المحقَّق للبنوك المحلية خلال عام ٢٠١٤ نحو ٧٩٤,٣ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٦١٧,٦ مليونًا ونحو ٦٧٢,٧ مليونًا خلال كلٍّ من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على الترتيب. ويمثِّل صافي الربح المُحقَّق ما نسبته نحو ١,٤% و١٠,٨% و٣١,٨% إلى كلٍّ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام ٢٠١٤ وذلك مقابل ١,٠% و٩,٣% و٢٨,٦% على التوالي في عام ٢٠١٣.

### ٤ - معايير كفاية حقوق المساهمين:

بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كلٍّ من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو ١٣,٣% و١٥,٤% و١٩,٥% على التوالي في نهاية عام ٢٠١٤. وبهذا، بلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ نحو ١٣,٦% إلى إجمالي الموجودات، و١٥,٨% إلى إجمالي التوظيفات و١٩,٩% إلى الموجودات غير النقدية (المُتمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

### ٥ – معيار كفاية رأس المال "الملاءة":

يُستدل من البيانات المجمَّعة المتوافرة عن البنوك الكويتية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق، وبصورة واضحة، الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والذي بدوره أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقًا للمقررات الدولية. وفي هذا الصدد، وفي إطار تطبيق حزمة إصلاحات حزمة بازل (٣)، أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرارًا بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (٣) ومراحل تطبيقه لتصل النسبة الإجمالية بحد أدنى ١٣%، مع تطبيقها على مراحل على النحو الآتي:

- بداية عام ٢٠١٤ نسبة ١٢%.
- بداية عام ٢٠١٥ نسبة ١٢,٥%.
- بداية عام ٢٠١٦ نسبة ١٣%.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية وفقًا لتعليمات بازل (٢) نحو ١٩,٢% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ مقابل نسبة قدرها ١٨,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٣. وبلغت هذه النسبة وفقًا لتعليمات بازل (٣) نحو ١٦,٥% في ديسمبر ٢٠١٤ مقابل نحو ١٥,٧% في ديسمبر ٢٠١٣.

**جدول (٣٠)**

**بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية (%)**

| البيـــــان | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | المتوسط |
|---|---|---|---|
| **أولا – معايير السيولة:** | | | |
| (١) المعيار النقدي | ٣٠,٨ | ٣٢,٩ | ٣١,٩ |
| (٢) معيار السيولة | ٣٨,٧ | ٤٠,٥ | ٣٩,٦ |
| **ثانيًا – معايير التوظيف:** | | | |
| (١) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص | ٩٢,٣ | ٩٥,١ | ٩٣,٧ |
| (٢) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص | ٩٩,٢ | ١٠١,٢ | ١٠٠,٢ |
| (٣) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين | ٧٥,٥ | ٧٧,١ | ٧٦,٣ |
| **ثالثًا – معايير الربحية:** | | | |
| (١) صافي الربح إلى متوسط الموجودات | ١,٠ | ١,٤ | ١,٢ |
| (٢) صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين | ٩,٣ | ١٠,٨ | ١٠,٠٥ |
| (٣) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع | ٢٨,٦ | ٣١,٨ | ٣٠,٢ |
| **رابعًا – معايير كفاية حقوق المساهمين:** | | | |
| (١) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات | ١٤,٠ | ١٣,٣ | ١٣,٦ |
| (٢) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات | ١٦,٣ | ١٥,٤ | ١٥,٨ |
| (٣) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية | ٢٠,٣ | ١٩,٥ | ١٩,٩ |
| **خامسًا – معيار كفاية رأس المال:** | | | |
| (١) معدل كفاية رأس المال (البنوك المحلية) | ١٨,٩ | ١٩,٢ | ١٩,١ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليبلغ ٨٩ شركة في نهاية عام ٢٠١٤، مقارنةً بعدد ٩٢ شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام ٢٠١٤ من ٤٠ شركة استثمار تقليدية، و٤٩ شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلاميـة. وفي هذا الصـدد، وبموجب القانـون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" والقرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من ١٣ سبتمبر ٢٠١١، واقتصر دور بنك الكويت المركزي الرقابي بالنسبة لشركات الاستثمار على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله. ولقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته نحو ١٠٥٣٣,٠ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٠٦٨٦,٥ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٣ بتراجع قيمته ١٥٣,٥ مليون دينار ونسبته ١,٤% (جدول ٣٢).

**جدول (٣١)**
**تطور هيكل الجهاز المالي**

| الفترة | عدد شركات الاستثمار | | | عدد شركات الصرافة |
|---|---|---|---|---|
| | تقليدية | إسلامية | المجموع | |
| ٢٠١٠ | ٤٦ | ٥٤ | ١٠٠ | ٣٨ |
| ٢٠١١ | ٤٤ | ٥١ | ٩٥ | ٣٩ |
| ٢٠١٢ | ٤٣ | ٥٠ | ٩٣ | ٣٩ |
| ٢٠١٣ | ٤٢ | ٥٠ | ٩٢ | ٣٩ |
| ٢٠١٤ | ٤٠ | ٤٩ | ٨٩ | ٣٩ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

**جدول (٣٢)**
**الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية*** (مليون دينار)

| البنـــود | الأرصدة في نهاية العام | | التغير خلال عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| **الموجودات** | | | | |
| نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية | ٥٠٣,٨ | ٤٧٦,٢ | ٢٧,٧- | ٥,٥- |
| تمويل العملاء | ٨٢٥,٣ | ٨٩٣,٠ | ٦٧,٧ | ٨,٢ |
| القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية) | ٤٤١,٨ | ٥٢٣,٤ | ٨١,٦ | ١٨,٥ |
| تمويل العملاء | ٣٨٣,٥ | ٣٦٩,٦ | ١٣,٩- | ٣,٦- |
| الاستثمارات المحلية | ٢٦٨٣,٧ | ٢٤٨٥,٨ | ١٩٧,٩- | ٧,٤- |
| الاستثمارات المالية | ٢٢٣٠,٧ | ١٩٨٦,٨ | ٢٤٣,٩- | ١٠,٩- |
| الاستثمارات غير المالية | ٤٥٣,٠ | ٤٩٩,٠ | ٤٦,٠ | ١٠,٢ |
| الموجودات الأجنبية | ٥٠١٤,٧ | ٤٨٤٠,٩ | ١٧٣,٩ | ٣,٥- |
| الموجودات الأخرى | ١٦٥٩,٠ | ١٨٣٧,٢ | ١٧٨,٢ | ١٠,٧ |
| **الموجودات = المطلوبات** | ١٠٦٨٦,٥ | ١٠٥٣٣,٠ | ١٥٣,٥- | ١,٤- |
| **المطلوبات** | | | | |
| رأس المال والاحتياطي | ٤٤٨٠,٠ | ٤٥٦٧,٨ | ٨٧,٧ | ٢,٠ |
| التمويل من المقيمين | ٢٤٦٥,٨ | ٢١٩١,٣ | ٢٧٤,٦- | ١١,١- |
| السندات وصكوك التمويل | ٩٢,٠ | ٥٩,١ | ٣٢,٩- | ٣٥,٨- |
| المطلوبات الأجنبية | ١٨٥٣,٢ | ١٨٧٣,١ | ١٩,٩ | ١,١ |
| مطلوبات أخرى | ١٧٩٥,٤ | ١٨٤١,٨ | ٤٦,٣ | ٢,٦ |
| **عدد الشركات** | ٩٢ | ٨٩ | ٣- | |

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

### أولاً – شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوفرة (الجدول ٣٣) عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات (٤٠ شركة) قد وصل إلى نحو ٥٨٤٩,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، مسجلاً بذلك تراجعًا بلغت قيمته ٨٨,٨ مليون دينار ونسبته ١,٥% عن مستواه البالغ ٥٩٣٧,٩ مليونًا في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات. ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٣ على النحو التالي:

١- انخفاض أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل ١٣٤,٩ مليون دينار وبما نسبته ٣,٨% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق، والذي جاء محصلة لانخفاض أرصدة كلٍّ من الاستثمارات الأجنبية بنحو ١٤٤,١ مليون دينار أو بما نسبته ٥,١%، والنقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو ٥,٨ مليون أو بما نسبته ٢,٧% من جهة، والارتفاع في أرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١١,١ مليون دينار أو ٢,٢%، وأرصدة القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل ٣,٩ مليون دينار أو ١١,٨% من جهة أخرى.

٢- تراجع الاستثمارات المحلية بما قيمته ٧٣ مليون دينار ونسبته ٥,٥%، وذلك من نحو ١٣٢٨,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٢٥٥,٢ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤. وجاء التراجع المشار إليه محصلة لانخفاض أرصدة الاستثمارات المالية بنحو ١٠٥,٦ مليون دينار أو بنسبة ٨,٩% من جهة، وارتفاع أرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو ٣٢,٦ مليون دينار أو بنسبة ٢٣,٣% من جهةٍ أخرى.

٣- ارتفاع أرصدة القروض والسلفيات المقدَّمة للمقيمين بنحو ٨١,٦ مليون دينار ونسبته ١٨,٥% لتصل إلى نحو ٥٢٣,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٤٤١,٨ مليونًا في نهاية العام السابق.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٤ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٣ وذلك على النحو التالي:

١- الارتفاع في رأس المال والاحتياطي بما قيمته ٦٤,٩ مليون دينار ونسبته ٢,٤%، وذلك من نحو ٢٧٤٥,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢٨١٠,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

٢- الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنهاية عام ٢٠١٤ بنحو ٩٧,٢ مليون دينار وبنسبة ٩,٨% مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو ٩٩٠,٣ مليون دينار إلى نحو ٨٩٣,١ مليونًا.

٣- التراجع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل ٨٥,٨ مليون دينار وبنسبة ٦,٥%، وذلك من نحو ١٣٣٠,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٢٤٤,٣ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤.

**جدول (٣٣)**

**الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية***

(مليون دينار)

| البنـــود | الأرصدة في نهاية العام | | التغير خلال عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| **الموجودات** | | | | |
| نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية | ٢٥٢,١ | ٢٢٣,٧ | ٢٨,٤- | ١١,٣- |
| القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية) | ٤٤١,٨ | ٥٢٣,٤ | ٨١,٦ | ١٨,٥ |
| الاستثمارات المحلية | ١٣٢٨,٢ | ١٢٥٥,٢ | ٧٣,٠- | ٥,٥- |
| الاستثمارات المالية | ١١٨٨,٦ | ١٠٨٣,٠ | ١٠٥,٦- | ٨,٩- |
| الاستثمارات غير المالية | ١٣٩,٦ | ١٧٢,٢ | ٣٢,٦ | ٢٣,٣ |
| الموجودات الأجنبية | ٣٥٦٤,٨ | ٣٤٢٩,٩ | ١٣٤,٩- | ٣,٨- |
| الموجودات الأخرى | ٣٥٠,٩ | ٤١٦,٩ | ٦٦,٠ | ١٨,٨ |
| **الموجودات = المطلوبات** | ٥٩٣٧,٩ | ٥٨٤٩,١ | ٨٨,٨- | ١,٥- |
| **المطلوبات** | | | | |
| رأس المال والاحتياطي | ٢٧٤٥,٤ | ٢٨١٠,٣ | ٦٤,٩ | ٢,٤ |
| التمويل من المقيمين | ٩٩٠,٣ | ٨٩٣,١ | ٩٧,٢- | ٩,٨- |
| السندات وصكوك التمويل | ٩٢,٠ | ٥٩,١ | ٣٢,٩- | ٣٥,٨- |
| المطلوبات الأجنبية | ١٣٣٠,١ | ١٢٤٤,٣ | ٨٥,٨- | ٦,٥- |
| مطلوبات أخرى | ٧٨٠,١ | ٨٤٢,٣ | ٦٢,٢ | ٨,٠ |
| **عدد الشركات** | ٤٢ | ٤٠ | ٢- | |

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

### ثانيًا – شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (٤٩) شركة استثمار تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام ٢٠١٤ وتتوافر بياناتها المقارنة للعامين المشار إليهما.

وتُشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول ٣٤) إلى تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة في نهاية عام ٢٠١٤ بما قيمته نحو ٦٤,٧ مليون دينار ونسبته ١,٤% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو ٤٦٨٣,٩ مليون دينار مقابل نحو ٤٧٤٨,٦ مليونًا بنهاية العام السابق. وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في **جانب الموجودات** وذلك على النحو التالي:

١- الانخفاض في بند الاستثمارات المحلية في نهاية عام ٢٠١٤ بما قيمته نحو ١٢٤,٩ مليون دينار ونسبته ٩,٢% ليصل إلى نحو ١٢٣٠,٦ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٣٥٥,٤ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣.

٢- انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره ٣٨,٩ مليون دينار ونسبته ٢,٧%، وذلك من نحو ١٤٤٩,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٤١١,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

٣- الانخفاض في أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام ٢٠١٤ بما قيمته نحو ١٣,٩ مليون دينار ونسبته ٣,٦% لتصل إلى نحو ٣٦٩,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣٨٣,٥ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣.

أما في **جانب المطلوبات**، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام ٢٠١٤ وبالمقارنة بنهاية عام ٢٠١٣ على النحو الآتي:

١- ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو ١٠٥,٨ مليون دينار أو بنسبة ٢٠,٢% ليبلغ ما قيمته نحو ٦٢٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٥٢٣,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣.

**جدول (٣٤)**

**الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار**

**التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية***

(مليون دينار)

| البنـــــــود | الأرصدة في نهاية العام | | التغير خلال عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| **الموجودات** | | | | |
| نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية | ٢٥١,٧ | ٢٥٢,٤ | ٠,٧ | ٠,٣ |
| تمويل العملاء | ٣٨٣,٥ | ٣٦٩,٦ | ١٣,٩- | ٣,٦- |
| **الاستثمارات المحلية، وتشمل:** | ١٣٥٥,٤ | ١٢٣٠,٦ | ١٢٤,٩- | ٩,٢- |
| الاستثمارات المالية | ١٠٤٢,١ | ٩٠٣,٨ | ١٣٨,٣- | ١٣,٣- |
| الاستثمارات غير المالية | ٣١٣,٣ | ٣٢٦,٨ | ١٣,٥ | ٤,٣ |
| الموجودات الأجنبية | ١٤٤٩,٩ | ١٤١١,٠ | ٣٨,٩- | ٢,٧- |
| الموجودات الأخرى | ١٣٠٨,١ | ١٤٢٠,٣ | ١١٢,٥ | ٨,٦ |
| **الموجودات = المطلوبات** | ٤٧٤٨,٦ | ٤٦٨٣,٩ | ٦٤,٧- | ١,٤- |
| **المطلوبات** | | | | |
| رأس المال والاحتياطي | ١٧٣٤,٧ | ١٧٥٧,٥ | ٢٢,٨ | ١,٣ |
| التمويل من المقيمين | ١٤٧٥,٦ | ١٢٩٨,٢ | ١٧٧,٤- | ١٢,٠- |
| المطلوبات الأجنبية | ٥٢٣,٠ | ٦٢٨,٨ | ١٠٥,٨ | ٢٠,٢ |
| مطلوبات أخرى | ١٠١٥,٤ | ٩٩٩,٥ | ١٥,٩- | ١,٦- |
| عدد الشركات | ٥٠ | ٤٩ | ١- | |

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- الارتفاع في حقوق المساهمين بما قيمته ٢٢,٨ مليون دينار أو ١,٣% لتصل إلى نحو ١٧٥٧,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ١٧٣٤,٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٣.

٣- الانخفاض في عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو ١٧٧,٤ مليون دينار أو بنسبة ١٢,٠% ليبلغ نحو ١٢٩٨,٢ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٤٧٥,٦ مليونًا بنهاية عام ٢٠١٣.

## ثالثًا – الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (بنود خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍّ سواء (جدول ٣٥). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها ٨٩ شركة (٤٠ شركة تقليدية و٤٩ شركة إسلامية) كما في نهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته ١٩٧٢٤,٣ مليون دينار (منها ١٨٠٩٦,٩ مليونًا أو ٩١,٧% لشركات الاستثمار التقليدية، و١٦٢٧,٤ مليونًا أو ٨,٣% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك نموًّا بنحو ٦١٦,٨ مليون دينار وبنسبة ٣,٢% عن مستواها البالغ ١٩١٠٧,٥ مليون دينار لعدد ٩٣ شركة مسجلة في نهاية عام ٢٠١٣ (منها ١٧٣٤٤,٣ مليون دينار أو ٩٠,٨% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها ٤٣ شركة، و١٧٦٣,٢ مليونًا أو ٩,٢% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها ٥٠ شركة).

**جدول (٣٥)**

**الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية***

(القيم بالمليون دينار)

| البيـان | الأرصدة في نهاية العام | | التغير خلال عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | القيمة | (%) |
| **الحسابات النظامية:** | **١٩١٠٧,٥** | **١٩٧٢٤,٣** | **٦١٦,٨** | **٣,٢** |
| شركات الاستثمار التقليدية | ١٧٣٤٤,٣ | ١٨٠٩٦,٩ | ٧٥٢,٦ | ٤,٣ |
| شركات الاستثمار الإسلامية | ١٧٦٣,٢ | ١٦٢٧,٤ | -١٣٥,٨ | -٧,٧ |
| محافظ الاستثمار | ١٥١٨٥,١ | ١٥٨٦٢,٣ | ٦٧٧,٢ | ٤,٥ |
| صناديق الاستثمار | ١٤٦٩,٢ | ١٦٣٤,٣ | ١٦٥,١ | ١١,٢ |
| صناديق مدارة أجنبية | ٢٠٦٠,٩ | ١٧٥٩,٦ | -٣٠١,٣ | -١٤,٦ |
| أصول مدارة بصفة أمانة | ٣١٠,٠ | ٣٩١,٨ | ٨١,٨ | ٢٦,٤ |
| التعهدات / الكفالات / الضمانات | ٨٢,٣ | ٧٦,٣ | -٦,٠ | -٧,٣ |
| **عدد شركات الاستثمار** | **٩٣** | **٨٩** | **-٤** | |
| شركات الاستثمار التقليدية ** | ٤٣ | ٤٠ | -٣ | |
| شركات الاستثمار الإسلامية** | ٥٠ | ٤٩ | -١ | |

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

** وهناك أيضًا شركتي تمويل تخضعان لرقابة بنك الكويت المركزي أحدهما شركة تمويل تقليدي والأخرى شركة تمويل إسلامي.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

لم تشهد شركات الصرافة المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته أي زيادة في عددها خلال عام ٢٠١٤، حيث تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (٣٩ شركة) في نهاية عام ٢٠١٤ (جدول ٣٦) إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ ١٥٣,٨ مليون دينار في نهاية ذلك العام، مرتفعًا بما قيمته ١٠,٨ مليون دينار ونسبته ٧,٥% عن مستواه البالغ ١٤٣,٠ مليونًا في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

### أولاً – الموجودات:

١- ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو ١,١ مليون دينار وبنسبة ٥,١% (من نحو ٢٠,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢٢,٠ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤).

٢- ازدادت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو ٣,٢ مليون دينار وبنسبة ٥,٠% لتصل إلى نحو ٦٨,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنحو ٦٤,٨ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٣.

٣- ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو ١,٤ مليون دينار وبنسبة ٥,٣% لتصل إلى نحو ٢٨,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٢٦,٨ مليونًا في نهاية العام السابق.

٤- ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو ٠,١ مليون دينار وبنسبة ٨,٤% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق لتصل إلى نحو ١,٩ مليون دينار.

### ثانيًا – المطلوبات:

١- ارتفاع مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو ٠,٠٢ مليون دينار وبنسبة ٠,٢% (من نحو ٩,٤٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٩,٤٧ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤).

**جدول (٣٦)**

**الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية**

(القيمة بالألف دينار)

| البنـــــود | الأرصدة في نهاية العام | | التغير خلال عام ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | قيمة | % |
| **الموجودات** | | | | |
| نقد وموجودات نقدية | ٢٠٨٨٨,٦ | ٢١٩٥٧,٢ | ١٠٦٨,٦ | ٥,١ |
| مطالب على مؤسسات مالية | ٢٦٨٠٨,٣ | ٢٨٢٢١,٢ | ١٤١٢,٩ | ٥,٣ |
| إجمالي الذمم المدينة | ٢٧٨٩,٣ | ٢٢٤٦,٦ | ٥٤٢,٧- | ١٩,٥- |
| استثمارات مالية وعقارية | ١٧١٣,١ | ١٨٥٧,٢ | ١٤٤,١ | ٨,٤ |
| موجودات ثابتة | ١٤٥٩١,٤ | ١٦٨٠٣,٧ | ٢٢١٢,٣ | ١٥,٢ |
| موجودات أجنبية | ٦٤٧٩٩,٣ | ٦٨٠٢٤,١ | ٣٢٢٤,٨ | ٥,٠ |
| الموجودات الأخرى | ١١٣٩٢,٣ | ١٤٦٦٣,٩ | ٣٢٧١,٦ | ٢٨,٧ |
| **الموجودات = المطلوبات** | **١٤٢٩٨٢,٣** | **١٥٣٧٧٣,٩** | **١٠٧٩١,٦** | **٧,٥** |
| **المطلوبات** | | | | |
| حقوق الشركاء ونتائج الفترة | ٩٥٧٣٨,٠ | ٩١٥٣٢,٤ | ٤٢٠٥,٦- | ٤,٤- |
| مطلوبات لمؤسسات مالية | ٩٤٥٧,٠ | ٩٤٧٦,٣ | ١٩,٣- | ٠,٢ |
| أجمالي الذمم الدائنة | ٣٩٦٢,٨ | ٤٢٣٦,٧ | ٢٧٣,٩ | ٦,٩ |
| مطلوبات أجنبية | ٢٢١٠,٦ | ٣٤٥٤,٢ | ١٢٤٣,٦ | ٥٦,٣ |
| مطلوبات أخرى | ٣١٦١٣,٩ | ٤٥٠٧٤,٤ | ١٣٤٦٠,٥ | ٤٢,٦ |
| **حسابات نظامية** | **٥٩٠٩,٣** | **٢٩٧٢,١** | **٢٩٣٧,٢-** | **٤٩,٧-** |
| نتائج الفترة (صافي الربح) | ١٤٠٧٨,٩ | ١٧٥٠٣,٣ | ٣٤٢٤,٤ | ٢٤,٣ |
| **عدد الشركات** | **٣٩** | **٣٩** | **٠** | |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

٢- ارتفاع المطلوبات الأخرى بنحو ١٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٤٢,٦% (من نحو ٣١,٦ مليون دينار في عام ٢٠١٣ إلى نحو ٤٥,١ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤).

٣- تراجع حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو ٤,٢ مليون دينار وبنسبة ٤,٤% (من نحو ٩٥,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٩١,٥ مليونًا في نهاية عام ٢٠١٤).

### ثالثًا – نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو ١٧,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ١٨,٧ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٤ (مسجلاً ارتفاعًا نسبته ٨,٠%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام ٢٠١٤، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو ١٠٥,٣ مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (نحو ٢٢ مليون دينار ونسبتها ٢٠,٩%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو ٨٣,٣ مليون دينار ونسبتها ٧٩,١%)، وشهدت نسب الربحية لدى شركات الصرافة المحلية ارتفاعًا خلال عام ٢٠١٤، حيث ارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو ١٩,١% في عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٤,٧% في عام ٢٠١٣، وارتفعت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو ١١,٤% في عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٩,٨% في العام السابق، وارتفع صافي الربح بنحو ٣,٤ مليون دينار وبنسبة ٢٤,٣% ليصل إلى نحو ١٧,٥ مليون دينار في عام ٢٠١٤ مقابل نحو ١٤,١ مليونًا في عام ٢٠١٣.

من جانبٍ آخر، انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو ٦٧,٠% في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٥٩,٥% في نهاية عام ٢٠١٤. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو ٦٤,٣% في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٥٨,٤% في نهاية عام ٢٠١٤.

# المالية العامة

## المالية العامة

يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة لدولة الكويت من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٤/١٣، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، وكذلك العمليات المالية الحكومية ضمن[١] الموازنة العامة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤.

### أولاً – الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣:

#### ١ – الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو ٣١٨١١,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣٢٠٠٨,٥ ملايين دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضًا محدودًا قيمته نحو ١٩٧,١ مليون دينار ونسبته ٠,٦%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس في الجانب الرئيسي منه محصلة انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو ٦٧٧,٧ مليون دينار ونسبته ٢,٣% لتصل إلى نحو ٢٩٢٩١,٩ مليونًا في السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بنحو ٢٩٩٦٩,٦ مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وارتفاع الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته ٤٨٠,٦ مليون دينار ونسبته ٢٣,٦% لتصل إلى ٢٥١٩,٥ مليون دينار مقابل ٢٠٣٨,٩ مليون دينار من جهةٍ أخرى (جدول ٣٧).

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري شهد ارتفاعًا طفيفًا خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بنحو ٠,٥ دولارًا وبنسبة ٠,٥٢% ليصل إلى نحو ١٠٥,٠٤ دولارًا للبرميل مقابل نحو ١٠٤,٤٩ دولارًا للسنة المالية السابقة، كما أن كمية إنتاج النفط الخام لدولة الكويت

**جدول (٣٧)**

**الإيرادات الفعلية للموازنة العامة** (مليون دينار)

| البيان | حساب ختامي | | | | تغير (٢) عن (١) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣/١٢ | | ٢٠١٤/١٣ | | | |
| | قيمة (١) | % للإجمالي | قيمة (٢) | % للإجمالي | قيمة | % |
| **إجمالي الإيرادات الفعلية:** | ٣٢٠٠٨,٥ | ١٠٠ | ٣١٨١١,٤ | ١٠٠ | -١٩٧,١ | -٠,٦ |
| الإيرادات النفطية | ٢٩٩٦٩,٦ | ٩٣,٦ | ٢٩٢٩١,٩ | ٩٢,١ | -٦٧٧,٧ | -٢,٣ |
| الإيرادات غير النفطية | ٢٠٣٨,٩ | ٦,٤ | ٢٥١٩,٥ | ٧,٩ | ٤٨٠,٦ | ٢٣,٦ |

المصدر: وزارة المالية.

[١] ترصد كشوف المتابعة الشهرية بيانات العمليات المالية الحكومية التي تتم على أساس نقدي، في حين أن بيانات الحساب الختامي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق وبعد إجراء التسويات المحاسبية اللازمة. وبناءً على ذلك، لا يتطابق مجموع بيانات كشوف المتابعة الشهرية لسنة مالية معينة مع بيانات الحساب الختامي لتلك السنة المالية.

خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بلغت نحو ٢,٩٤٦ مليون برميل يوميًا مقابل نحو ٢,٩٣٢ مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة بزيادة مقدارها ١٤ ألف برميل يوميًا.

رسم بياني (16)
تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

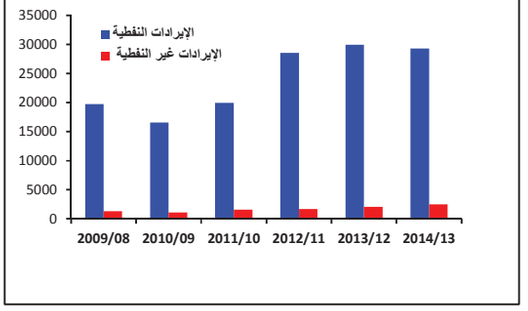


المصدر : وزارة المالية.

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد ارتفعت لتصل إلى نحو ٢٥١٩,٥ مليون دينار مقابل نحو ٢٠٣٨,٩ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٤٨٠,٦ مليون دينار ونسبته ٢٣,٦%. وبناءً على انخفاض الإيرادات النفطية من جانب، وارتفاع الإيرادات غير النفطية من جانبٍ آخر، ارتفعت الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الفعلية في إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٧,٩% مقابل نحو ٦,٤% للسنة المالية السابقة.

ويعكس الارتفاع المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ أساسًا محصلة الارتفاع في الإيرادات الفعلية المحصّلة ضمن كل من الباب السابع (الإيرادات والرسوم المتنوعة) بنحو ٤٤٧,٨ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٩%، والباب الخامس (الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية) بنحو ١٦,٩ مليون دينار وبنسبة ٦,٥%، والباب الثاني (الضرائب على صافي الدخل والأرباح، وتشمل ضريبة الدخل من غير شركات النفط والضرائب على صافي الأرباح) بنحو ١٣,١ مليون دينار وبنسبة ١٧,٧% من جهة، وانخفاض الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن الباب السادس (إيرادات الخدمات، وتشمل خدمات الأمن والعدالة، الخدمات التعليمية والثقافية، الخدمات الصحية، خدمات الإسكان والمرافق، خدمات الكهرباء والماء، خدمات النقل والمواصلات، إيرادات الطوابع المالية، خدمات أخرى) بنحو ٣,٥ مليون دينار وبنسبة ٠,٥% من جهةٍ أخرى (جدول ٣٨).

كما تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المشار إليه في الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن الباب السابع جاء نتيجةً لارتفاع بند التعويضات بما قيمته ٥٦٥,٦ مليون دينار وبنسبة ٨٨,٥% ليصل خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ١٢٠٤,٤ ملايين دينار مقابل نحو ٦٣٨,٨ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة (حيث يُشكّل بند التعويضات ما نسبته ٨٦,٠% من جملة الباب السابع، في حين شكّل الباب السابع ما نسبته ٥٥,٧% من جملة الإيرادات غير النفطية).

**جدول (٣٨)**

**الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة**

(مليون دينار)

| البيـــان | الحساب الختامي | | | | تغير (٢) عن (١) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣/١٢ | | ٢٠١٤/١٣ | | | |
| | قيمة (١) | % للإجمالي | قيمة (٢) | % للإجمالي | قيمة | % |
| **الإيرادات غير النفطية:** | ٢٠٣٨,٩ | ١٠٠ | ٢٥١٩,٥ | ١٠٠ | ٤٨٠,٦ | ٢٣,٦ |
| **– الضرائب على صافي الدخل والأرباح** | ٧٣,٨ | ٣,٦ | ٨٧,٠ | ٣,٥ | ١٣,١ | ١٧,٧ |
| **– الضرائب والرسوم على الممتلكات** | ١٥,٥ | ٠,٧ | ٢١,٠ | ٠,٨ | ٥,٤ | ٣٤,٦ |
| **– الضرائب والرسوم على السلع والخدمات** | ٢,٣ | ٠,١ | ٤,٦ | ٠,٢ | ٢,٣ | ١٠٠,٠ |
| **– الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية** | ٢٥٩,٠ | ١٢,٧ | ٢٧٥,٩ | ١١,٠ | ١٦,٩ | ٦,٥ |
| **– إيرادات الخدمات، ومنها:** | ٧٠٦,٧ | ٣٤,٧ | ٧٠٣,٢ | ٢٧,٩ | ٣,٥– | ٠,٥– |
| خدمات الكهرباء والماء | ١٩٠,٧ | ٩,٤ | ١٩٢,٥ | ٧,٦ | ١,٨ | ١,٠ |
| خدمات النقل والمواصلات | ٢٠٤,٢ | ١٠,٢ | ١٨٢,٥ | ٧,٢ | ٢١,٧– | ١٠,٦– |
| إيرادات الطوابع المالية | ٨١,٩ | ٤,٠ | ٨٥,٦ | ٣,٤ | ٣,٧ | ٤,٥ |
| خدمات الأمن والعدالة | ٧٢,١ | ٣,٥ | ٨٠,٦ | ٣,٢ | ٨,٥ | ١١,٨ |
| خدمات الإسكان والمرافق | ٧١,١ | ٣,٥ | ٦٤,٩ | ٢,٦ | ٦,٢– | ٨,٧– |
| الخدمات الصحية | ٨٢,٥ | ٤,٠ | ٩١,٩ | ٣,٦ | ٩,٤ | ١١,٤ |
| **– الإيرادات والرسوم المتنوعة** | ٩٥٤,٩ | ٤٦,٨ | ١٤٠٢,٧ | ٥٥,٧ | ٤٤٧,٨ | ٤٦,٩ |
| **– الإيرادات الرأسمالية** | ٢٦,٦ | ١,٣ | ٢٥,١ | ١,٠ | ١,٥– | ٥,٥– |

المصدر: وزارة المالية.

## ٢ – المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ انخفاض المصروفات العامة الفعلية بنحو ٤٠٤,٣ ملايين دينار وبنسبة ٢,١% لتصل إلى نحو ١٨٩٠٣,٣ ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو ١٩٣٠٧,٦ ملايين دينار للسنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ شكّلت ما نسبته ٩٠,٠% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ٢١٠٠٢,٦ مليون دينار.

**جدول (٣٩)**

**المصروفات الفعلية للموازنة العامة**

(مليون دينار)

| البيـــان | الحساب الختامي | | التغير | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣/١٢ | ٢٠١٤/١٣ | القيمة | % |
| **المصروفات العامة:** | ١٩٣٠٧,٦ | ١٨٩٠٣,٣ | ٤٠٤,٣– | ٢,١– |
| – المرتبات والأجور | ٤٨٣١,٥ | ٥٠٣٧,٧ | ٢٠٦,٢ | ٤,٣ |
| – المستلزمات السلعية والخدمات | ٣٦٤٠,٧ | ٣٢١٩,٣ | ٤٢١,٤– | ١١,٦– |
| – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات | ١٥٨,٧ | ٢٠٩,٣ | ٥٠,٦ | ٣١,٩ |
| – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة | ١٦٥١,٨ | ١٥٣٠,٥ | ١٢١,٣– | ٧,٣– |
| – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية | ٩٠٢٤,٨ | ٨٩٠٦,٥ | ١١٨,٣– | ١,٣– |

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الانخفاض في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ انخفاض المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ٤٢١,٤ مليون دينار وبنسبة ١١,٦% لتصل الى نحو ٣٢١٩,٣ مليون دينار خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقابل ٣٦٤٠,٧ مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الرابع (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة) بنحو ١٢١,٣ مليون دينار وبنسبة ٧,٣%، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ١١٨,٣ مليون دينار وبنسبة ١,٣% لتصل إلى نحو ٨٩٠٦,٥ ملايين دينار خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقابل ٩٠٢٤,٨ مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٣٩).

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض المصروفات الفعلية ضمن الباب الثاني جاء نتيجةً لتراجع مصروفات البند الثالث (وقود وزيوت وقوى محركة) من المجموعة الأولى (المستلزمات السلعية) بما قيمته ٤٧٣,٢ مليون دينار ونسبته ١٦,٨% (من ٢٨١٦,٠ مليون دينار إلى ٢٣٤٢,٨ مليون دينار)، حيث يُشكّل هذا البند ما نسبته ٧٣,٠% من جملة الباب الثاني. إلى جانب ذلك، جاء انخفاض المصروفات الفعلية للباب الرابع نتيجةً لتراجع مجموعة الاستملاكات العامة وبالتحديد تراجع بند استملاكات أراضي بما قيمته ١١٢,٥ مليون دينار ونسبته ٩٩% (من ١١٣,٦ مليون دينار إلى ١,١ مليون دينار).

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى انخفاض المصروفات الجارية (وتشمل الإنفاق الاستهلاكي، المصروفات المختلفة، المدفوعات التحويلية) لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو ١٧١٦٣,٥ مليون دينار مقابل نحو ١٧٤٩٧,١ مليونًا للسنة المالية ٢٠١٣/١٢ وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٣٣٣,٦ مليون دينار ونسبته ٢,٠% (جدول ٤٠). والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته ٩٠,٨% من جملة المصروفات العامة الفعلية، في حين شكّلت المصروفات الجارية خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ما نسبته ٩٣,٥% من اعتمادات المصروفات الجارية لذات السنة المالية والبالغة نحو ١٨٣٥١,٣ مليون دينار.

**جدول (٤٠)**
**التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية**

(مليون دينار)

| البيـــان | حساب ختامي | | | | التغير | معدل تغير (٢) عن (١) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣/١٢ | | ٢٠١٤/١٣ | | | |
| | قيمة (١) | % للإجمالي | قيمة (٢) | % للإجمالي | | % |
| **المصروفات الجارية:** | ١٧٤٩٧,١ | ٩٠,٦ | ١٧١٦٣,٥ | ٩٠,٨ | ٣٣٣,٦- | ٢,٠- |
| - الإنفاق الاستهلاكي | ٨٤٧٢,٢ | ٤٣,٩ | ٨٢٥٦,٩ | ٤٣,٧ | ٢١٥,٣- | ٢,٥- |
| * المرتّبات والأجور | ٤٨٣١,٥ | ٢٥,٠ | ٥٠٣٧,٧ | ٢٦,٦ | ٢٠٦,٢ | ٤,٣ |
| * المستلزمات السلعية والخدمات | ٣٦٤٠,٧ | ١٨,٩ | ٣٢١٩,٢ | ١٧,٠ | ٤٢١,٥- | ١١,٦- |
| - المصروفات المختلفة | ١٨٦٤,٠ | ٩,٧ | ١٧١٧,٥ | ٩,١ | ١٤٦,٥- | ٧,٩- |
| - المدفوعات التحويلية، ومنها: | ٧١٦٠,٩ | ٣٧,١ | ٧١٨٩,١ | ٣٨,٠ | ٢٨,٢ | ٠,٤ |
| * الداخلية، ومنها: | ٦٣٩٥,١ | ٣٣,٢ | ٦٦٠١,٩ | ٣٥,٠ | ٢٠٦,٨ | ٣,٢ |
| التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة | ٤٤٠٨,٥ | ٢٢,٨ | ٤٧٦٩,٢ | ٢٥,٢ | ٣٦٠,٧ | ٨,٢ |
| * الخارجية | ٧٦٥,٨ | ٤,٠ | ٥٨٧,٢ | ٣,١ | ١٧٨,٦- | ٢٣,٣- |
| **المصروفات الرأسمالية:** | **١٨١٠,٥** | **٩,٤** | **١٧٣٩,٨** | **٩,٢** | **٧٠,٧-** | **٣,٩-** |
| - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات | ١٥٨,٧ | ٠,٨ | ٢٠٩,٣ | ١,١ | ٥٠,٦ | ٣١,٩ |
| - المشاريع الإنشائية والصيانة | ١٥١٦,٤ | ٧,٩ | ١٥١٧,٩ | ٨,٠ | ١,٥ | ٠,١ |
| - الاستملاكات العامة | ١٣٥,٤ | ٠,٧ | ١٢,٦ | ٠,١ | ١٢٢,٨- | ٩٠,٧- |
| **الإجمالي** | **١٩٣٠٧,٦** | **١٠٠** | **١٨٩٠٣,٣** | **١٠٠** | **٤٠٤,٣-** | **٢,١-** |

المصدر : وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد انخفضت خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ بما قيمته نحو ٧٠,٧ مليون دينار ونسبته ٣,٩% لتصل إلى نحو ١٧٣٩,٨ مليون دينار مقابل ١٨١٠,٥ مليونًا خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، الأمر الذي ترتب عليه تراجع نسبة تلك المصروفات إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية لتصل إلى نحو ٩,٢% خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ مقابل نحو ٩,٤% خلال السنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية ٢٠١٤/١٣ ما نسبته ٦٧,٦% من جملة اعتمادات المصروفات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو ٢٥٧٣,٠ مليون دينار.

**رسم بياني (17)**
**التصنيف الإقتصادي للمصروفات العامة**

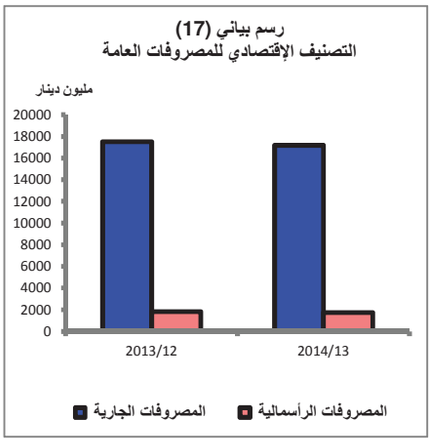


المصدر : وزارة المالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٢٩٠٨,١ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٢٧٠٠,٩ مليونًا للسنة المالية السابقة ٢٠١٣/١٢، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٢٠٧,٢ ملايين دينار ونسبته ١,٦%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤١).

**جدول (٤١)**

**موجز الحساب الختامي للموازنة العامة** (مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣/١٢ | ٢٠١٤/١٣ |
|---|---|---|
| **الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:** | ٣٢٠٠٨,٥ | ٣١٨١١,٤ |
| الإيرادات النفطية الفعلية | ٢٩٩٦٩,٦ | ٢٩٢٩١,٩ |
| **المصروفات العامة الفعلية** | ١٩٣٠٧,٦ | ١٨٩٠٣,٣ |
| **الفائض أو (العجز)** (١) | ١٢٧٠٠,٩ | ١٢٩٠٨,١ |
| **الفائض أو (العجز)** (٢) | ٤٦٩٨,٨ | ٤٩٥٥,٢ |

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

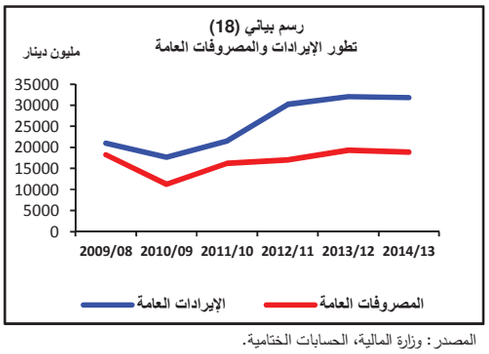


المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية.

## ثانيًا – السنة المالية ٢٠١٥/١٤:

### ١- الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤

صدر المرسوم بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٤ بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٥/١٤. وتضمنت تلك الموازنة العامة زيادة في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمتها نحو ١٩٧٣,١ مليون دينار ونسبتها ١٠,٠% لتصل إلى نحو ٢٠٠٦٩,٠ مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣ البالغة نحو ١٨٠٩٥,٩ مليون دينار. ويعكس ذلك الارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته ١٩٢٢,٦ مليون دينار ونسبته ١١,٤% لتصل إلى نحو ١٨٨٠٥,٧ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ البالغة نحو ١٦٨٨٣,١ مليون دينار من جانب، وزيادة تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو ٥٠,٦ مليون دينار ونسبته ٤,٢% لتصل إلى نحو ١٢٦٣,٣ مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣ والبالغة نحو ١٢١٢,٧ مليون دينار من جانبٍ آخر (جدول ٤٢).

ويعكس الارتفاع في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ أساسًا ارتفاع السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر ٧٥,٠ دولارًا للبرميل، وبما يمثل زيادة قيمتها ٥ دولارات ونسبتها ٧,١% عن السعر الاسترشادي المستخدَم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣ البالغ ٧٠,٠ دولارًا للبرميل. في حين لم تتغير كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ والبالغة نحو ٢,٧ مليون برميل يوميًا.

ومن جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق باعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ بالمقارنة مع اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية السابقة، فقد ارتفع إجمالي اعتمادات تلك المصروفات للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ بما قيمته نحو ٢٢٠٩,٥ ملايين دينار ونسبته ١٠,٥% مقارنةً باعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣ لتصل إلى نحو ٢٣٢١٢,١ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢١٠٠٢,٦ مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول ٤٢).

**جدول (٤٢)**

**تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة**

(مليون دينار)

| البـيان | موازنة معتمدة ٢٠١٤/١٣ | موازنة معتمدة ٢٠١٥/١٤ | تغير القيمة | تغير % |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات العامة** | ١٨٠٩٥,٩ | ٢٠٠٦٩,٠ | ١٩٧٣,١ | ١٠,٠ |
| **الإيرادات النفطية** | ١٦٨٨٣,١ | ١٨٨٠٥,٧ | ١٩٢٢,٦ | ١١,٤ |
| **الإيرادات غير النفطية، ومنها:** | ١٢١٢,٧ | ١٢٦٣,٣ | ٥٠,٦ | ٤,٢ |
| – الضرائب على صافي الدخل والأرباح | ٨٥,٠ | ٧٩,٠ | ٦,٠- | ٧,١- |
| – الضرائب والرسوم على الممتلكات | ١٧,٥ | ١٧,٥ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| – الضرائب والرسوم على السلع والخدمات | ٢,١ | ٣,٥ | ١,٤ | ٦٦,٧ |
| – الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية | ٢٢٥,١ | ٢٦٠,٢ | ٣٥,١ | ١٥,٦ |
| – إيرادات الخدمات، ومنها: | ٧٠٩,٨ | ٧٣٢,٦ | ٢٢,٨ | ٣,٢ |
| * خدمات الكهرباء والماء | ٢٢٨,٠ | ٢٣٨,٠ | ١٠,٠ | ٤,٤ |
| * خدمات النقل والمواصلات | ١٩٨,٢ | ٢١١,٤ | ١٣,٢ | ٦,٧ |
| – الإيرادات والرسوم المتنوعة | ١٤٣,١ | ١٥٥,٤ | ١٢,٣ | ٨,٦ |
| – الإيرادات الرأسمالية | ٣٠,٠ | ١٥,٠ | ١٥,٠- | ٥٠,٠- |
| **المصروفات العامة** | ٢١٠٠٢,٦ | ٢٣٢١٢,١ | ٢٢٠٩,٥ | ١٠,٥ |
| – المرتبات والأجور | ٥١٩٤,٠ | ٥٥٨٦,٠ | ٣٩٢,٠ | ٧,٥ |
| – المستلزمات السلعية والخدمات | ٣٨٧٣,٧ | ٣٩١٩,١ | ٤٥,٤ | ١,٢ |
| – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات | ٣٥١,٣ | ٢٩٠,٣ | ٦١,٠- | ١٧,٤- |
| – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة | ٢٢٢١,٧ | ٢٠١٧,٠ | ٢٠٤,٧- | ٩,٢- |
| – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية | ٩٣٦١,٨ | ١١٣٩٩,٧ | ٢٠٣٧,٩ | ٢١,٧ |

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ ارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كل من الباب الأول (المرتّبات والأجور) بنحو ٣٩٢,٠ مليون دينار وبنسبة ٧,٥% (من نحو ٥١٩٤,٠ مليون دينار إلى نحو ٥٥٨٦,٠ مليون دينار)، والباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بنحو ٤٥,٤ مليون دينار وبنسبة ١,٢% (من نحو ٣٨٧٣,٧ مليون دينار إلى نحو ٣٩١٩,١ مليون دينار)، والباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بنحو ٢٠٣٧,٩ مليون دينار وبنسبة ٢١,٨% (من نحو ٩٣٦١,٨ مليون دينار إلى نحو ١١٣٩٩,٧ مليون دينار).

ويُعزَى ارتفاع اعتمادات مصروفات الباب الخامس للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ مقابل السنة المالية ٢٠١٤/١٣ إلى ارتفاع اعتمادات كل من المصروفات المختلفة بنسبة ٧,٥%، والمدفوعات التحويلية الداخلية بنسبة ١٦,٠%، والمدفوعات التحويلية الخارجية بنسبة ١٣٢,٣%. وقد تركزت الزيادة ضمن المدفوعات التحويلية الداخلية للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ في بند إعانات عامة وبالتحديد دعم منتجات مكررة وغاز مسال سُوِّق محليًا (لا تشمل وقود وزيوت وقوى محركة المدرجة اعتماداته في الباب الثاني)، حيث ارتفعت اعتمادات ذلك البند بنحو ٦٦٣,٤ مليون دينار وبنسبة ١٠٦,٠% (من نحو ٦٢٥,٦ مليون دينار إلى نحو ١٢٨٩,٠ مليون دينار)، في حين تركزت الزيادة ضمن المدفوعات التحويلية الخارجية في بند الإعانات الخارجية، حيث ارتفعت تلك الإعانات بنحو ٥٧٠,٠ مليون دينار وبنسبة ١٤٢,٥% (من نحو ٤٠٠,٠ مليون دينار إلى نحو ٩٧٠,٠ مليون دينار).

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ (جدول ٤٣)، فقد ارتفعت اعتمادات المصروفات الجارية لتلك السنة المالية بما قيمته ٢٤٧٨,٣ مليون دينار ونسبته ١٣,٤% لتصل إلى نحو ٢٠٩٠٤,٨ مليون دينار، مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ١٨٤٢٩,٥ مليون دينار للسنة المالية السابقة، كما ارتفعت الأهمية النسبية لاعتمادات المصروفات الجارية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى إجمالي اعتمادات المصروفات لتلك السنة المالية لتصل إلى نحو ٩٠,٠% مقابل نحو ٨٧,٧% في السنة المالية ٢٠١٤/١٣. من جانبٍ آخر، ارتفعت اعتمادات التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ بما قيمته ٢٩٤,٦ مليون دينار ونسبته ٦,٠% لتصل إلى نحو ٥٢٠٧,٢ ملايين دينار أو ما نسبته نحو ٢٢,٤% من جملة اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية المذكورة مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها نحو ٤٩١٢,٧ مليون دينار ونسبتها نحو ٢٣,٤% من جملة اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية ٢٠١٤/١٣.

جدول (٤٣)

التبويب الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة (مليون دينار)

| البيـــــــان | موازنة معتمدة | | | | معدل تغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٤/١٣ | | ٢٠١٥/١٤ | | قيمة | % |
| | قيمة | % | قيمة | % | | |
| **المصروفات الجارية:** | **١٨٤٢٩,٥** | **٨٧,٧** | **٢٠٩٠٤,٨** | **٩٠,٠** | **٢٤٧٨,٣** | **١٣,٤** |
| – الإنفاق الاستهلاكي | ٩٠٦٧,٨ | ٤٣,٢ | ٩٥٠٥,١ | ٤٠,٩ | ٤٣٧,٣ | ٤,٨ |
| * المرتبات والأجور | ٥١٩٤,١ | ٢٤,٧ | ٥٥٨٦,٠ | ٢٤,١ | ٣٩١,٩ | ٧,٥ |
| * المستلزمات السلعية والخدمات | ٣٨٧٣,٧ | ١٨,٤ | ٣٩١٩,١ | ١٦,٩ | ٤٥,٤ | ١,٢ |
| – المصروفات المختلفة | ١٧٩٩,٣ | ٨,٦ | ١٩٤٩,٩ | ٨,٤ | ١٥٠,٦ | ٨,٣ |
| – المدفوعات التحويلية، ومنها: | ٧٥٦٢,٥ | ٣٦,٠ | ٩٤٤٩,٨ | ٤٠,٧ | ١٨٨٧,٣ | ٣٠,٠ |
| * الداخلية، ومنها | ٦٩٥٠,٦ | ٣٣,١ | ٨٠٦٥,٧ | ٣٤,٧ | ١١١٥,١ | ١٦,٠ |
| التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة | ٤٩١٢,٦ | ٢٣,٤ | ٥٢٠٧,٢ | ٢٢,٤ | ٢٩٤,٦ | ٦,٠ |
| * الخارجية | ٦١١,٩ | ٢,٩ | ١٣٨٤,١ | ٦,٠ | ٧٧٢,٢ | ١٢٦,٢ |
| **المصروفات الرأسمالية:** | **٢٥٧٣,٠** | **١٢,٣** | **٢٣٠٧,٣** | **١٠,٠** | **-٢٦٥,٧** | **-١٠,٣** |
| – وسائل نقل والمعدات والتجهيزات | ٣٥١,٣ | ١,٧ | ٢٩٠,٣ | ١,٣ | -٦١,٠ | -١٧,٤ |
| – المشاريع الإنشائية والصيانة | ٢٢٠٩,١ | ١٠,٥ | ١٩٦٧,٦ | ٨,٥ | -٢٤١,٥ | -١٠,٩ |
| – الاستملاكات العامة | ١٢,٦ | ٠,١ | ٤٩,٤ | ٠,٢ | ٣٦,٨ | ٢٩٢,٤ |
| **الإجمالي** | **٢١٠٠٢,٦** | **١٠٠** | **٢٣٢١٢,١** | **١٠٠** | **٢٢٠٩,٥** | **١٠,٥** |

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، فقد انخفضت تلك الاعتمادات لتصل إلى نحو ٢٣٠٧,٣ ملايين دينار مقابل نحو ٢٥٧٣ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٢٦٥,٧ مليون دينار ونسبته ١٠,٣%، وفي ذات الاتجاه، انخفضت أهميتها النسبية إلى إجمالي اعتمادات المصروفات للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ لتصل إلى نحو ١٠,٠% مقابل نحو ١٢,٣% في السنة المالية ٢٠١٤/١٣.

ونتيجةً لما تَقدَّم من تطورات على صعيد كلٍّ من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤، فقد تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو ٣١٤٣,٢ مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو ٢٩٠٦,٧ مليونًا للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول ٤٤).

رسم بياني (19)
تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة

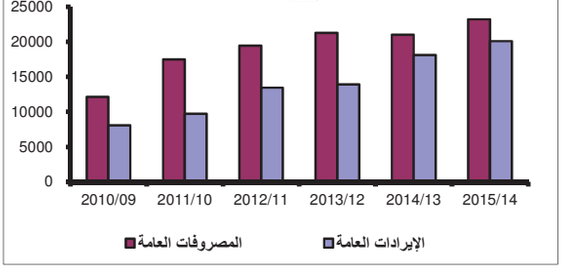


المصدر: وزارة المالية.

جدول (٤٤)

تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة (مليون دينار)

| البيان | موازنة معتمدة | |
|---|---|---|
| | ٢٠١٤/١٣ | ٢٠١٥/١٤ |
| تقديرات الإيرادات العامة، ومنها | ١٨٠٩٥,٩ | ٢٠٠٦٩,٠ |
| الإيرادات النفطية | ١٦٨٨٣,١ | ١٨٨٠٥,٧ |
| اعتمادات المصروفات العامة | ٢١٠٠٢,٦ | ٢٣٢١٢,٢ |
| الفائض أو العجز (١) | -٢٩٠٦,٧ | -٣١٤٣,٢ |
| الفائض أو العجز (٢) | -٧٤٣٠,٧ | -٨١٦٠,٤ |

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(٢) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

## ٢- العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤

تشير البيانات المتوافرة (جدول ٤٥) من كشوف المتابعة الشهرية لإيرادات ومصروفات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى انخفاض إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو ٢٧٨٢,٦ مليون دينار ونسبته ١١,٦% لتصل إلى نحو ٢١٢٠١,٧ مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٣) من السنة المالية ٢٠١٤/١٣ والتي بلغت نحو ٢٣٩٨٤,٣ مليونًا. ويُعزَى ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) بنحو ٢٧٩٠,٧ مليون دينار وبنسبة ١٢,٦% لتصل إلى نحو ١٩٤٠٥,٦ ملايين دينار مقابل نحو ٢٢١٩٦,٣ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣. من جانبٍ آخر، فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) بما قيمته ٨,٢ مليون دينار ونسبته ٠,٥% لتصل إلى نحو ١٧٩٦,٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ١٧٨٨,٠ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجاء الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات النفطية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ليعكس الانخفاض الملحوظ في متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري بنحو ١٣,١١ دولارًا وبنسبة ١٢,٤% ليصل إلى نحو ٩٢,٥٥ دولارًا مقابل ١٠٥,٦٦ دولارًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، وكذلك الانخفاض في كمية إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) لتصل في المتوسط إلى نحو ٢,٨٥٦ مليون برميل يوميًا مقارنةً بنحو ٢,٩٦٢ مليون برميل يوميًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة وبما يمثل انخفاض مقداره ١٠٦ ألف برميل يوميًا ونسبته ٣,٧%. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى تراجع متوسط سعر سلة نفوط منظمة الأقطار المصدّرة للنفط "أوبك" القياسية

خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) بنحو ١١,٤٠ دولار للبرميل وبنسبة ١١,٠% ليصل إلى نحو ٩٣,٣٤ دولار للبرميل مقارنةً بالفترة المقابلة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٣) والبالغ نحو ١٠٤,٧٤ دولارًا.

وبناءً على تطورات كلٍّ من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية الفعلية المحصّلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ الجدول (٤٥)، فقد تجاوزت الإيرادات العامة الفعلية المحصلة بما قيمته ١١٣٢,٧ مليون دينار ونسبته ٥,٦% التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ٢٠٠٦٩ مليون دينار. وقد جاء ذلك أساسًا محصلةً للارتفاع في الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بما قيمته ٦٠٠,٠ مليون دينار ونسبته ٣,٢% عن التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة قيمتها نحو ١٨٨٠٥,٧ مليونًا من جهة، وارتفاع الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بنحو ٥٣٢,٩ مليون دينار وبنسبة ٤٢,٠% عن التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة ١٢٦٣,٣ مليونًا من جهةٍ أخرى.

**جدول (٤٥)**

**الإيرادات العامة**

(مليون دينار)

| البيان | كشوف متابعة | | قيمة التغير | معدل التغير (%) |
|---|---|---|---|---|
| | إبريل – ديسمبر ٢٠١٣ | إبريل – ديسمبر ٢٠١٤ | | |
| **إجمالي الإيرادات العامة:** | **٢٣٩٨٤,٣** | **٢١٢٠١,٧** | **-٢٧٨٢,٦** | **-١١,٦** |
| الإيرادات النفطية | ٢٢١٩٦,٣ | ١٩٤٠٥,٦ | -٢٧٩٠,٧ | -١٢,٦ |
| الإيرادات غير النفطية | ١٧٨٨,٠ | ١٧٩٦,٢ | ٨,٢ | ٠,٥ |
| – الضرائب على صافي الدخل والأرباح | ٧٩,٤ | ٨٨,٦ | ٩,٢ | ١١,٦ |
| – الضرائب والرسوم الجمركية على الممتلكات | ١٥,٤ | ١٦,٤ | ١,٠ | ٦,٥ |
| – الضرائب والرسوم على السلع والخدمات | ١,٨ | ٣,٦ | ١,٨ | ١٠٠,٠ |
| – الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية | ٢٠٠,٩ | ١٩٩,٦ | -١,٢ | -٠,٦ |
| – إيرادات الخدمات ومنها: | ٤٦٠,٠ | ٤٩٦,٤ | ٣٦,٣ | ٧,٩ |
| * خدمات الأمن والعدالة | ٥٥,١ | ٧٨,٦ | ٢٣,٥ | ٤٢,٦ |
| * خدمات الكهرباء والماء | ١٢٢,١ | ١٣٤,٩ | ١٢,٨ | ١٠,٥ |
| * خدمات النقل والمواصلات | ١٢٤,٧ | ١٢٦,٩ | ٢,٢ | ١,٨ |
| – الإيرادات والرسوم المتنوعة | ١٠٠٧,٦ | ٩٩٠,٦ | -١٧ | -١,٧ |
| – الإيرادات الرأسمالية | ٢٢,٦ | ٠,٦ | -٢٢ | -٩٧,٣ |

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤)، فقد سجلت ارتفاعًا قيمته نحو ٩٣٢,٥ مليون دينار ونسبته ٩,٧% لتصل إلى نحو ١٠٥٧٤,٤ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٩٦٤١,٩ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجدير بالذكر، أن قيمة المصروفات الفعلية ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ تُشكّل ما نسبته ٤٥,٦% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة للموازنة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ٢٣٢١٢,١ مليون دينار.

**جدول (٤٦)**

**المصروفات العامة** (مليون دينار)

| البيان | كشوف متابعة | | قيمة التغير | معدل التغير(%) |
|---|---|---|---|---|
| | إبريل – ديسمبر ٢٠١٣ | إبريل – ديسمبر ٢٠١٤ | | |
| **إجمالي المصروفات العامة** | **٩٦٤١,٩** | **١٠٥٧٤,٤** | **٩٣٢,٥** | **٩,٧** |
| – المرتبات والأجور | ٢٥٢٠,٤ | ٢٥٨٥,٩ | ٦٥,٥ | ٢,٦ |
| – المستلزمات السلعية والخدمات | ١٤١٧,١ | ١٨٨٤,٩ | ٤٦٧,٨ | ٣٣,٠ |
| – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات | ٣٨,١ | ٦٢,٥ | ٢٤,٤ | ٦٤,٠ |
| – المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة | ٦٤٨,٧ | ٨٣٦,٥ | ١٨٧,٧ | ٢٨,٩ |
| – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية | ٥٠١٧,٦ | ٥٢٠٤,٦ | ١٨٧,٠ | ٣,٧ |

المصدر : وزارة المالية.

وتُعزَى الزيادة المشار إليها في إجمالي قيمة المصروفات الفعلية خلال الفترة (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) مقارنةً بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة إلى الزيادة في قيمة المصروفات الفعلية ضمن جميع أبوابها، حيث ارتفعت مصروفات الباب الأول (المرتّبات والأجور) بما قيمته ٦٥,٥ مليون دينار ونسبته ٢,٦% لتصل إلى نحو ٢٥٨٥,٩ مليون دينار مقابل نحو ٢٥٢٠,٤ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الثاني (المستلزمات السلعية والخدمات) بما قيمته ٤٦٧,٨ مليون دينار ونسبته ٣٣,٠% لتصل إلى نحو ١٨٨٤,٩ مليون دينار مقابل نحو ١٤١٧,١ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب الخامس (المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية) بما قيمته نحو ١٨٧,٠ مليون دينار ونسبته ٣,٧% لتصل إلى نحو ٥٢٠٤,٦ مليون دينار مقابل نحو ٥٠١٧,٦ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥/١٤ إلى ارتفاع المصروفات الجارية (وتشمل الإنفاق الاستهلاكي، المصروفات المختلفة، المدفوعات التحويلية) خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) لتصل قيمتها إلى نحو ٩٦٧٥,٤ مليون دينار مقابل نحو ٨٩٥٥,٠ مليون دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٧٢٠,٤ مليون دينار ونسبته ٨,٠%. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الجارية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ ما نسبته ٤٦,٣% من اعتمادات المصروفات الجارية لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو ٢٠٩٠٤,٨ مليون دينار. أما على صعيد المصروفات الرأسمالية، فقد ارتفعت خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥/١٤ بما قيمته نحو ٢١٢,١ مليون دينار ونسبته ٣٠,٩% لتصل إلى نحو ٨٩٩,٠ مليون دينار مقابل ٦٨٦,٩ مليونًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة (جدول ٤٧).

**جدول (٤٧)**

**التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة** (مليون دينار)

| البيـان | كشوف متابعة | | | | معدل تغير | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إبريل – ديسمبر ٢٠١٣ | | إبريل – ديسمبر ٢٠١٤ | | قيمة | % |
| | قيمة | % | قيمة | % | | |
| **المصروفات الجارية** | **٨٩٥٥,٠** | **٩٣** | **٩٦٧٥,٤** | **٩١,٥** | **٧٢٠,٤** | **٨,٠** |
| – الإنفاق الاستهلاكي | ٣٩٣٧,٥ | ٤٠,٨ | ٤٤٧٠,٨ | ٤٢,٣ | ٥٣٣,٣ | ١٣,٥ |
| * المرتّبات والأجور | ٢٥٢٠,٤ | ٢٦,١ | ٢٥٨٥,٩ | ٢٤,٥ | ٦٥,٥ | ٢,٦ |
| * المستلزمات السلعية والخدمات | ١٤١٧,١ | ١٤,٧ | ١٨٨٤,٩ | ١٧,٨ | ٤٦٧,٨ | ٣٣,٠ |
| – المصروفات المختلفة | ٢٩٨,٦ | ٣,١ | ٢٩٤,٩ | ٢,٨ | -٣,٧ | -١,٢ |
| – المدفوعات التحويلية، ومنها: | ٤٧١٨,٨ | ٥٠,٠ | ٤٩٠٩,٧ | ٤٦,٤ | ١٩٠,٩ | ٤,٠ |
| * الداخلية، ومنها | ٤٣٩٠,٤ | ٤٥,٥ | ٤٢٤٨,٨ | ٤٠,٢ | -١٤١,٦ | -٣,٢ |
| التحويلات إلى هيئات ومؤسسات عامة | ٣١١٢,٢ | ٣٢,٣ | ٢٤٨٣,٣ | ٢٣,٥ | -٦٢٨,٩ | -٢٠,٢ |
| * الخارجية | ٣٢٨,٤ | ٣,٤ | ٦٦٠,٩ | ٦,٣ | ٣٣٢,٥ | ١٠١,٢ |
| **المصروفات الرأسمالية** | **٦٨٦,٩** | **٧,١** | **٨٩٩,٠** | **٨,٥** | **٢١٢,١** | **٣٠,٩** |
| – وسائل النقل والمعدات والتجهيزات | ٣٨,١ | ٠,٤ | ٦٢,٥ | ٠,٦ | ٢٤,٤ | ٦٤,٠ |
| – المشاريع الإنشائية والصيانة | ٦٤٨,٨ | ٦,٧ | ٨٣٦,٥ | ٧,٩ | ١٨٧,٧ | ٢٩,٠ |
| – الاستملاكات العامة | – | – | – | – | – | – |
| **الإجمالي** | **٩٦٤١,٩** | **١٠٠** | **١٠٥٧٤,٤** | **١٠٠** | **٩٣٢,٥** | **٩,٧** |

المصدر: وزارة المالية.

وكمحصلةٍ لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل – ديسمبر ٢٠١٤) من السنة المالية ٢٠١٥/١٤، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو ١٠٦٢٧,٣ مليون دينار مقابل فائض فعلي بلغت قيمته نحو ١٤٣٤٢,٤ مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة ٢٠١٤/١٣، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٣٧١٥,١ مليون دينار ونسبته ٢٥,٩%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

**جدول (٤٨)**
**ملخص الفائض والعجز**
(مليون دينار)

| البيان | كشوف متابعة | | التغير | |
|---|---|---|---|---|
| | إبريل– ديسمبر ٢٠١٣ | إبريل– ديسمبر ٢٠١٤ | القيمة | % |
| الإيرادات العامة الفعلية | ٢٣٩٨٤,٣ | ٢١٢٠١,٧ | ٢٧٨٢,٦– | ١١,٦– |
| المصروفات العامة الفعلية | ٩٦٤١,٩ | ١٠٥٧٤,٤ | ٩٣٢,٤ | ٩,٧ |
| الفائض أو العجز (١) | ١٤٣٤٢,٤ | ١٠٦٢٧,٣ | ٣٧١٥,١– | ٢٥,٩– |
| الفائض أو العجز (٢) | ٨٣٤٦,٣ | ٥٣٢٦,٩ | ٣٠١٩,٤– | ٣٦,٢– |

(١) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.
(١) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.
المصدر: وزارة المالية.

# التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

## التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض هذا الجزء من التقرير تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارتها الخارجية خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بعام ٢٠١٣، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

### أولًا- الحساب الجاري:

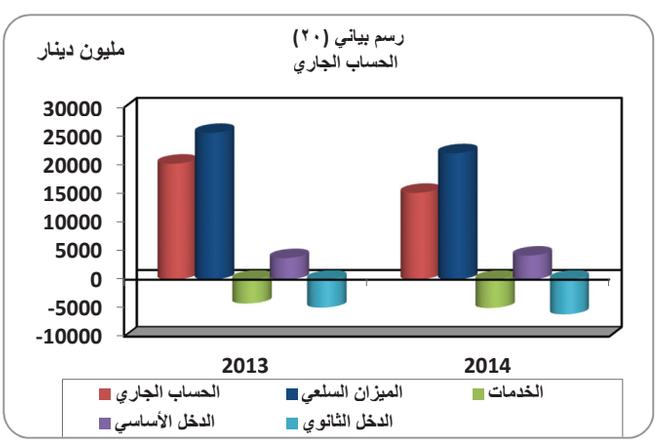


بلغ فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام ٢٠١٤ نحو ١٥١٣٩,٧ مليون دينار (ونسبته نحو ٣٢,٥% للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤)، مقابل نحو ٢٠٢١٠,٥ ملايين دينار خلال العام السابق (ونسبته نحو ٤٠,٩% للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣)، متراجعًا بنحو ٥٠٧٠,٨ مليون دينار وبنسبة ٢٥,١%. وجاء هذا التراجع محصلة لارتفاع إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري (ومن أبرزها المدفوعات مقابل الواردات السلعية والخدمية ومدفوعات الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)) من جهة، وانخفاض إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (ومن أبرزها المتحصلات من الصادرات السلعية والخدمية والدخل الأساسي (دخل الاستثمار))، من جهة أخرى.

**جدول (٤٩)**

**الحساب الجاري** (مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ (معدلة) | ٢٠١٤ (أولية) |
|---|---|---|
| **أولاً: الحساب الجاري (١+٢+٣+٤):** | **٢٠٢١٠,٥** | **١٥١٣٩,٧** |
| **١- الميزان السلعي:** | **٢٥٥٧٠,٩** | **٢٢٠٢٧,٤** |
| * الصادرات السلعية (فوب) ومنها: | ٣٢٨٢٤,١ | ٢٩٨٢٠,٢ |
| الصادرات النفطية | (٣٠٧٨٩,٥) | (٢٧٧٥٣) |
| * الواردات السلعية (فوب) | -٧٢٥٣,٢ | -٧٧٩٢,٨ |
| **٢- الخدمات ومنها:** | **-٤٢٠٤,١** | **-٤٩٨٥,٢** |
| * النقل | -١١٣٨,٤ | -١١٣٧,٦ |
| * السفر | -٢٦٥٣,١ | -٣١٠١,٣ |
| * خدمات حكومية | -١٥٤,٧ | -٢٤٦,٣ |
| **٣- الدخل الأساسي، ومنه:** | **٣٧٥٩,٠** | **٤١٩٧,٩** |
| * دخل الاستثمار المباشر | ١١٣٧,٥ | ١٢٥٦,٥ |
| * دخل استثمارات المحفظة المالية | ٢٣٦٨,٢ | ٢٦٢٩,٠ |
| * دخل الاستثمارات الأخرى | ٢٠٦,١ | ٢٧٧,٣ |
| **٤- الدخل الثانوي** | **-٤٩١٥,٤** | **-٦١٠٠,٣** |
| *الحكومة العامة | -٣٨٥,٨ | -٧٢٩,٤ |
| * قطاعات أخرى، ومنها: | -٤٥٣٠,١ | -٥٣٧١,٧ |
| تحويلات العاملين | (-٤٤٨٢,٤) | (-٥٣٢٤,٩) |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ونعرض فيما يلي تطورات أبرز بنود الحساب الجاري، وذلك على النحو التالي:

## ١ - الميزان السلعي:[١]

تشير البيانات والتقديرات المتاحة إلى انخفاض إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدولة الكويت (استيرادًا وتصديرًا) خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى نحو ٣٧٦١٣,٠ مليون دينار مقابل نحو ٤٠٠٧٧,٣ مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٢٤٦٤,٣ مليون دينار ونسبته ٦,١%.

**جدول (٥٠)**

**الميزان السلعي**

(مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ (معدلة) | ٢٠١٤ (أولية) |
|---|---|---|
| ١- الصادرات السلعية (فوب) ومنها: | ٣٢٨٢٤,١ | ٢٩٨٢٠,٢ |
| الصادرات النفطية | ٣٠٧٨٩,٥ | ٢٧٧٥٣,٠ |
| ٢- ناقصًا الواردات السلعية (فوب) | ٧٢٥٣,٢ | ٧٧٩٢,٨ |
| ٣- الميزان السلعي | ٢٥٥٧٠,٩ | ٢٢٠٢٧,٤ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(١) يختلف مفهوم "الميزان السلعي" ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم "الميزان التجاري" ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيرد ذكر ذلك لاحقًا عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا التقرير.

وبلغت قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمــة الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٤ نحو ٢٢٠٢٧,٤ مليون دينار مقارنةً بنحو ٢٥٥٧٠,٩ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل تراجعًا قيمته نحو ٣٥٤٣,٥ مليون دينار ونسبته ١٣,٩% (جدول ٥٠).

ونتناول فيما يلي تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

### أ – الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام ٢٠١٤ نحو ٢٩٨٢٠,٢ مليون دينار مقارنةً بنحو ٣٢٨٢٤,١ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو ٣٠٠٣,٩ ملايين دينار ونسبته ٩,٢%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أساسًا انخفاض قيمة صادرات دولة الكويت من السلع النفطية خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٢٧٧٥٣,٠ مليون دينار مقابل نحو ٣٠٧٨٩,٥ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٣٠٣٦,٥ مليونًا ونسبته ٩,٩%. وفي مقابل ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية لدولة الكويت (على أساس "فوب") لتصل خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢٠٦٧,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٢٠٣٤,٦ مليونًا خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو ٣٢,٦ مليون دينار ونسبته ١,٦%.

### ب– الواردات السلعية:

تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٤ (على أساس "سيف")* ليصل إلى نحو ٨٩٦١,٢ مليون دينار مقابل نحو ٨٣٠٨,٨ ملايين دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته ٦٥٢,٤ مليون دينار ونسبته ٧,٩%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تشير تلك البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو ٥٩٦٨,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، وبما يمثل نحو ٦٦,٦% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو ٥٥٠٨,٣ ملايين دينار وبما يمثل نحو ٦٦,٣% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول ٥١).

* تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند كما هو موضح بالجدول (٥٠) والتي يتم احتسابها على أساس "فوب" (Free on board-FOB) عن قيمة الواردات بالجدول (٥١) والتي يتم احتسابها على أساس "سيف" (قيمة السلع مضافًا إليها قيمة الشحن والتأمين Cost, insurance and freight–CIF).

**جدول (٥١)**

**التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول**

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

| الدول | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % |
| الصين الشعبية | ١١١٥,٦ | ١٣,٤ | ١٢٦٧,٧ | ١٤,١ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٨٢٤,٤ | ٩,٩ | ٨٧٦,٠ | ٩,٨ |
| الامارات العربية المتحدة | ٧٣٠,٠ | ٨,٨ | ٨٣٩,٨ | ٩,٤ |
| اليابان | ٦٣١,٠ | ٧,٦ | ٦٣٦,٨ | ٧,١ |
| المانيا | ٥٦٢,١ | ٦,٨ | ٥٩٧,٢ | ٦,٧ |
| المملكة العربية السعودية | ٣٩٨,٤ | ٧,٨ | ٤٤٦,٦ | ٥,٠ |
| الهند | ٣٣٢,٢ | ٤,٠ | ٣٧١,٨ | ٤,١ |
| كوريا الجنوبية | ٣٢٤,٠ | ٣,٩ | ٣٦٦,٥ | ٤,١ |
| ايطاليا | ٣٥٤,٩ | ٤,٣ | ٣٣٣,٣ | ٣,٧ |
| المملكة المتحدة | ٢٣٥,٧ | ٢,٨ | ٢٣٢,٤ | ٢,٦ |
| **المجموع** | **٥٥٠٨,٣** | **٦٦,٣** | **٥٩٦٨,١** | **٦٦,٦** |
| **إجمالي قيمة الواردات** | ٨٣٠٨,٨ | ١٠٠,٠ | ٨٩٦١,٢ | ١٠٠,٠ |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وضمن ذلك جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٤، وبقيمة بلغت نحو ١٢٦٧,٧ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٤,١% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت خلال العام المذكور، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو ٨٧٦ مليون دينار وبما يمثل نحو ٩,٨% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة بلغت نحو ٨٣٩,٨ مليون دينار وبما يمثل نحو ٩,٤% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٤.

وتشير البيانات كذلك إلى أن قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغت نحو ١٥٣٦,٠ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٧,١% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام ٢٠١٤، وذلك مقابل نحو ١٣٥٧,٨ مليون دينار وبما يمثل نحو ١٦,٣% من ذلك الإجمالي خلال العام السابق.

هذا، وقد ساهمت الواردات السلعية من كلٍّ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو ٨٣,٨% من إجمالي واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام ٢٠١٤ (جدول ٥٢).

**جدول (٥٢)**
**التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس "سيف")**
**من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

| الدول | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة | % | القيمة | % |
| الإمارات العربية المتحدة | ٧٣٠,٠ | ٨,٨ | ٨٣٩,٨ | ٩,٤ |
| المملكة العربية السعودية | ٣٩٨,٤ | ٤,٨ | ٤٤٦,٦ | ٥,٠ |
| سلطنة عُمان | ١٤٢,٦ | ١,٧ | ١٤٠,٦ | ١,٦ |
| مملكة البحرين | ٤٩,٨ | ٠,٦ | ٧٦,٦ | ٠,٨ |
| دولة قطر | ٣٦,٩ | ٠,٤ | ٣٢,٣ | ٠,٣ |
| **المجموع** | ١٣٥٧,٨ | ١٦,٣ | ١٥٣٦,٠ | ١٧,١ |
| **الدول العربية الأخرى** | ١٨٧,٥ | ٢,٣ | ٢٢٣,٨ | ٢,٥ |
| **إجمالي قيمة الواردات** | ٨٣٠٨,٨ | ١٠٠,٠ | ٨٩٦١,٢ | ١٠٠,٠ |

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

## ٢- حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات (صافي) قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات السفر والنقل والاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية، إضافةً إلى الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات. وقد سجل حساب الخدمات (صافي) خلال عام ٢٠١٤ عجزًا بلغ نحو ٤٩٨٥,٢ مليون دينار، مقارنةً بعجز بلغ ٤٢٠٤,١ ملايين دينار خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز وبنحو ٧٨١,١ مليون دينار وبنسبة ١٨,٦%. ويعزى الارتفاع في قيمة العجز في حساب الخدمات إلى ارتفاع مدفوعات خدمات السفر خلال عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٢٠٦,٤ ملايين دينار، مقابل نحو ٢٧٣٧,٤ مليونًا خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٤٦٩,٠ مليون دينار ونسبتها ١٧,١%. هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات خلال عام ٢٠١٤ قد بلغ نحو ٦٧٦٨,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٥٩٥٦,٥ مليونًا خلال العام السابق، وبذلك سجلت قيمة المدفوعات على الخدمات ارتفاعًا بنحو ٨١٢,٤ مليون دينار وبنسبة ١٣,٦% مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المدفوعات ضمن بند "السفر" قد استحوذت على ما نسبته ٤٧,٤% من إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٤، مقارنةً بما نسبته ٤٦,٠% خلال العام السابق. وتأتي قيمة المدفوعات ضمن بند "النقل" في المرتبة الثانية، حيث تشكل نحو ٢٣,٨% من إجمالي قيمة المدفوعات بحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٥,٢% خلال العام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٤ نحو ١٧٨٣,٧ مليون دينار، مقابل نحو ١٧٥٢,٤ مليون دينار خلال العام السابق، مرتفعًا بنحو ٣١,٣ مليون دينار وبنسبة ١,٨%. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع متحصلات خدمات النقل بنحو ١١٠,٦ ملايين دينار، أي ما يمثل نحو ٦,٢% من الزيادة في إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٤. وتمثل المتحصلات من خدمات الاتصالات أهم بنود الجانب الدائن بحساب الخدمات، حيث بلغت قيمتها خلال عام ٢٠١٤ نحو ٨٧١,٨ مليون دينار لتشكل نحو ٤٨,٩% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات، تليها المتحصلات من خدمات النقل، والتي بلغت نحو ٤٧٤,١ مليون دينار، وبما يشكل نحو ٢٦,٦% من إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات خلال عام ٢٠١٤.

### ٣- الدخل الأساسي:

يُعتبر حساب الدخل الأساسي، من حيث القيمة، المصدر الثاني لفائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بعد الميزان السلعي، حيث بلغت الأهمية النسبية لفائض حساب الدخل الأساسي نحو ٢٧,٧% من فائض الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٤، حيث حقق حساب الدخل الأساسي فائضًا بلغ نحو ٤١٩٧,٩ مليون دينار في عام ٢٠١٤، مقابل فائض بلغ نحو ٣٧٥٩,٠ مليونًا خلال العام السابق، بزيادة قيمتها نحو ٤٣٨,٩ مليون دينار ونسبتها ١١,٧%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام ٢٠١٤ قد بلغ نحو ٤٥٩٤,٦ مليون دينار، مقابل نحو ٤١٥٤,٣ مليونًا خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو ٤٤٠,٢ مليون دينار ونسبتها ١٠,٦%.

### ٤- الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجانب المدين قيمة التحويلات الجارية من المقيمين (أفرادًا ومؤسسات مواطنين ووافدين) إلى الخارج، وتشمل تحويلات العمالة الوافدة للخارج وما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين. وقد بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية إلى الخارج خلال عام ٢٠١٤ نحو ٦١٠٠,٣ مليون دينار، مقابل نحو ٤٩١٥,٤ مليون دينار خلال العام السابق، بزيادة قدرها ١١٨٥,٠ مليون دينار ونسبتها ٢٤,١%. وبلغ إجمالي قيمة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٥٣٢٤,٩ مليون دينار، مقابل نحو ٤٤٨٢,٤

مليونًا خلال العام السابق، بزيادة بلغت نحو ٨٤٢,٥ مليون دينار وبنسبة ١٨,٨%. إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي قيمة التحويلات الجارية من الحكومة العامة إلى الخارج خلال عام ٢٠١٤ نحو ٧٢٩,٤ مليون دينار، مقابل نحو ٣٨٥,٨ مليونًا خلال العام السابق، بزيادة قيمتها نحو ٣٤٤,٠ مليون دينار ونسبتها ٨٩,١%.

## ثانيًا – الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي لميزان مدفوعات دولة الكويت تدفقًا صافيًا من الخارج بلغ نحو ١١٣٥,٧ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ١٢٦٥,٠ مليونًا خلال العام السابق، منخفضًا بنحو ١٢٩,٣ مليون دينار وبنسبة ١٠,٢%. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي قيمة التعويضات التي حصل عليها المقيمون من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٤ نحو ١٢١٤,٠ مليون دينار، مقابل نحو ١٣٣٩,٦ مليونًا خلال العام السابق منخفضًا بنحو ١٢٥,٦ مليونًا وبنسبة ٩,٤% (جدول ٥٣).

**جدول (٥٣)**
**الحساب الرأسمالي**
(مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ (معدلة) | ٢٠١٤ (أولية) |
|---|---|---|
| **ثانيًا: الحساب الرأسمالي:** | **١٢٦٥,٠** | **١١٣٥,٧** |
| **التحويلات الرأسمالية:** | **١٢٦٥,٠** | **١١٣٥,٧** |
| الحكومة العامة | -١٧,٣ | -١٤,٤ |
| القطاعات الأخرى | ١٢٩٠,٥ | ١١٥٠,١ |

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ثالثًا: الحساب المالي:

تشير الإحصاءات الأولية للحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت إلى نمو صافي قيمة الموجودات الخارجية للاقتصاد المحلي (التغيرات الحقيقية في الموجودات الأجنبية ناقصًا التغيرات الحقيقية في المطلوبات الأجنبية) بنحو ١٦٥٨٣,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤، مقابل نمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية بنحو ٢٠٤٣٢,٩ مليونًا خلال العام السابق. ويوضح الجدول (٥٤) البنود الفرعية في الحساب المالي بإحصاءات ميزان المدفوعات.

**جدول (٥٤)**

**الحساب المالي***

(مليون دينار)

| البيـــان | ٢٠١٣ (معدلة) | ٢٠١٤ (أولية) |
|---|---|---|
| **ثالثًا- الحساب المالي:** | **٢٠٤٣٢,٩-** | **١٦٥٨٣,٩-** |
| **أ - الاستثمار المباشر (صافي):** | **٤٣١٤,٦-** | **٣٥٩١,٨-** |
| - الاستثمار المباشر في الخارج | ٤٧٢١,٢- | ٣٧٣٠,١- |
| - الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت | ٤٠٦,٦ | ١٣٨,٢ |
| **ب - الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):** | **٦٠٢١,٧-** | **١١٨٦٧,١-** |
| - الموجودات | ٦٢١٥,٣- | ١٢٠٠٨,٨- |
| - المطلوبات | ١٩٣,٦ | ١٤١,٧- |
| **جـ - المشتقات المالية:** | **١٥,٦-** | **٢٧,٦** |
| - الموجودات | ٨٧,٢- | ٣٢٥,٨- |
| - المطلوبات | ٧١,٦ | ٣٥٣,٣ |
| **د - الاستثمارات الأخرى (صافي):** | **٩١٢٣,٨-** | **٧٩٠-** |
| - الموجودات | ١٠٠٦٨,٤- | ٢٢٧٥,٩- |
| - المطلوبات | ٩٤٤,٧- | ١٤٨٥,٩ |
| **رابـعًـا - الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)** | **٩٥٧,٢-** | **٣٦٢,٦-** |
| **خامسًا- صافي السهو والخطأ** | **١٠٤٢,٦-** | **٣٠٨,٤** |
| **سادسًا- الميزان الكلي (فائض أو عجز)** | **٩٥٧,٢** | **٣٦٢,٦** |

* تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

## رابعًا - السهو والخطأ (صافي):

تُشير البيانات المتوافرة إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أيٍّ من بنود ميزان المدفوعات يُقدّر بنحو ٣٠٨,٤ ملايين دينار في الجانب الدائن، تمثل تدفقًا صافيًا من الخارج خلال عام ٢٠١٤، مقارنةً بنحو ١٠٤٢,٦ مليونًا في الجانب المدين خلال العام السابق (جدول ٥٤).

## خامسًا - الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، فائضًا كليًا خلال عام ٢٠١٤ بلغت قيمته نحو ٣٦٢,٦ مليون دينار مقارنةً بفائضٍ كلي

بلغت قيمته نحو ٩٥٧,٢ مليونًا خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من زيادة في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو ١٥٧٤٨,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤ (أو ما يمثل نحو ٣٣,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٤)، مقارنةً بفائض قيمته نحو ١٦٦٠٨,٧ ملايين دينار خلال العام السابق (أو ما يمثل نحو ٣٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لذلك العام).

# سوق الكويت
# للأوراق المالية

## سوق الكويت للأوراق المالية

### مقدمة

تراجعت مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في سوق الكويت للأوراق المالية بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠١٤، حيث سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) انخفاضًا واضحًا بلغت نسبته ٤٥,١٨% و٥٨,١٢% على التوالي مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام ٢٠١٣. كما أقفل المؤشر العام للأسعار التعاملات في نهاية عام ٢٠١٤ منخفضًا بنسبة ١٣,٤٣% مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٣، في حين سجّل المؤشر الوزني للسوق انخفاضًا بنسبة أقل بكثير، حيث تراجع بنحو ٣,٠٩% في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بإقفال عام ٢٠١٣. وسجل مؤشر كويت ١٥ انخفاضًا طفيفًا في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٠,٧٩% مقارنة بإقفال عام ٢٠١٣. وفي ضوء ذلك، سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة انخفاضًا لتصل إلى نحو ٢٩٧٣٣,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ بانخفاض نسبته ٤,٠٤% عن نهاية عام ٢٠١٣، وذلك بعد ارتفاع قيمته ١٩٣٧,٧ مليون دينار ونسبته ٦,٧% في نهاية عام ٢٠١٣ مقارنةً بالعام السابق له.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

### أولاً – مؤشرات التداول الرئيسية:

اتّجهت المؤشرات الرئيسية للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية نحو الانخفاض الملموس خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً مع مستوياتها خلال عام ٢٠١٣ (جدول ٥٥، ورسم بياني ٢١). وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٤ نحو ٦,٠٩ بلايين دينار (بمعدل يومي بلغ ٢٤,٩٦ مليون دينار) مقابل نحو ١١,١٠ بليون دينار (وبمعدل يومي بلغ ٤٥,١٢ مليون دينار) خلال عام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضًا قيمته ٥,٠١ بلايين دينار ونسبته

**جدول رقم (٥٥)**

**المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**

| الفـــــترة | القيمة (مليون دينار) | الكمية (مليون سهم) | عدد الصفقات (ألف صفقة) |
|---|---|---|---|
| عام ٢٠١٢ | ٧٢١٤,٧ | ٨٣١٣٦,١ | ١١٩٨,٣ |
| عام ٢٠١٣ | ١١١٠٢,٦ | ١٢٦٥٠٧,٢ | ٢١٣٦,١ |
| عام ٢٠١٤ | ٦٠٨٧,٠ | ٥٢٩٨٦,١ | ١١٨٥,٩ |
| الربع الأول | ١٨٦١,٠ | ١٧١٦٤,٧ | ٣٤١,٨ |
| الربع الثاني | ١٥٠٦,٠ | ١٠٩٩٠,٠ | ٢٦٣,١ |
| الربع الثالث | ١٢٧٩,٠ | ١٢٥٣٩,٣ | ٢٧٧,٤ |
| الربع الرابع | ١٤٤١,٠ | ١٢٢٩٢,١ | ٣٠٣,٦ |
| معدل التغير السنوي لعام ٢٠١٤ عن ٢٠١٣ | -٤٥,١٨ | -٥٨,١٢ | -٤٤,٤٨ |

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

٤٥,١٨% (ونسبته ٤٤,٦٨% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٤ نحو ٥٢,٩٩ بليون سهم (بمعدل يومي بلغ ٢١٧,١٧ مليون سهم) مقارنةً بنحو ١٢٦,٥١ بليون سهم خلال عام ٢٠١٣ (بمعدل يومي بلغ ٥١٤,٢٧ مليون سهم)، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ٧٣,٥٢ بليون سهم ونسبته ٥٨,١٢% (ونسبته ٥٧,٧٧% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

**رسم بياني (٢١)**

**تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة**

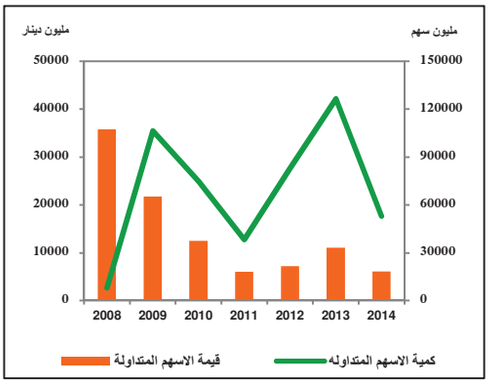


المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (جدول ٥٦)، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم ١٢ بنكًا، تشكّل نحو ٦,٢٢% لإجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق، ونحو ٤٩,١٧% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام ٢٠١٤) أعلى قيمة للأسهم المتداولة بين قطاعات السوق. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام ٢٠١٤، قد بلغت نحو ١٨٢٨,٨ مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته ٣٠,٠٤% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق للعام المذكور.

**جدول (٥٦)**

**تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٤ (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية في الإجمالي (%)**

| القطاع | عدد الشركات | ٢٠١٤ | |
|---|---|---|---|
| | | القيمة | % |
| النفط والغاز | (٨) | ١٨٠,١ | ٢,٩٦ |
| المواد الأساسية | (٤) | ٧٢,٥ | ١,١٩ |
| الصناعية | (٣٩) | ٧١٩,٦ | ١١,٨٢ |
| السلع الاستهلاكية | (٧) | ١١٢,٨ | ١,٨٥ |
| الرعاية الصحية | (٣) | ١٥,٠ | ٠,٢٥ |
| الخدمات الاستهلاكية | (١٦) | ٩٧,٥ | ١,٦٠ |
| الاتصالات | (٤) | ٤٠٠,٤ | ٦,٥٨ |
| المنافع | – | – | – |
| البنوك | (١٢) | ١٨٢٨,٨ | ٣٠,٠٤ |
| التأمين | (٧) | ١٤,٤ | ٠,٢٤ |
| العقار | (٣٩) | ١٠٠٦,١ | ١٦,٥٣ |
| الخدمات المالية | (٥٠) | ١٦١٨,٤ | ٢٦,٥٩ |
| الأدوات المالية | – | – | – |
| التكنولوجيا | (٤) | ٢١,٤ | ٠,٣٥ |
| **المجموع** | **(١٩٣)** | **٦٠٨٧,٠** | **١٠٠** |

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

## ثانيًا – حركة الأسعار:

سجّل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية (١٩٩٣/١٢/٢٩ =١٠٠٠ نقطة) في نهاية عام ٢٠١٤ انخفاضًا ملموسًا، حيث أقفل تداولات العام عند مستوى ٦٥٣٥,٧٢ نقطة مقابل نحو ٧٥٤٩,٥٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣، منخفضًا بنحو ١٠١٣,٨٠ نقطة وبنسبة ١٣,٤٣%.

رسم بياني (٢٢)

حركة مؤشرات الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية

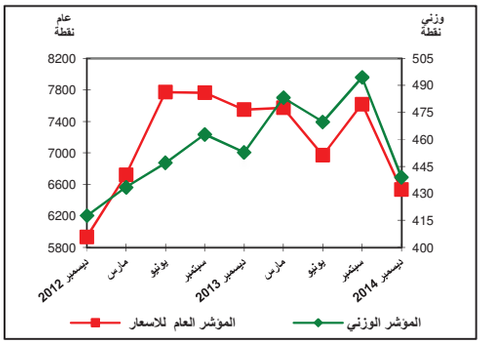


المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية.

كذلك انخفض المؤشر الوزني للأسعار في السوق – وإن كان بنسبة أقل من المؤشر العام للأسعار – ليقفل في نهاية عام ٢٠١٤ عند مستوى ٤٣٨,٨٨ نقطة مقابل ٤٥٢,٨٦ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣، وبما يمثل انخفاضًا بنحو ١٣,٩٨ نقطة وبنسبة ٣,٠٩%. وفي ذات الاتجاه، انخفض مؤشر كويت ١٥ خلال عام ٢٠١٤ ليصل إلى مستوى ١٠٥٩,٩٥ مقابل نحو ١٠٦٨,٤٢ في نهاية عام ٢٠١٣ متراجعًا بما مقداره ٨,٤٧ نقاط ونسبته ٠,٧٩%.

جدول ( ٥٧ )

مؤشرات الأسعار الرئيسية من فترة الربع الأخير لعام ٢٠١٣ حتى فترات الأرباع لعام ٢٠١٤

| الفترة | المؤشر العام | المؤشر الوزني | مؤشر كويت ١٥ |
|---|---|---|---|
| الربع الأخير ٢٠١٣ | ٧٥٤٩,٥٢ | ٤٥٢,٨٦ | ١٠٦٨,٤٢ |
| الربع الأول ٢٠١٤ | ٧٥٧٢,٨١ | ٤٨٣,١٣ | ١١٧٥,١١ |
| (%) | +٠,٣١ | +٦,٦٨ | +٩,٩٩ |
| الربع الثاني ٢٠١٤ | ٦٩٧١,٤٤ | ٤٦٩,٧٥ | ١١٤٠,٠٥ |
| (%) | -٧,٩٤ | -٢,٧٧ | -٢,٩٨ |
| الربع الثالث ٢٠١٤ | ٧٦٢١,٥١ | ٤٩٤,٤٤ | ١٢٠٣,٨٢ |
| (%) | +٩,٣٢ | +٥,٢٦ | +٥,٥٩ |
| الربع الرابع ٢٠١٤ | ٦٥٣٥,٧٢ | ٤٣٨,٨٨ | ١٠٥٩,٩٥ |
| (%) | -١٤,٢٥ | -١١,٢٤ | -١١,٩٥ |

(%) تُعبّر عن التغير بين الربع الحالي عن الربع السابق للمؤشرات الرئيسية.

وخلال أرباع عام ٢٠١٤، سجلت مؤشرات الأسعار الرئيسية تراجعًا ملموسًا في الربع الأخير من العام، حيث سجل كلٌّ من المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني و"مؤشر كويت ١٥" انخفاضًا بما نسبته (١٤,٢٥%، و١١,٢٤%، و١١,٩٥%) على الترتيب مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٤.

## ثالثًا – العوامل المؤثرة في أداء السوق:

انعكست مجموعة من العوامل السلبية على أداء السوق خلال عام ٢٠١٤، ومن أبرزها:

* **تراجع أسعار النفط الخام:** شهدت مؤشرات التداول والأسعار الرئيسية في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ هبوطًا واضحًا متأثرة بانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث شمل التراجع أغلبية

الأسهم المتداولة للشركات المدرجة في السوق المحلي بالإضافة إلى أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

* **التطورات المرتبطة بتأخير التعديلات على قانون هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية:** تأثر سوق الكويت للأوراق المالية سلبًا بما يدور من جدل حول تعديلات قانون هيئة أسواق المال، حيث شملت أبرز التعديلات المطلوبة بعض مواد القانون المرتبطة بعمليات الاستحواذ وتفعيل دور صانع السوق، وساهم الترقب لإقرار تعديلات قانون هيئة أسواق المال في تقليص مستويات السيولة في السوق.

* **تصاعد حدّة التوترات الجيوسياسية الإقليمية:** شهد عام ٢٠١٤ زيادة في حدة التوترات والاضطرابات الإقليمية وصاحبها تكهنات حول إمكانية التأثير المباشر لتلك التوترات على أداء الشركات المدرجة في السوق.

وفي المقابل، شهد السوق بعضًا من العوامل الإيجابية التي دعمت أداءه خلال بعض فترات العام، ومن أبرزها:

* **الأرباح الربعية للشركات لعام ٢٠١٤:** شهد صافي أرباح (وخسائر) الشركات المدرجة أداءً متراجعًا بما نسبته ٥,٥% و٦,٥% للربع الأول من عام ٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٤ مقارنةً بالفترات المقابلة من عام ٢٠١٣، بينما جاء صافي أرباح (وخسائر) الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤ مرتفعًا بشكلٍ طفيف بما نسبته ٠,٢% عن الفترة المقابلة من العام السابق، إلاّ أن الشركات المدرجة حققت زيادة بنسبة ٢٠,٦% في مجموع صافي الأرباح (والخسائر) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤. وعليه، سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) الشركات لعام ٢٠١٤ ارتفاعًا بما مقداره ٦٦ مليون دينار ونسبته ٤,٠% عن صافي أرباح (وخسائر) عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، حققت الشركات زيادة في مجموع صافي أرباح الشركات المرتفعة أرباحها (٩٨ شركة) لعام ٢٠١٤ مقارنةً بذات الشركات في عام ٢٠١٣، زيادة مقدارها ٣٩٤,٨ مليون دينار ونسبتها ٤٣,٥%. كما سجلت الشركات تراجعًا في مجموع صافي أرباح الشركات المنخفضة أرباحها (٥٧ شركة) بما مقداره ٢٠٥,٤ مليون دينار ونسبته ٢٦,٤% عن الفترة المقابلة من العام السابق لذات الشركات. وأخيرًا سجلت الشركات خسائر (٣٣ شركة) خلال عام ٢٠١٤ بنحو ١٧٢,٧ مليون دينار مقابل ٤٩,٢ مليونًا خسائر لذات الشركات خلال عام ٢٠١٣.

* **تحسن الالتزام في تقديم البيانات المالية للشركات في مواعيدها:** يشير معدل الإفصاح عن البيانات المالية إلى تحسن في درجة التزام الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية خلال عام ٢٠١٤، وذلك خلال الفترة القانونية المتاحة لإفصاح الشركات المدرجة في السوق، الأمر الذي قلل من حالات إيقاف أسهم الشركات غير الملتزمة بالمهلة القانونية المحددة لها للإفصاح مقارنةً بالعام السابق.

## رابعًا – أرباح الشركات المدرجة في السوق:

سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) ١٨٨ شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عن أعمالها لعام ٢٠١٤، ارتفاعًا ليصل إلى نحو ١٧٠٣,٣ مليون دينار مقابل نحو ١٦٣٧,٣ مليونًا لذات الشركات عن أعمالها خلال عام ٢٠١٣، وبارتفاع مقداره ٦٦,٠ مليون دينار ونسبته ٤,٠٣%، حيث سجلت ١٥٥ شركة أرباحًا خلال عام ٢٠١٤ بلغت نحو ١٨٧٦,٠ مليون دينار مقابل ١٤٩ شركة رابحة خلال عام ٢٠١٣ مجموع أرباحها نحو ١٨٣٢,٠ مليون دينار وبارتفاع مقداره ٤٤,٠ مليون دينار ونسبته ٢,٤٠%، فيما سجلت ٣٣ شركة خسائر خلال عام ٢٠١٤ بلغت نحو ١٧٢,٧ مليون دينار مقابل ٣٩ شركة خاسرة خلال عام ٢٠١٣ بلغت نحو ١٩٤,٧ مليون دينار وبتراجع قيمة الخسائر بنحو ٢٢,٠ مليون دينار ونسبته ١١,٣٠%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام ٢٠١٤، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته ٤٦,٦٤% من إجمالي أرباح الشركات لعام ٢٠١٤، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة ١٦,١٣%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٦٣%، ثم قطاع العقار في المرتبة الرابعة بنسبة ٩,٥٥%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الخامسة بنسبة ٧,٥٥%.

وقد شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالسوق انخفاضًا خلال عام ٢٠١٤ ليصل إلى نحو ١٢,٥ مرة في المتوسط مقابل نحو ١٣ مرة في المتوسط خلال عام ٢٠١٣.

ويوضح (الجدول ٥٨) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤:

**جدول (٥٨)**

**أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية**

**خلال عامي ٢٠١٣/٢٠١٤** (القيمة بالمليون دينار)

| القطاع | عدد الشركات المدرجة في القطاع | عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها | صافي الربح (خسارة) لعامي ٢٠١٣/٢٠١٤ | | | ربحية السهم (فلس) | معدل العائد لحقوق المساهمين | مضاعف السعر السوقي (مرة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | التغير (%) | | | |
| النفط والغاز | ٨ | ٧ | ١٦,٩ | ٠,٠٢ | ٩٩,٩- | ١١,١ | ٠,٦ | ١٤,٨ |
| مواد أساسية | ٤ | ٤ | ٦٢,٢ | ٦٦,٣ | ٦,٦+ | ٣٩,٢ | ١٠,٣ | ١٢,١ |
| الصناعة* | ٤٠ | ٤٠ | ١٨٥,٩ | ١٨١,١ | ٢,٦- | ٢٠,٤ | ٦,٧ | ١٢,١ |
| السلع الاستهلاكية | ٧ | ٧ | ٥٢,٢ | ٥٣,٤ | ٢,٣+ | ٢٥,١ | ٦,٣ | ١٥,١ |
| الرعاية الصحية | ٣ | ٣ | ٩,٧ | ٨,٤ | ١٣,٤- | ٢٠,٤ | ٨,٦ | ٧,٧ |
| الخدمات الاستهلاكية | ١٦ | ١٦ | ٥٧,٤ | ٦,٣ | ٨٩,٠- | ١٥,٤ | ٢,٣ | ١٠,٤ |
| الاتصالات | ٤ | ٤ | ٣١١,١ | ٢٧٤,٨ | ١١,٧- | ٥٣,٥ | ٢,٦ | ١١,٣ |
| المنافع** | – | – | – | – | – | – | – | – |
| البنوك* | ١٢ | ١٢ | ٦٧٢,٨ | ٧٩٤,٤ | ١٨,١+ | ٢٣,٤ | ٧,٥ | ١٧,٦ |
| التأمين* | ٨ | ٨ | ٢٧,٤ | ٢٥,٠ | ٨,٨- | ١٧,٢ | ٧,٠ | ١١,٨ |
| العقار | ٣٨ | ٣٦ | ١٨٠,١ | ١٦٢,٦ | ٩,٧- | ٦,٨ | ٣,٢ | ١٢,٠ |
| الخدمات المالية* | ٤٩ | ٤٧ | ٦٥,٣ | ١٢٨,٥ | ٩٦,٨+ | ٣,٥ | ٠,٥- | ١١,٩ |
| الأدوات المالية** | – | – | – | – | – | – | – | – |
| التكنولوجيا | ٤ | ٤ | (٣,٧) | ٢,٥ | ١٦٧,٦+ | ١٢,١ | ٥,٣ | ١٢,١ |
| **إجمالي السوق** | **١٩٣** | **١٨٨** | **١٦٣٧,٣** | **١٧٠٣,٣٢** | **٤,٠+** | **١٤,٠** | **٣,٧** | **١٢,٥** |

* تم العمل على التوزيع الجديد للقطاعات (١٤ قطاع) بداية من تاريخ ٢٠١٢/٥/١٣، وبذلك أصبحت الشركات غير الكويتية موزعة ضمن القطاعات المشار إليها أعلاه.

** لا توجد شركات مدرجة في هذا القطاع.

(هناك شركات لم تعلن عن أرباحها حتى الآن وهي، شركة واحدة من قطاع الخدمات المالية، وشركة واحدة من قطاع العقار، بالإضافة إلى ذلك هناك ٣ شركات لم تعلن لاختلاف مواعيد ميزانياتها).

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

## خامسًا – تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

### ١ – القيمة السوقية الرأسمالية:

**رسم بياني (٢٣)**

**سوق الكويت للأوراق المالية: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات**

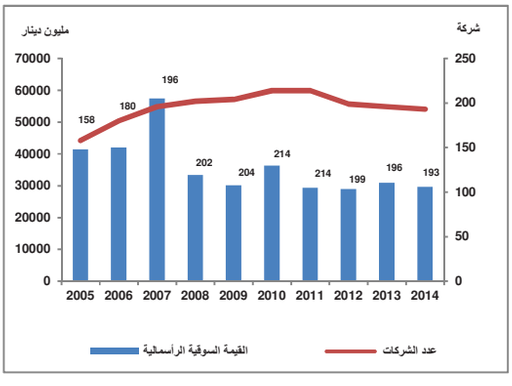


تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بما مقداره ١٢٥٣,٢ مليون دينار ونسبته ٤,٠٤% (انخفاض بما مقداره ١٤٣٥,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٩٦% للشركات الكويتية المدرجة وعددها ١٨٢)، لتصل إلى نحو ٢٩٧٣٣,٠ مليون دينار (٢٧٥٣١,٦ مليونًا للشركات الكويتية) في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل نحو ٣٠٩٨٦,٢ مليون دينار (٢٨٩٦٧,٣ مليونًا لعدد ١٨٥ شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام ٢٠١٣.

وفي هذا الصدد، أُدرجت خلال عام ٢٠١٤ شركة واحدة بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لها نحو ٣٢٤,٦ مليون دينار، واستحوذت أسهم الشركة على ما نسبته ١,٠٩% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق، إلى جانب ذلك انتقلت شركة واحدة من السوق الموازي إلى السوق الرسمي، حيث تبلغ القيمة السوقية الرأسمالية لتلك الشركة ٢٠,٤ مليون دينار وما نسبته ٠,٠٧% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية بالسوق. من جهةٍ أخرى، تم شطب إدراج أسهم خمس شركات كويتية في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات المشطوبة في السوق نحو ١١٦,٨٦ مليون دينار، وبما يُشكّل نحو ٠,٣٩% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق (رسم بياني ٢٣).

### ٢- قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٤ ارتفاعًا بنحو ٢٦٦٦ مليون سهم وبما نسبته ٢,٦١%، لتصل إلى نحو ١٠٤٨٧٨ مليون سهم (منها ٨٧٠٧٨ مليون سهم لعدد ١٨٢ شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو ١٠٢٢١٢ مليون سهم (منها نحو ٨٦٦٠٠ مليون سهم لعدد ١٨٥ شركة كويتية) في نهاية عام ٢٠١٣. وبلغ عدد أسهم الشركتان الجديدتان المدرجتان في سوق الكويت للأوراق المالية نحو ٦٤٩ مليون سهم، وكذلك بلغ عدد أسهم الشركات المشطوبة (٥ شركات) خلال عام ٢٠١٤ نحو ٢٦٩٤ مليون سهم.

## المحتويـــات


| البيـــان | الصفحة |
|---|---|
| **تقديـــم** ..... | ١٣ |
| **موجز التقرير الاقتصادي**..... | ١٩ |
| **أداء الاقتصاد المحلي**..... | ٢٩ |
| **أولاً : الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي**..... | ٢٩ |
| أ – القطاعات النفطية..... | ٣٧ |
| ب – القطاعات غير النفطية ..... | ٣٩ |
| **ثانياً : المستوى العام للأسعار المحلية** ..... | ٤٣ |
| ١– الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ..... | ٤٣ |
| ٢– الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ..... | ٤٤ |
| **ثالثاً : السكان والقوى العاملة** ..... | ٤٥ |
| **التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي** ..... | ٥٣ |
| ١ – تطورات سعر صرف الدينار الكويتي..... | ٥٤ |
| ٢ – تطورات عرض النقد ..... | ٥٥ |
| ٣ – تطورات الائتمان المصرفي ..... | ٥٨ |
| ٤ – تطور أسعار الفائدة المحلية ..... | ٦١ |
| ٥ – إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي..... | ٦٣ |
| أ – إصدار أدوات الدين العام..... | ٦٣ |
| ب – إصدار سندات البنك المركزي..... | ٦٤ |
| ٦ – نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية..... | ٦٥ |
| ٧ – أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي ..... | ٦٥ |
| ٨ – نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي ..... | ٦٦ |
| ٩ – العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية ..... | ٦٧ |
| ١٠ – التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية ..... | ٦٨ |
| **المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي** ..... | ٧٧ |
| **الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية** ..... | ٧٧ |
| أولاً : الموجودات المحلية ..... | ٧٨ |
| ثانيًا : المطلوبات المحلية..... | ٨٠ |
| ثالثًا : صافي الموجودات الأجنبية ..... | ٨١ |

## تابع/ المحتويـــات


| البيـــــان | الصفحة |
|---|---|
| رابعًا : الحسابات النظامية ..... | ٨٢ |
| خامسًا : التدفقات المالية ..... | ٨٣ |
| سادسًا : المؤشرات والنسب المالية..... | ٨٦ |
| **الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية** ..... | **٨٩** |
| أولاً : شركات الاستثمار التقليدية ..... | ٩٠ |
| ثانياً : شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية..... | ٩٢ |
| ثالثاً : الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية ..... | ٩٤ |
| **الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية** ..... | **٩٥** |
| **الماليــة العامــة** ..... | ١٠١ |
| **أولاً : الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤/١٣** ..... | ١٠١ |
| **ثانيًا : السنة المالية ٢٠١٥/١٤** ..... | ١٠٦ |
| **التجارة الخارجية وميزان المدفوعات**..... | ١١٧ |
| **أولاً : الحساب الجاري** ..... | ١١٧ |
| **ثانيًا : الحساب الرأسمالي**..... | ١٢٣ |
| **ثالثًا : الحساب المالي** ..... | ١٢٣ |
| **رابعًا : السهو والخطأ (صافي)** ..... | ١٢٤ |
| **خامسًا : الميزان الكلــي** ..... | ١٢٤ |
| **سوق الكويت للأوراق الماليـة** ..... | ١٢٩ |
| **أولاً : مؤشرات التداول الرئيسية** ..... | ١٢٩ |
| **ثانيًا : حركـة الأسعار** ..... | ١٣١ |
| **ثالثًا : العوامل المؤثرة في أداء السوق** ..... | ١٣١ |
| **رابعًا : أرباح الشركات المدرجة في السوق**..... | ١٣٣ |
| **خامسًا: تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار** ..... | ١٣٤ |

## الجـداول


| الرقم | عنـوان الجـدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) ..... | ٣٠ |
| ١- أ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) ..... | ٣١ |
| ٢ | الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ..... | ٣٣ |
| ٢- أ | الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ..... | ٣٥ |
| ٣ | المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية ..... | ٣٦ |
| ٤ | الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي ..... | ٤٠ |
| ٤- أ | الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي ..... | ٤٢ |
| ٥ | تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) ..... | ٤٤ |
| ٦ | تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس ٢٠٠٧=١٠٠) ..... | ٤٥ |
| ٧ | تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت ..... | ٤٦ |
| ٨ | تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت..... | ٤٧ |
| ٩ | تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت ..... | ٤٧ |
| ١٠ | التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي ..... | ٤٨ |
| ١١ | التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع ..... | ٥٠ |
| ١٢ | تغير أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بنهاية العام السابق ..... | ٥٤ |
| ١٣ | سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع البيانات اليومية خلال عام ٢٠١٤ ..... | ٥٥ |
| ١٤ | تطور إجماليات عرض النقد ..... | ٥٥ |
| ١٥ | أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام ٢٠١٤ ..... | ٥٦ |
| ١٦ | صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية ..... | ٥٧ |
| ١٧ | العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن٢) ..... | ٥٨ |
| ١٨ | تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية ..... | ٥٩ |
| ١٩ | الأهمية النسبية للعملات المستخدمة في تمويل الواردات الكويتية ..... | ٦١ |
| ٢٠ | تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي ..... | ٦٢ |
| ٢١ | متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار والدولار الأمريكي لدى البنوك المحية ..... | ٦٢ |
| ٢٢ | تطورات أدوات الدين العام ..... | ٦٤ |
| ٢٣ | تطورات سندات بنك الكويت المركزي..... | ٦٤ |
| ٢٤ | توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق..... | ٦٥ |

## تابع / الجـداول


| الرقم | عنـوان الجـدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ٢٥ | اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية..... | ٦٦ |
| ٢٦ | عمليات المقاصة ..... | ٦٧ |
| ٢٧ | تطور هيكل الجهاز المصرفي ..... | ٧٧ |
| ٢٨ | الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الموجودات)..... | ٧٩ |
| ٢٨-أ | الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (المطلوبات) ..... | ٨١ |
| ٢٨-ب | الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية) ..... | ٨٣ |
| ٢٩ | خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ..... | ٨٤ |
| ٣٠ | بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية ..... | ٨٨ |
| ٣١ | تطور هيكل الجهاز المالي ..... | ٨٩ |
| ٣٢ | الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية ..... | ٨٩ |
| ٣٣ | الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية ..... | ٩١ |
| ٣٤ | الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ..... | ٩٣ |
| ٣٥ | الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية ..... | ٩٤ |
| ٣٦ | الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية ..... | ٩٦ |
| ٣٧ | الإيرادات الفعلية للموازنة العامة..... | ١٠١ |
| ٣٨ | الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة ..... | ١٠٣ |
| ٣٩ | المصروفات الفعلية للموازنة العامة..... | ١٠٣ |
| ٤٠ | التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية ..... | ١٠٥ |
| ٤١ | موجز الحساب الختامي للموازنة العامة ..... | ١٠٦ |
| ٤٢ | تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة ..... | ١٠٧ |
| ٤٣ | التبويب الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة ..... | ١٠٩ |
| ٤٤ | تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة ..... | ١١٠ |
| ٤٥ | الإيرادات العامة ..... | ١١١ |
| ٤٦ | المصروفات العامة ..... | ١١٢ |
| ٤٧ | التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة ..... | ١١٣ |
| ٤٨ | ملخص الفائض والعجز ..... | ١١٤ |

## تابع / الجـــداول


| الرقم | عنـوان الجـدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ٤٩ | الحساب الجاري..... | ١١٨ |
| ٥٠ | الميزان السلعي ..... | ١١٨ |
| ٥١ | التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول ..... | ١٢٠ |
| ٥٢ | التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الواردات السـلعية (على أسـاس "سـيف") من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ..... | ١٢١ |
| ٥٣ | الحساب الرأسمالي ..... | ١٢٣ |
| ٥٤ | الحساب المالي ..... | ١٢٤ |
| ٥٥ | المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المُدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية..... | ١٢٩ |
| ٥٦ | تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام ٢٠١٤ ..... | ١٣٠ |
| ٥٧ | مؤشرات الأسعار الرئيسية من فترة الربع الأخير لعام ٢٠١٣ حتى فترات الأرباع لعام ٢٠١٤ ..... | ١٣١ |
| ٥٨ | أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في سوق الكويت للأوراق المالية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ... | ١٣٤ |

## الرسـوم البيانيـة


| الرقم | الرســم البيانــي | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ..... | ٢٩ |
| ٢ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ..... | ٣٠ |
| ٣ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب نوع الإنفاق ..... | ٣٤ |
| ٤ | معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ..... | ٤٣ |
| ٥ | معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة ..... | ٤٤ |
| ٦ | تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت ..... | ٤٥ |
| ٧ | توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤..... | ٤٦ |
| ٨ | الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام ٢٠١٤ ..... | ٤٩ |
| ٩ | سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (فلس) خلال عام ٢٠١٤ ..... | ٥٤ |
| ١٠ | تطورات عرض النقد (ن٢) ..... | ٥٦ |
| ١١ | الأهمية النسبية للعملات المستخدمة في تمويل الواردات الكويتية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ..... | ٦٠ |
| ١٢ | إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي ..... | ٦٧ |
| ١٣ | إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع ..... | ٦٨ |
| ١٤ | موجودات البنوك المحلية ..... | ٧٨ |
| ١٥ | مطلوبات البنوك المحلية ..... | ٨٠ |
| ١٦ | تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية ..... | ١٠٢ |
| ١٧ | التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة ..... | ١٠٥ |
| ١٨ | تطور الإيرادات والمصروفات العامة ..... | ١٠٦ |
| ١٩ | تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة ..... | ١٠٩ |
| ٢٠ | الحساب الجاري ..... | ١١٧ |
| ٢١ | تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة ..... | ١٣٠ |
| ٢٢ | حركة مؤشرات الأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية ..... | ١٣١ |
| ٢٣ | سوق الكويت للأوراق المالية: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات ..... | ١٣٤ |

تصميم وإخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي